

حائز جائزة اليوم ٢٠١٩
جائزة التحكيم الخاصة بالكتاب الجيوسياسي

أمين معلوف

من الأكاديمية الفرنسية

غرق الحضارات

ترجمة: نهلة بيضون



AMIN MAALOUF

de l'Académie française

**LE NAUFRAGE
DES CIVILISATIONS**

BERNARD GRASSET

PARIS

أمين معلوف
من الأكاديمية الفرنسية

غرق الحضارات

ترجمة: نهلة بيضون

دار الفارابي

الكتاب: غرق الحضارات

المؤلف: أمين معلوف

الترجمة: نهلة بيضون

لوحة الغلاف: Victor Hugo, Naufrage

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥ (٠١)

ص.ب: ١١/٣١٨١ - الرمز البريدي: ١١٠٧ ٢١٣٠

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: أيلول ٢٠١٩

ISBN: 978-614-485-011-4

© جميع الحقوق محفوظة

© حقوق الطبعة الفرنسية

Éditions Grasset & Fasquelle, 2019.

ISBN 978-2-246-85217-9

تباع النسخة الكترونياً عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعتبر بالضرورة عن رأي الدار.

المحتويات

مقدمة.....	١١
أولاً فردوس يحترق	٢١
ثانياً شعوب نائية.....	٨٣
ثالثاً سنة الانقلاب الكبير	١٦٣
رابعاً عالم متفكك.....	٢٣٧
خاتمة	٣١٣



إلى أمي، إلى أبي
وإلى الأحلام الهشة
التي ورثتها عنهما.

مقدمة

<https://t.me/kotokhatab>

وحدها الآلهة تعرف ما يخبئه الغد
وحدها تملك جميع الأنوار
والحكماء لا يدركون من الغد
سوى ما هو وشيك الوقوع؛
وأحياناً، أثناء تأملاتهم المليئة،
تتقظ حواسهم. يتناهى إليهم
النداء الخفي للأحداث التي تدنو،
وينصتون إليه بورع...

قسطنطين كفافيس (١٨٦٣-١٩٣٣)

قصائد

ولدتُ بصحة وعافية في أحضان حضارة محتضرة، وخالجني الشعور، طوال حياتي، بأنني بقيت على قيد الحياة، دون جدارة أو إحساس بالذنب، في حين كانت أمور كثيرة تنهار من حولي، مثل تلك الشخصيات في الأفلام السينمائية التي تجتاز شوارع تهاوى فيها جميع الجدران، وتخرج منها، نافضة الغبار عن ثيابها، والمدينة بأكملها من خلفها قد أصبحت مجرد ركام.

كان ذلك امتياز الحزين، منذ النفس الأول. ولكنها كذلك، دون أدنى شك، إحدى سمات عصرنا لدى مقارنته بما سبقه من عصور. فيما مضى، كان يترأى للبشر أنهم زائلون في عالم لا يتغير؛ يعيشون في الأراضي التي عاش فيها أهلهم، يشتغلون مثلما اشتغلوا، يعتنون بأنفسهم مثلما اعتنوا بحالهم، يتعلمون مثلما تعلموا، يُصلُّون على المنوال نفسه، ويتنقلون بالوسائل نفسها. لقد ولد أجدادي الأربعة وجميع أسلافهم منذ اثني عشر جيلاً في ظلّ السلالة العثمانية نفسها، فكيف لا يخالونها خالدة؟

كان الفلاسفة الفرنسيون في عصر التنوير يتنهدون قائلين: «لا

يذكر الورد أنه قد شهد يوماً موت بستاني، وهم يفكرون بالنظام الاجتماعي والملكية في بلدهم. أما في عصرنا الراهن، فأعمار الورد المفكِّرة التي هي نحن تطول وتمتد، ويموت البستانيون. ولدى المرء الوقت، على مدى حياته، ليشهد اندثار بلدان، وأمباطوريات، وشعوب، ولغات، وحضارات.

البشرية تتحوَّل أمام أعيننا. ولم يسبق أن كانت مغامرتها واعدة أو محفوفة بالمخاطر بمثل هذا القدر. ومشهد العالم بالنسبة إلى المؤرخ هو مشهد مبهر. غير أن الأمر يقتضي أن يتقبل ما عاشه أهله من محنة وما يعتريه من هواجس.

لقد أبصرتُ النور في العالم المشرقي. ولشدة ما طواه النسيان اليوم، من المرجح أن معظم أبناء عصري لا يعرفون ما ألمح إليه. والحق يقال، لم تحمل أمة يوماً هذا الاسم. وعندما تتحدث بعض الكتب عن المشرق، يظلُّ تاريخه ملتبس المعالم، وجغرافيته متحركة - مجرد أرخبيل من المدن التجارية، الساحلية بأغلبها إنما ليس على الدوام، ابتداء من الإسكندرية إلى بيروت، طرابلس، حلب أو إزمير، ومن بغداد إلى الموصل، والقسطنطينية، وسالونيك، وانتهاء بأوديسا أو ساراييفو.

هذا الاسم الغابر، كما أستعمله، يشير إلى جميع الأماكن التي اختلطت فيها الثقافات القديمة في الشرق المتوسطي بثقافات الغرب

الأكثر فتوة. وكاد أن يتمخض، عن تلك العلاقة الحميمة، لجميع البشر، غدً مختلف.

سأعود بمزيد من الإسهاب إلى هذا الموعد الفائق، إنما يجدر بي أن أذكره منذ هذه اللحظة لتوضيح تحليلي: فلو ظلّ رعايا الأمم المختلفة وأتباع الأديان التوحيدية يعيشون معاً في تلك المنطقة من العالم، واستطاعوا أن يحققوا الانسجام في مصائرهم، لكانت البشرية جمعاء شهدت نموذجاً معبراً من التعايش بوثام ورخاء، تستلهمه وتهتدي به. وللأسف فقد حصل العكس، وسادت البغضاء، وأصبح العجز عن العيش معاً هو القاعدة.

خبث أنوار المشرق. ثم انتشرت الظلمات في جميع أنحاء الأرض. وليس الأمر برأيي مجرد صدفة.

يفترض المثال المشرقي، كما عاشه أهلي، ولطالما أردت أن أعيشه، بكل شخص أن يتقبل انتماءاته المختلفة، وكذلك انتماءات الآخرين قليلاً. وعلى غرار المثل العليا، يتطلع إليه المرء إنما لا يبلغه تماماً، ولكن التطلع في ذاته محمود، ويشير إلى السبيل الذي يجب سلوكه، سبيل العقل، سبيل المستقبل، بل سأذهب إلى حد القول إن ذلك التطلع هو الذي يدلّ، في المجتمع البشري، على الانتقال من الهمجية إلى الحضارة.

وطوال مرحلة طفولتي، لاحظت فرحة والديّ واعتزازهما عندما

يذكران أصدقاء مقربين يتمنون إلى أديان أخرى أو إلى بلدان أخرى. كانت مجرد نبرة في صوتهما، تكاد لا تُستشف، ولكنها تنقل رسالة، أو كما أود القول اليوم، إرشادات للاستعمال.

في ذلك الوقت، كان الأمر يبدو لي عادياً، لم أكن أفكر فيه على الإطلاق، يحدوني اليقين بأن الأمور تسير على هذا المنوال في كل بقاع الأرض. ولم أفهم إلا في وقت لاحق إلى أي مدى كان هذا التقارب بين مختلف الطوائف الذي ساد في طفولتي نادراً، وكم كان مطبوعاً بالهشاشة. وفي مرحلة مبكرة جداً من حياتي، سأراه يكمد، ويخبو، ثم يتلاشى، ولا يخلف وراءه سوى نوبات حنين وظلال.

هل كنت محقاً بالقول إن الظلمات انتشرت في العالم عندما خَبَت أنوار المشرق؟ أليس من المستغرب الحديث عن الظلمات ونحن نشهد، أنا وأبناء عصري، أكثر تقدم تكنولوجياً إبهاراً على الإطلاق؟ ولدينا، في متناول أصابعنا، كما لم نشهد من ذي قبل، كل معارف البشر؛ والبشر أمثالنا يُعمِّرون زمناً طويلاً، ويتمتعون بصحة أوفر مما سبق؛ وبلدان عديدة تنتمي إلى «العالم الثالث» القديم، بدءاً بالصين والهند، تنعتق من ريقة التخلف أخيراً؟

غير أن تلك هي على وجه التحديد المفارقة المحزنة لهذا القرن: فللمرة الأولى في التاريخ، لدينا الوسائل الكفيلة بإنقاذ الجنس البشري من جميع الولايات التي تجتاحه، للانتقال به بهدوء إلى عصر من الحرية،

والتقدم الذي لا تشوبه شائبة، والتضامن الكوكبي والرخاء المشترك؛ ومع ذلك، ها نحن ننتقل، بسرعة فائقة، في الاتجاه المعاكس.



لست ممن يحلو لهم الاعتقاد أن «الأمور كانت أفضل من قبل». فالاكتشافات العلمية تبهرني، وتحرر العقول والأجساد يبهجنني، وإنني أعتبر أن العيش في عصر مبدع وجامح مثل عصرنا هو امتياز. غير أنني أراقب، منذ بضع سنوات، انحرافات تبعث على القلق المتزايد، وتهدد بإفناء كل ما بناه جنسنا حتى الآن، كل ما نعتز به اعتزازاً مشروعاً، كل ما نعهد تسميته «حضارة».

كيف انتهى بنا المطاف إلى هنا؟ إنه سؤال أطرحه على نفسي كلما واجهتُ اختلاجات هذا القرن المشؤومة. ما الذي حاد عن مساره؟ ما هي المنعطفات التي كان لا يجب سلوكها؟ هل كان في المستطاع تجنبها؟ واليوم، هل من الممكن بعد التحكم بالدفة؟

لقد استعنتُ بمفردات بحرية، لأن الصورة التي تقض مضجعي، منذ سنوات، هي صورة الغرق - سفينة حديثة، متلاثلة، واثقة من نفسها، مشهورة بأنها لا تغرق، مثل التايتانيك، تحمل على متنها أعداداً غفيرة من الركاب من جميع البلدان والطبقات الاجتماعية كافة، وتمضي وسط الصخب نحو هلاكها.

هل أحتاج إلى أن أضيف بأنني لا أراقب مسارها كمجرد مشاهد

عادي؟ فأنا على متنها، مع جميع أبناء عصري. مع أكثر الناس الذين أحبهم، والناس الذين أحبهم بقدر أقل. مع كل ما بنيته، أو ظننت أنني بنيته. لا شك بأنني سأسعى، على صفحات هذا الكتاب، إلى الاحتفاظ بأكثر النبرات الممكنة اتزاناً. غير أنني أرى بهلع جبال الجليد تلوح أمامنا، وأنضرع إلى السماء بورع، على طريقي، أن ننجح في تفاديها. ليس الغرق بالطبع سوى استعارة مجازية، تتسم بذاتيتها حتماً، وبطابعها التقريبي حتماً. وفي وسع المرء أن يعثر على صور مجازية أخرى قادرة على وصف تشنجات هذا القرن. ولكن تلك الصورة هي التي تؤرقني. ولا ينقضي يومٌ، في هذه الآونة الأخيرة، دون أن تتبادر إلى ذهني.

وفي كثير من الأحيان، بل في أغلب الأحيان للأسف، تخطر ببالي بسبب المنطقة التي أبصرتُ فيها النور، كل تلك الأماكن التي يحلوني أن ألفظ أسماءها القديمة - آشوريا، نينيف، بابل، بلاد ما بين النهرين، إيميز، تدمر، طرابلس، سيريكا، أو مملكة سبأ التي كانت تُسمّى فيما مضى «العربية السعيدة»... شعوبها، وريثة أقدم الحضارات، تهرب على أطواف مثلما يحصل بعد غرق، بالضبط.

وأحياناً، يكون الاحتباس الحراري هو السبب. الجليديات الهائلة التي لا تكفُّ عن الذوبان؛ والمحيط القطبي الشمالي الذي يعود في أشهر الصيف سالكاً للملاحة، للمرة الأولى منذ آلاف السنين؛ والكتل الجليدية الضخمة التي تنفصل عن القطب الجنوبي؛ والبلدان

الجزرية في المحيط الهادئ التي تخشى أن يجتاحها الطوفان قريباً.... هل ستشهد في العقود المقبلة حالات غرق تُذكر بأهوال يوم القيامة؟ وأحياناً أخرى، تكون الصورة محسوسة بقدر أقل، ومؤثرة بقدر أقل من الناحية الإنسانية، وأكثر رمزية. فحين ننأمل واشنطن، عاصمة القوة العظمى الأولى في العالم، تلك التي يجدر بها أن تكون مثال الديمقراطية الناضجة وتمارس على سائر الأرض سلطة شبه أبوية، ألا يخطر الغرق ببالنا؟ لا تعوم أيُّ أطوافٍ على صفحة نهر بوتوماك، ولكن قمرة قيادة سفينة البشر قد غرقت عملياً، وأصبحت البشرية جمعاء غريقة.

وفي أحيان أخرى كذلك، يتعلق الأمر بأوروبا. فتوقها إلى الوحدة، بنظري، أكثر الأحلام الواعدة في عصرنا. فماذا حلَّ به؟ وكيف تُترك ليغرق على هذا النحو؟ عندما قرّرت بريطانيا العظمى أن تنسحب من الاتحاد الأوروبي، سارع المسؤولون في القارة إلى التقليل من أهمية الحدث، وإلى قطع الوعود باتخاذ مبادرات جريئة بين الدول الأعضاء المتبقية للنهوض مجدداً بالمشروع. وأرجو من كل قلبي أن يكون النجاح حليفهم. وحتى ذلك الحين، لا يسعني إلا أن أتمم مرة أخرى: «يا لهذا الغرق!».

وتطول القائمة بكل ما كان لديه القدرة، حتى الأمس، أن يلهب مخيلة البشر، ويرتقي بعقولهم، ويحشد طاقتهم، ثم فقد اليوم كل جاذبية. وليس من الغلو أن أعتبر هذا «التبخيس» للمثل العليا الذي ما

برح يمتد، ويطول جميع الأنظمة، وجميع العقائد، غرقاً معنوياً عاماً. ففي حين تغرق الطوباوية الشيوعية في أعماق الهاوية، يواكب انتصار الرأسمالية جموحٌ فاحشٌ من الفوارق الاجتماعية. ولذلك الجموح ربما ما يعلمه، من الناحية الاقتصادية؛ ولكن لا سبيل للإنكار بأنه غرقٌ، على المستوى الإنساني، وعلى المستوى الأخلاقي، وبلا ريب على المستوى السياسي.

هل تلك الأمثلة القليلة معبرة؟ ليس بالقدر الكافي، في اعتقادي. إنها تبرّر دون شك العنوان الذي اخترته، ولكنها لا تتيح بعد إدراك جوهر المسألة، وهو أن ثمة آلية تتحرك، لم يطلقها أي أحد بصورة إرادية، ولكننا منجذبون جميعاً إليها رغماً عنا، وهي تهدّد بالقضاء على حضارتنا.

لدى الكلام على الاضطرابات التي دفعت بالعالم إلى شفير هذه الكارثة، سأضطر في أغلب الأحيان إلى أن أقول «أنا» و«نحن». وكنت أفضل ألا أضطر للتكلم بصيغة المفرد، وبخاصة على صفحات كتاب يُعنى بالمغامرة البشرية. ولكن أنى لي أن أفعل خلاف ذلك، وقد كنت، منذ بداية حياتي، شاهداً قريباً من الانقلابات التي أهمُّ بالتحدث عنها؛ و«عالمي» المشرقي أول من انهار؛ و«أمتي» العربية هي التي دفعت محتتها الانتحارية بالكوكب برمته للدخول في الآلية المدمرة؟

أولاً

فردوس يحترق

بعد وهج المشاعل على الوجوه المتعرقة
بعد صمت الصقيع في البساتين
والآلام على الأرض الحجرية...
من كان حياً هو الآن ميت
ونحن الذين كنا أحياء الآن نموت
بقليل من الصبر

ت. س. إليوت (١٨٨٨ - ١٩٦٥)،

أرض اليباب

لم أعرف المشرق في أوج عظمته، فلقد جثتُ بعد فوات الأوان،
ولم يبقَ من المسرح سوى ديكور متهالك، ولم يبقَ من الوليمة سوى
الفتات. غير أنني كنت أرجو دائماً أن يستأنف الحفل يوماً، ولم أشأ
الاعتقاد بأن القدر قد جعلني أبصر النور في بيت أصبح مصيره الدمار.
لقد شيد أهلي بعض المنازل التي توزعت بين منطقة الأناضول،
وجبل لبنان، والمدن الساحلية، ووادي النيل، وسيفارقونها جميعاً،
المنزل تلو الآخر. واحتفظتُ عن ذلك بحنين، بالضرورة، وبشيء من
القناعة الرزينة أمام تفاهة الأشياء، ألا تتعلّق بأي شيء قد نندم عليه
ساعة الرحيل!

وعبثاً فعلنا، فإننا نتعلّق، لا مفرّ، ثم نرحل، لا مفرّ، حتى أننا لا
نصفق الباب وراءنا، فلا أبواب بقيت ولا جدران.

أبصرتُ النور في بيروت، يوم ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٤٩. وأُعلن
النبا في اليوم التالي، كما كان يحصل أحياناً، في خبر قصير نُشر في
الصحيفة التي يعمل فيها أبي: «الطفل وأمه بخير».

أما البلد والمنطقة فكانا في أسوأ حال. وقلة هم الذين أدركوا ذلك آنذاك، ولكن الرحلة إلى الجحيم كانت قد بدأت، ولن يُقدَّر لها أن تنتهي.

كانت مصر، الوطن بالتبني لأسرة أمي، تعيش حالة غليان. ففي ١٢ شباط/ فبراير، قبل أسبوعين من ولادتي، اغتيل حسن البناء، مؤسس حركة الإخوان المسلمين. كان قد ذهب يومئذ لزيارة أحد حلفائه السياسيين؛ وفي اللحظة التي كان يخرج فيها من العمارة، اقتربت سيارة، وأطلق عليه قناص النار. ومع أنه أصيب برصاصة تحت إبطه، لم يخرَّ صريعاً، ولم يظهر أن جرحه بالغ الخطورة، بل لقد استطاع أن يركض وراء السيارة ويدوّن بنفسه رقم لوحها. وعلى هذا النحو، تبين أن سيارة القتلة تخص لواء في الشرطة.

ثم قصد البنا المستشفى لتلقي العلاج. وظنّ أتباعه أنه سيخرج في اليوم نفسه، مضمّداً فقط. واستعدوا لاستقباله استقبال الظافرين. ولكنه فقد دمه بسبب نزف داخلي. وبعد ساعات معدودة، أسلم الروح، ولم يتجاوز الثانية والأربعين من العمر.

جاء اغتياله رداً على اغتيال رئيس الوزراء المصري، النقراشي باشا، الذي أوداه قتيلاً أحد الإخوان المسلمين قبل شهر ونصف الشهر، في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر. وكان القاتل، وهو طالب في كلية الطب، قد تخفى في زي ضابط شرطة لكي يتسلّل إلى داخل مبنى رسمي، ويقترب من رجل الدولة، ويطلق عليه النار مباشرة في اللحظة

التي كان يهتم فيها بركوب المصعد. كانت جريمة اقترفت بدورها رداً على القرار الذي اتخذته الحكومة، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، بحل حركة الإخوان.

كانت المواجهة بين التنظيم الإسلامي وسلطات القاهرة مستمرة منذ عشرين عاماً. ولقد استخدمت بشكل خاص عشية ولادتي. وستشهد، خلال عقود من الزمن، فصولاً دامية كثيرة، وفترات هدنة طويلة، تليها على الدوام نكسات. وفي اللحظة التي أكتب فيها هذه السطور، إنها مستمرة.

تلك المواجهة التي بدأت في مصر في عشرينيات القرن الماضي، سيكون لها في نهاية المطاف انعكاسات في العالم بأسره، من الصحراء الكبرى إلى منطقة القوقاز، ومن جبال أفغانستان إلى البرجين في نيويورك اللذين تعرضا للهجوم والتدمير، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، على يد فرقة انتحارية برأسها ناشط إسلامي مصري.

غير أن الضربات المتبادلة بين السلطات والإخوان عام ١٩٤٩، مهما اشتد عنفها، لم تكن تؤثر بعد في الحياة اليومية. ولذلك، لم تتردد أمي في اصطحابنا إلى القاهرة، أنا وأختي البكر، بعد ولادتي بأربعة أسابيع. كان أسهل لها أن تهتم بنا بمساعدة أبويها والخدم الذين يعملون لديهما. ففي لبنان، لم يكن أبي الذي يعيش من مرتب مهنته كمحرر في صحيفة قادراً على توفير تسهيلات مماثلة لها. وعندما يسمح له

الوقت، يرافقها عند أسرتها، ويفعل ذلك دون امتعاض. كان ينظر إلى تاريخ مصر نظرة إجلال ويعجب أشد الإعجاب بحياتها الثقافية الغنية، وشعرائها ورساميها وملحنها وبالمسرح والسينما والصحف ودور النشر فيها... ولقد نشر في القاهرة، عام ١٩٤٠، أول كتاب له، وهو أنطولوجيا للأدباء المشرقيين باللغة الإنجليزية. وفي القاهرة أيضاً، في كنيسة الروم الكاثوليك، تزوج أبي وأمي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥.

في ذلك الوقت، كانت أرض النيل حقاً وطناً ثانياً لأسرتي، اصطحبتي أُمِّي إليها ثلاث سنوات متعاقبة لفترات إقامة طويلة - عند ولادتي، كما أسلفتُ، ثم في السنة التالية، والسنة التي بعدها. وفي الشتاء، طبعاً، لأن الهواء فيها كان معروفاً بأنه «خائق» في فصل الصيف. ثم، وعلى حين غرة، توقفت هذه الطقوس. ففي الأيام الأخيرة من عام ١٩٥١، توفي جدي الذي كان اسمه أمين بصورة مفاجئة بنوبة قلبية. ولا ريب أنها كانت نعمة له أن يرحل عن هذا العالم قبل أن يشهد انهيار كل ما سعى لتحقيقه في حياته. فبعد أقل من شهر، كانت مصر التي يعشقها تحترق.



جاء إليها في السادسة عشرة من العمر، مقتنياً أثر شقيقه البكر، وسرعان ما شق لنفسه فيها مكانة بفضل موهبة فريدة: ترويض الخيول. فعندما يحرن أحد الجياد، يمتطيه المراهق، ويتشبث به مقوساً حوله

ذراعيه وساقيه، ولا يفارقه. وعبثاً جرى الجواد وشبّ ونخر، ففارسه يأبى أن ينسلخ عنه. وكانت المطية تتعب دائماً قبله، فتستكين، وتطأطيء رأسها، ثم تقترب لتستقي من مورد الماء. فبرئت ذاك الذي سيصبح جدي لاحقاً صدرها، ويداعب عنقها، ويخلل أصابعه في عرقها. لقد رؤّضها.

لم يمارس طويلاً هذه المهنة في شبابه. فحين تقدّم في السن وتكوّر كرشه، خاض غمار مهنة مختلفة تماماً لم يحصل فيها على أي شهادة أو يتابع تأهيلاً معيناً، ولكن مصر التي كانت تشهد مرحلة ازدهار بحاجة ماسة إليها: تشييد الطرق والقنوات والجسور. فأنشأ مع أشقائه شركة للأشغال العامة في مدينة بلدنا النيل تدعى طنطا. وسيلتقي فيها زوجته، فيرجيني، المارونية مثله، ولكنها أبصرت النور في أصفه، في آسيا الصغرى؛ وقد هاجرت أسرتها إلى مصر هرباً من القلاقل الدامية التي اندلعت في عام ١٩٠٩، واستهدفت الأرمن أولاً، قبل أن تستهدف الطوائف المسيحية الأخرى.

تزوج من سيصبحان لاحقاً جدي وجدتي في طنطا في نهاية الحرب العالمية الأولى، ورزقا بسبعة أولاد، أولاً بابن توفي صغير السن جداً، ثم بابنة، في عام ١٩٢١، هي أمي. واختار لها اسم أوديت، ولكن أبي كان يناديها دائماً باسم «أود».

عندما بدأت أعمال الأسرة تزدهر، انتقل جدي للعيش في هليوبوليس، المدينة الجديدة التي أنشئت بجوار القاهرة بمبادرة من

أحد الصناعيين البلجيكيين، البارون أمبان. وفي الفترة نفسها، شيد لنفسه، في إحدى قرى جبل لبنان، لقضاء أشهر الصيف، منزلاً من الحجر الأبيض، متيناً، أنيقاً، متميزاً في موقعه، مريحاً، دون أن يكون فخماً.

كان بعض الذين ذهبوا للعمل مثله في مصر في الفترة نفسها يقيمون الآن في قصور حقيقية، ويمتلكون مصارف ومصانع وحقول قطن وشركات دولية، بل ولقد حصلوا لأنفسهم على ألقاب نبيلة مثل باشا أو كونت أو أمير. لم يكن ذلك حال جدي. كان يكسب المال، ولكنه لم يجمع ثروة طائلة. وحتى في الضيقة التي لا تضم سوى عشرين بيتاً، لم يكن بيته أكثرها فخامة. ولقد أتاح اجتهاده في العمل ازدهار أحواله وارتقائه من حالته الأصلية من دون أن يضعه في قمة السلم الاجتماعي. والحق يقال إن مساره يشبه مسار عدد لا بأس به من أبناء بلده الذين اختاروا، بين الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومتصف القرن العشرين، الاستقرار في وادي النيل عوضاً عن سلوك درب الهجرة إلى أراضي بعيدة نائية.

وبما أنني أبصرت النور في نهاية تلك الفترة، فلقد عرفتها أولاً من خلال ما يرويه أبي وأمي والمقربون منهما. وفي مرحلة لاحقة، كانت لي بعض القراءات من سير، ودراسات تتضمن أرقاماً إحصائية، وروايات تُمجّد الإسكندرية أو هليوبوليس. وإني مقتنع اليوم بأن

أهلي كانت لديهم، في ذلك الوقت، أسبابٌ وجيهة لاختيار مصر. فلقد كانت تُوفّر للمهاجر المكافح امتيازات لم تجد ما يضاهيها قط منذ ذلك الحين.

والحق يقال إن بلداناً مثل الولايات المتحدة أو البرازيل أو المكسيك أو كوبا أو أستراليا كانت توفر فرصاً لا حدود لها عملياً؛ ولكن على المرء أن يتجشم مشاق عبور المحيطات، والانسلاخ نهائياً عن الأرض الأم، أما جدي فكان بمقدوره، لدى انتهاء سنة من الكد في العمل، أن يعود إلى ضيعته، وينعم بالدلال فيها، ويستجمع قواه.

وفي مرحلة لاحقة، بعد ذلك بكثير، ستحدث موجة هجرة نحو البلدان النفطية التي كانت قرية جغرافياً، حيث يستطيع المرء أن يكسب عيشاً كريماً، بل، وبالنسبة إلى الأكثر شطارة، أن يفتني سريعاً، إنما لا أكثر من ذلك. كان المرء يكدح فيها، ويحلم بصمت، ويسكر خفية، ثم يستسلم للاستهلاك الجامح. أما وادي النيل، ففيه زادٌ من نوع آخر. فميادين الموسيقى، والأدب، وفنون كثيرة أخرى، تشهد ازدهاراً حقيقياً، وجميع المهاجرين من كل الأصول والطوائف يشعرون بأنفسهم مدعويين للانخراط فيها شأنهم في ذلك شأن السكان المحليين.

وسيصبح الملحّنون والمطربون والممثلون والأدباء والشعراء في مصر، ولفترة طويلة، نجوماً في أنحاء العالم العربي كافة، بل ستتجاوز نجوميتهم حدوده. وبينما كانت السيدة أم كلثوم تؤدي رباعيات الخيام،

وأسمهان الخالدة، المهاجرة السورية، تغني لبالي الأُنس في هيننا، كانت ليلى مراد، واسمها في الأصل أسولين، وريثة تقاليد عريقة من الموسيقيين اليهود، تلهبُ الصالات بأغنياتها الشهيرة أناقليبي ديلي.

وسيتشر إشعاع هذه الحركة، انطلاقاً من المشرق واللغة العربية، إلى عوالم ثقافية أخرى. فمن الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن الأغنية الشهيرة لفرانك سيناترا، على طريقي، قد كتبت في الأصل لكلود فرانسوا، وهو فرنسي من مصر، قبل أن يقتبسها إلى الإنجليزية بول عتقا، وهو أميركي من أصول سورية. وفي فرنسا نفسها، لطالما احتضن المسرح الغنائي نجوماً أبصروا النور في مصر، أمثال داليدا أو جورج موستاكي أو غي بيار أو، على وجه التحديد، كلود فرانسوا.

وهذا ليس سوى غيض من فيض. فعندما كان والذي يقصد الوزارة المصرية للأشغال العامة للحصول فيها على مناقصات، كان يعمل في مبنى تلك الإدارة نفسها، في أحد الطوابق، موظف اسمه قسطنطين كفافيس، ولا أحد كان يعلم في ذلك الوقت بأنه سيعدُّ في يوم من الأيام أعظم الشعراء اليونانيين المعاصرين - ويقول كتابُ سيرته إنه قد ولد في الإسكندرية في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٨٦٣ وتوفي في الإسكندرية في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٣٣. وما من دليل يجيز الافتراض بأنه قد حصلت معرفة بين الرجلين، ولكن يحلولي أن أتخيل بأنهما ربما انكبا معاً على دراسة أحد مشاريع الري.

وفي الإسكندرية أيضاً، أبصر النور، عام ١٨٨٨، الشاعر الإيطالي العظيم جيوزيبي أونغاريتي، الذي عاش فيها سنوات حياته الأولى، وكانت والدته تملك فيها مخبزاً...

*

وأبي الذي لم يسع وراء الثروة، خلافاً للكثيرين من أبناء بلده، كان يعرف مصر بالأخص من خلال شعرائها. وغالباً ما يلقي على مسمعي أبياتاً من قصائدهم، ولكثرة ما سمعتها، حفظتُ بعضها منها. وكان مثاله الأعلى أحمد شوقي الملقب «أمير الشعراء»، ويعتبر رمزاً لنهضة ثقافية عربية ساد الاعتقاد في ذلك الوقت بأنها حتمية، وبأنها وشيكة، وبأنها ستبزع بالضرورة انطلاقاً من وادي النيل.

كانت زيارة أحمد شوقي إلى لبنان حدثاً جليلاً يتصدر الصفحات الأولى من الصحف. وأينما حلّ، يتبعه فقيرٌ من الأدباء الشباب. ولم يفارق والدي، طوال حياته، شعور بالاعتزاز لأنه استطاع أن يلتقيه في أحد الأيام؛ وكان ذلك اللقاء في مطعم في الهواء الطلق، ولقد سكب الشاعر بيرة في كأس، وقربها من أذنه، محنياً رأسه قليلاً إلى الخلف، وموضحاً لمن حوله، بأن هذا الصوت المميز كان يسميه بعض المؤلفين العرب القدامى «جرش». إنه تفصيل غير ذي شأن، ولكن والذي كان يذكره بتأثر لأنه يستحضر بفضل صوت أحمد شوقي وتلك الحركة التي قام بها.

عندما أزور روما، أقصد أحياناً حديقة فيلا بورغيزي التي يتصبّ

فيها تمثال للشاعر المصري، بربطة عنقه المعقودة كالفراشة، حاملاً ورده في يده، ومحنياً رأسه قليلاً إلى الخلف، كما في ذكريات والذي.

كان طه حسين الملقَّب «عميد الأدب العربي» يضاهي «الأمير» شوقي في الأهمية والصفة التمثيلية لتلك الحقبة الواعدة.

ولد في أسرة فلاحين فقراء، وأصبح كفيفاً في الثالثة من عمره بسبب مرض لم يُعالج منه بشكل صحيح، واستطاع أن يتغلب على إعاقته ليصبح أكثر المفكرين المصريين إجلالاً في عصره. كان من الشخصيات المستتيرة، حداثياً بشدة وعزيم، يدعو الباحثين العرب إلى إعادة دراسة التاريخ بأدوات علمية معاصرة، عوضاً عن اجترار الأفكار الموروثة عن القدماء.

ولقد اندلع سجال حاد عام ١٩٢٦ عندما نشر كتاباً يؤكد فيه أن الشعر العربي الجاهلي قد كُتب برمته في مرحلة لاحقة في سياق التنافس بين مختلف القبائل. وليست المراجعة التي قام بها للرؤية السائدة عن تاريخ الأدب العربي وطريقة تأليف الأعمال الأدبية فحسب ما أثار الاستنكار، وأدى إلى تكفيره، فقد سعى بعضهم جاهداً إلى منعه من تطبيق نهجه المناهض للمعتقدات التقليدية على النصوص الدينية. ويُذكر هذا السجال بما أثاره إرنست رومان، قبل أربعة وستين عاماً، من ردود فعل عندما تجرأ، في المحاضرة الاستهلاكية التي ألقاها في كوليج دو فرانس، أن يسمي يسوع المسيح «رجلاً استثنائياً» من

دون أن يعتبره إلهاً. وعلى الفور، أوقف طه حسين، الأستاذ في جامعة القاهرة، عن التعليم، على غرار رونان. ولكن، حين طلب شيخ الأزهر، وهو أعلى سلطة دينية في البلاد، أن يُحاكم، رفضت الحكومة المصرية المضي أبعد من ذلك، واعتبرت أن الأمر يندرج في إطار سجل أكاديمي عادي لا يجب أن يتدخل فيه القضاء.

وظلَّ عميد الأدب العربي حتى آخر أيام حياته، رغم ما شتته الأوساط المتمزعة عليه من هجمات، مفكراً ينظر إليه معاصروه نظرة إكبار وإجلال، بل لقد عُيِّن في أرفع المناصب: عميد كلية الآداب، ثم رئيس جامعة الإسكندرية، بل وزيراً للتربية والتعليم في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ - أو « وزير المعارف »، إذا ما استعدنا تلك التسمية الجميلة جداً في مصر وقتئذ. وكان أول قرار اتخذه هو إقرار مجانية التعليم.

أن يستطيع رجل كفيف، تعتبره بعض السلطات الدينية كافراً، تحقيق هذا الارتقاء إنما يدل أبلغ دلالة على طه حسين بالتأكيد، إنما كذلك وقبل كل شيء، على مصر في العصر الذي عاش فيه.

وبوسعنا أن نعدّد أمثلة كثيرة، وأن نذكر بأن أوبرا القاهرة قد شهدت في عام ١٨٧١، تأليف أوبرا عايدة لفردى، بطلب من خديوي مصر؛ وأن نذكر أسماء يوسف شاهين أو عمر الشريف، وهما لبنانيان من مصر سينطلقان بفضل السينما المصرية إلى الساحة العالمية؛ وأن نشير إلى الاختصاصيين الكثر الذين يشهدون بأن كلية الطب في جامعة

القاهرة، كانت، لفترة من الزمن، من أفضل الكليات في العالم... غير أنني لا أسعى إلى إقامة البراهين، بل أريد فقط أن أنقل الإحساس الذي نقله إليَّ أهلي، وهو الإحساس ببلد استثنائي، كان يعيش حقبة مميزة من تاريخه.

استحضرتُ بعض ذكريات أبي، ولكن أمي هي التي حدثتني، في كل يوم من حياتها، عن مصر مراراً وتكراراً، عن المانغو والجوافة «التي لا يصادف المرء عطرها في أي مكان»؛ ومخازن شيكوريل الكبرى في القاهرة «التي تضاهي إلى حد كبير مخازن هارودز في لندن وغاليري لافايت في باريس»؛ ومقهى جروبي «الذي يرقى إلى مصاف مقاهي ميلانو أو فيينا»، من دون إغفال شواطئ الإسكندرية المديدة والمسترخية...

كان الأمر بنطوي، بالطبع، على ذلك الحنين العادي الذي يجتاح أي شخص في خريف العمر لدى استحضار مرحلة الشباب المباركة. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، ولا ينحصر بكلام أمي. فلقد سمعتُ أشخاصاً كثيرين غيرها، وقرأتُ شهادات وافرة، وما من شك عندي أن جنة اسمها مصر كانت موجودة بالفعل، لفترة من الزمن، ولفتة من السكان، ولقد زرتها وليس بمقدوري بعد أن أرى أي شيء، أو أفهم أي شيء، أو أحفظ أي شيء. وفي أحد الأيام، تبدّلت أحوالها، ولم تعد تُبشّر بالعود التي يبدو أنها قطعتها.

عندما ووري جدي الثرى، في الأيام الأولى من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، في المقبرة المارونية بالقاهرة، كانت الشوارع ساكنة كالعادة، وإن كان التوتر الذي يعتمل فيها جلياً لمن يعرف أن يستشفه.

كانت أزمة نحتدم، منذ ثلاثة أشهر، بين الحكومة الوطنية والسلطات البريطانية التي منحت البلد الاستقلال قبل ثلاثين عاماً، ولكنها أرغمته فيما بعد على توقيع معاهدة، في عام ١٩٣٦، تتيح لها الإبقاء على قوات لها في منطقة قناة السويس. وفي ذلك الوقت، كان صعود هتلر واجتياح موسوليني لأثيوبيا يبرّران مثل هذا الترتيب. غير أن القادة المصريين، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، طلبوا من لندن أن تضع حداً لوجود عسكري انتفى ما يبرّره، ولا ينسجم مع سيادة البلد، ويتقبّله السكان المحليون على مضض.

عقد الطرفان محادثات، وتبادلا المقترحات والمقترحات المضادة، وخاضا مفاوضات مطوّلة دون التوصل إلى نتيجة. ولما عيل صبر الحكومة المصرية، طلبت من البرلمان، في تشرين الأول/أكتوبر

١٩٥١، إلغاء المعاهدة من جانب واحد، واشترطت على البريطانيين سحب قواتهم بأسرع ما يمكن. وأثار هذا الموقف بهجة المصريين الذين خرجوا عفواً إلى الشوارع للاحتفال «بتحرير» البلد وكأنه قد حصل.

ولكن لندن لم يكن في نيّتها الإذعان. كان رئيس وزراء جديد قد عُيّن، ليس سوى ونستون تشرشل. فقد فاز وهو في السابعة والسبعين، في الانتخابات العامة واستعاد زمام الحكومة بعد أن هزم عام ١٩٤٥، مع العلم أن ذلك حصل غداة نصر كان صانعه الرئيسي. ولم يفقد الرجل شيئاً من عناده. كان يلوم حزب العمل على خسارة جزر الهند، ويعقد العزم على عدم التخلي بعد اليوم عن شبر من أراضي الأبراطورية أو أونصة من مجدها. فأمر بتعزيز قواتها عوضاً عن سحبها من منطقة القناة.

وكان نظيره المصري، النحاس باشا، بدوره من الساسة المحنكين. ففي الثانية والسبعين من العمر، كان يرأس الحكومة الخامسة في مسيرته المهنية الطويلة. وكان مالكاً ثرياً، ووطنياً معتدلاً، ومؤيداً لنظام ديمقراطي برلماني على الطريقة الغربية، ولا يرغب بالأخص في مجابهة بريطانيا العظمى. ولكنه لا يستطيع أن يتراجع من دون أن يفقد ماء الوجه، ويتعرض لانتقادات وطنيين أشدّ حماسة.

فلجأ إلى مناورات متنوعة تهدف إلى إرهاب البريطانيين حتى يقتنعوا بالرحيل من تلقاء أنفسهم. كان الأمر ينطوي على مجازفة،

بل ومجازفة شديدة، كما سيتبين فيما بعد، إنما تراءى له أن المجازفة ستكون أعظم إذا ظهر بمظهر المتواطئ والمتعاون مع قوات الاحتلال. كانت بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات المصرية محض رمزية. ففي الاسكندرية، استبدلت أسماء بعض الشوارع التي تحمل اسم شخصيات بريطانية، مثل اللورد كيتشنر أو الجنرال اللنبي. وفي القاهرة، تقرر تحويل النادي الخاص، الجزيرة سبورتنغ، الذي يرتاده الكثير من الرعايا البريطانيين إلى حديقة عامة مفتوحة للعموم. وثبّه التجار إلى عدم استيراد بضائع إنجليزية. وشجّع المصريون الذين يعملون لحساب القوات البريطانية في منطقة قناة السويس، والذين يُعدّون بالآلاف، على ترك وظائفهم، مع قطع الوعود لهم بالتعويض، ومع توعدّهم أحياناً بإجراءات انتقامية إذا عاندوا وأصروا على العمل في خدمة المحتل.

والأخطر من ذلك أن عمليات فدائية بدأت تُشنّ ضد منشآت بريطانية. وكان يقودها شبان مسلحون ينتمون إلى حركات سياسية متنوعة بدءاً من الشيوعيين والوطنيين إلى الإخوان المسلمين. وكان بعض هؤلاء المقاومين ينتمون كذلك إلى قوات الأمن؛ ولقد سمحت الحكومة، تحسباً لإفلات الوضع من سيطرتها تماماً، لمعاوني الشرطة بالمشاركة في تلك الهجمات.

فقرّر الإنجليز أن يوجهوا ضربة قاصمة تكون عبرة لمن اعتبر. وفي يوم الجمعة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، شنوا هجوماً على

مباني الشرطة في الإسماعيلية، على الضفة الغربية للقناة. وكانت معركة بكل معنى الكلمة، دامت بضع ساعات، وأسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠ مصرياً ووقوع نحو مئة جريح. وعندما انتشر الخبر في جميع أنحاء البلاد، تفجّر غضب السكان.

وغداة الهجوم، يوم السبت، بدأ متظاهرون يتجمعون منذ ساعات الفجر الأولى في شوارع القاهرة. وتزايد عددهم مع مرور الساعات، وراحوا يخربون ويحرقون أبرز المؤسسات البريطانية مثل مصرف باركليز، ووكالة السفريات توماس كوك، ومكتبة وليم هنري سميث، والتورف كلوب، أو فندق شبرد، وهو مبنى قد شُيّد منذ أكثر من قرن، وكان فيما مضى مقر قيادة الجيش الإنجليزي، ويعتبر أفخم الفنادق في البلد.

ثم استهدف المتظاهرون جميع الأماكن التي يرتادها الرعايا الأجانب أو الطبقة الحاكمة المصرية: المحانات، والنوادي الخاصة، ودور السينما، والمخازن الكبرى على الطراز الأوروبي، ومن بينها محلات شيكوريل التي كانت أمي تحبها. وفي كل مكان، انتشر التخريب والنهب وإضرار الحرائق، بل حصلت بعض حالات الإعدام الغوغائي. وأحصى، في آخر النهار، نحو ثلاثين قتيلًا، وما يزيد عن خمسمئة جريح، وأحرق قرابة ألف مبنى. لقد عمّ الخراب في وسط المدينة العصري.

لم يعلم أحد إطلاقاً علم اليقين من هي الجهات المسؤولة عن حريق القاهرة الكبير. وحتى اليوم، يعتقد بعض المؤرخين أن الأمر يتعلق بحركة عفوية انحرفت عن مسارها شيئاً فشيئاً، وتغذّت بغضبها الجامح؛ ويرى مؤرخون آخرون أن «قائد أوركسترا» لديه أهداف سياسية محددة كان يُسيّرُها. وفي مطلق الأحوال، انتشر الاستنفار مع مرور الساعات. لم تحتاج الجموع، في البداية، إلا على تصرفات الجنود البريطانيين، ولكنها راحت شيئاً فشيئاً تهتف شعارات مناهضة للحكومة المصرية، المتهمة بالتواطؤ، وتهاجم الملك الشاب فاروق، الذي يقال إنه فاسد، وغير آبه بمعاناة رعاياه، وتحت السيطرة التامة لرفاقه في الفسق والمجون.

لم تتدخل السلطات طوال النهار، وقد فقدت السيطرة على الوضع، وأظهرت عجزها، وتركت المجال للمتظاهرين واكتفت بحماية الأحياء التي يقطن فيها أعيان النظام. وفي اليوم التالي، اضطر النحاس باشا الذي نالت الأحداث من مصداقيته إلى تقديم استقالته. كان قد خسر رهانه خسارة مخزية، ولن يؤدي بعد اليوم أي دور مهم في حياة البلد. ولا يقتصر الأمر عليه، فستفادر الطبقة السياسية القديمة برمتها الساحة، وسط هتافات الاستنكار، إلى غير رجعة.



بعد مضي ستة أشهر على حريق القاهرة، استولى «ضباط أحرار» على السلطة، وسلك الملك المخلوع طريق المنفى، واستُهلَّ عهد

جديد، تميز بمعركة ضارية بين كيائين سياسيين رئيسيين، كلاهما وطني ومناهض شرس للمجتمع الكوزموبوليتي السابق: من جهة، الإخوان المسلمون الذين يتمتعون بتأييد شعبي واسع؛ ومن جهة أخرى، القوات المسلحة التي سيرز فيها رجل قوي، هو الضابط جمال عبد الناصر. وسيصبح، طوال خمسة عشر عاماً، أكثر الزعماء شعبية في العالم العربي، وإحدى أبرز الشخصيات على الساحة الدولية.

لم تستبشر أسرتي خيراً بصعوده السريع. فالرجل القوي الجديد راح يؤكد مراراً وتكراراً أن الشعب المصري يجب أن يستعيد من الرعايا الأجانب السيطرة على أراضيه وموارده ومصيره. وفي السنوات التي ستلي ثورة عام ١٩٥٢، اتخذت جملة من التدابير - عمليات ضبط ومصادرة أملاك، واحتجاز، ونزع ملكية، وتأميم، الخ. - ترمي إلى تجريد كل أصحاب الأملاك من ممتلكاتهم، مع إيلاء عناية خاصة، إذا ما جاز التعبير، لأولئك الذين شاء حفظهم العاثر أن يكونوا «غرباء». توفي جدي قبل حريق القاهرة والثورة، ولكن ورثته سيضطرون إلى بيع الممتلكات التي تركها لهم بسعر أبخس من قيمتها، قبل أن يتفرق شملهم ويغادروا مصر، أرضهم الأم، بعضهم إلى أميركا الشمالية، وبعضهم الآخر إلى لبنان.

كان أهلي يتحسرون على فردوسهم الضائع، ومكانة عبد الناصر ترتقي، ودعائم سلطته تتوطد. فقد استطاع، بفضل مناورات حاذقة،

أن يبعد جميع خصومه المحتملين بين الضباط، ثم الخروج منتصراً من مواجهته مع الإخوان المسلمين. وبعد أن أصبح رئيساً للجمهورية وقائد الثورة بلا منازع، اعتبر أن الوقت قد حان لاقتصاص المصريين من الإنجليز. وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٥٦، أعلن في خطاب ألقاه في الإسكندرية تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية التي أمر بالسيطرة على مقرها في اليوم نفسه. وردت بريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل على ذلك، بعد بضعة أسابيع، بعملية عسكرية منسقة. ولكن تلك العملية لم تستمر. واضطرت البلدان الثلاثة الحليفة التي شجبت واشنطن فعلتها وهددت موسكو باتخاذ إجراءات انتقامية ضدها إلى إنهاء عملياتها العسكرية وسحب قواتها.

انتهت أزمة السويس بهزيمة سياسية نكراء للقوتين الاستعماريتين الرئيسيتين الأوروبيتين، و بانتصار لعبد الناصر. كان قد وعد شعبه بأن ينتقم انتقاماً مدوياً؛ ولقد أسكت لفترة طويلة مزایدات الإسلاميين؛ وبرز على الساحة العالمية بوصفه النصير الجديد للنضال من أجل حق الشعوب المقهورة.

في تلك اللحظة المجيدة، أعلن الرئيس موت مصر الكوزموبوليتية والليبرالية. واتخذ جملة من التدابير التي تهدف إلى طرد البريطانيين والفرنسيين واليهود من البلد. وفي الظاهر، كانت عقوبة «مستهدفة»، موجهة ضد قادة «العدوان الثلاثي». وفي الحقيقة، أدت سياسته إلى

نزوح جماعي لجميع الطوائف التي يقال عنها «متمصرة»، وبعضها كان موجوداً منذ أجيال، بل منذ قرون، على ضفاف النيل.

ولم تجزع إزاء تلك التدابير سوى الفئات المستهدفة بها مباشرة. فلقد كانت تبدو لساثر العالم، في سياق العصر، بمنزلة تنمية طبيعية لأزمة السويس، ونتيجة متوقعة لاستعادة مصر سيادةً لطالما تعرّضت للانتهاك.

وبين عشية وضحاها، أصبح عبد الناصر حبيب الملايين، في بلده وفي الشرق الأوسط وأبعد من ذلك. لم يستطع أي قائد عربي، منذ قرون، أن يستثير تلك الآمال العظيمة مثلما فعل ذلك الضابط الثلاثيني الوسيم بصوته المسكر وخطاباته الواعدة. أما في أوساط أهلي، فحين يأتي ذكره، قلما يكون ذلك لإغداق الثناء أو الإعراب عن التقدير أو الدعاء بطول العمر.

لطالما خالَج أسيرة أمي الشعور بأنها طردت من الفردوس الأرضي طرداً مجحفاً.

أجل، طُردت، أو أقتله، دُفع بها، دون مراعاة، للرحيل... أما القول إن في الأمر إجحافاً، فالمسألة تحتاج إلى التفكير. ولقد تبدّل إحساسي في هذا الشأن غير مرة على مرّ السنين.

ليس من المستغرب أنني كنت في طفولتي أتبنى الأفكار نفسها التي يتبناها أهلي. أستمع إلى قصص أمي عما «فقدناه» في هليوبوليس أو في الإسكندرية، ويعتريني الحزن. كان موضوعاً يتكرّر في المناسبات العائلية. وبين الحين والآخر، يصل إلى لبنان خال أو تأتي نسيبة أو يزور صديق للأسرة، حاولوا البقاء في مصر فترة أطول من غيرهم، قبل أن يستسلموا. وأذكر حتى الآن التعبير الذي استعمله أحد أولئك «المهجرّين» الجدد لوصف الحياة في ظل نظام الثورة الجديد الذي حدّ بشكل صارم من حرية التعبير وإنشاء الجمعيات، وكذلك المشاريع الحرة: «كل ما هو ليس محظوراً أصبح الآن إلزامياً». ولم أنس قط تلك الجملة التي تبدو لي تعريفاً ممتازاً للسلطوية.

وحصلت أيضاً فصولٌ تعسة؛ ففي إحدى المرات، جاء شخص مشؤوم لزيارة أمي وأخوالي وعرض عليهم أن يحضر من منزلهم في هليوبوليس التحف النفيسة التي كانت السلطات المصرية تُحظر خروجها. وزعم أن لديه معارف موثوقين جداً في الجمارك. وبسبب عدم وجود خيارات كثيرة، أخذ كلامه على محمل الجد. غير أن ما من أحد لمح أي شيء، أو تقريباً أي شيء، مما عُهد إليه. لقد استولى على كل التحف، ويبدو أنه باعها كلها لحسابه وقبض ثمنها. وبالطبع، لم يكن من الوارد تقديم شكوى...

وفيما بعد، عندما بدأت أتابع عن كثب أحداث العالم، تجلّت لي الأمور من منظور مختلف. كان العصر هو عصر التحرر الوطني، وحق الشعوب في تقرير المصير، والنضال ضد الاستعمار والإمبريالية، وضد نهب ثروات العالم الثالث، وضد القواعد الأجنبية: ولو بقيت لا أرى في الرئيس المصري سوى الوفاء الذي يمثلته لأسرتي، لتراءى لي أننا نضع مصالحنا الضيقة فوق المبادئ الكونية.

فألفيتُ نفسي أعجب بهذا الشخص «مغتصب أملكنا» وأصغي إلى خطاباته بشيء من التعاطف، بل أدافع عنه، بين الحين والآخر، حين أرى أنه يتعرّض للهجوم بغير وجه حق. وكان يشجعني في هذا الموقف أحد أصدقاء أسرتي، وهو بدوره لبناني من مصر، يأتي في الكثير من الأحيان لتناول الغداء إلى مائدتنا. ومع أنه عانى، مثل أهلي،

التدابير التي اتخذتها الثورة، كان يَكُنُّ لعبد الناصر إعجاباً بلا حدود، ولا يجد حرجاً في الإعراب عن ذلك في جميع المناسبات، فيشير ذلك نقاشات طويلة ومحتدمة، ولكنها قلما تصل إلى عداوات دائمة. وتبقى الأمور متحضرة وطفولية، فيغضب أبواي صديقهما عندما يمنى الرئيس بهزيمة، ويناكفهما بدوره حين يحقق بطله انتصاراً.

كان حكمي على الرجل العظيم متبايناً جداً، ولا يزال. أجل، حتى اليوم، وعلى الرغم من مرور سنوات كثيرة، إنني أتردد بشأنه. ففي بعض الجوانب، كان عبد الناصر آخر عمالقة العالم العربي، وربما آخر فرصة سانحة لتهوضه من كبوته. ولكنه ارتكب أخطاءً جسيمة للغاية، وبشأن مسائل جوهرية كثيرة، فلم يخلف من حوله سوى المرارة والتدم والخيبة. لقد ألغى تعددية الأحزاب لإنشاء الحزب الواحد؛ وكمّم الصحافة التي كانت تتمتع بقدر لا بأس به من الحرية في ظلّ النظام السابق؛ واعتمد على المخابرات لإسكات خصومه؛ وكانت إدارته للاقتصاد المصري بيروقراطية، وتفتقر إلى الكفاءة، وأخيراً مكلفة؛ ولقد دفعت به ديماغوجيته القومية نحو الهاوية، وكل العالم العربي معه...

وكما نرى، فشكوكي حول إنجازاته جوهرية، حتى من دون الاضطرار لإدخال متغيرة «الأنانية» في المعادلة، أي إنه قد طرد أسرة أمي من فردوسها.



أقول لنفسي أحياناً إن متحفاً مكرّساً لتاريخ العالم يجب أن يضم حيزاً يدعى «محفل جانوس». وستجلس فيه، تحت الوصاية الرمزية للإله ذي الوجهين، شخصيات رفيعة المقام أدت دوراً تاريخياً يتنوع الإعجاب، ولكنها أدت كذلك، بل وفي الوقت نفسه، دوراً مقيماً، بل ومدمراً. إن اثنين من العظماء الذين ذكرتهم في تلك الصفحات يستحقان تبوؤ مكانة رفيعة في هذا المحفل: عبد الناصر وتشرشل.

أما الرئيس المصري، فستسبح لي الفرصة لكي أذكر، في بقية هذا الكتاب، بعض المواقف التي تجعله جذاباً، وتؤدي إلى أن وفاته المبكرة تستثير عندي، وعند الكثيرين من العرب، شيئاً من الحنين، مع أنه بلا جدال أحد حقّاري قبر المشرق الذي كنت أحب. ومن دون الاستفاضة في هذا المقام حول أسباب ذلك التناقض في المشاعر، سأقول إن الرجل ترعرع، مثل الكثيرين من أبناء جيله، وسط مشاعر النقمة ضد الهيمنة الأجنبية، ووظف كامل طاقته لوضع حدّ لها، من دون أن يتنبه إلى أنه يلغي كذلك، بتدميرها، أسلوب عيش ارتبط بها، وكان من الممكن أن يشكل، بفضل بعض التعديلات، عاملاً لا يُعوّض من عوامل الترقّي والحداثة.

أما تشرشل، فلا أحتاج بالطبع إلى سوق براهين مطوّلة للإقرار بمدى الطابع المحمود الذي اتسمت به معركته العنيدة ضد النازية.

فمن دون حيويته وعزمه وحنكته، لربما تراجعت إنكلترة عن القتال، ولما انخرطت أميركا في الحرب، ولكان ليل مديد هبط على العالم. ولو شئنا إعادة صوغ أحد أقواله، «لم يحدث يوماً أن شعر هذا العدد من الناس بالامتنان بهذا القدر....» تجاه رجل واحد.

وإذا نظرنا إلى ما فعله في العالم العربي الإسلامي، سيتكشف لنا وجهٌ مغاير للرجل. فعزمه الأسطوري، الذي أثار الإعجاب في مواجهة هتلر، لم يكن كذلك مطلقاً أمام النحاس باشا الطيب، وهو وطنيٌ معتدل، ومسؤول حكومي متأثر بالغرب، ونصير جريء للحدثة، بلغت به الجرأة أن عهد إلى أحد المفكرين المستنيرين مثل طه حسين بوزارة التربية والتعليم.

وغني عن البيان أن هدف تشرشل لم يكن الوقوف بالمرصاد لتطور مصر تطوراً سلمياً ومتناغماً. كان يريد فقط أن يحافظ، بأي ثمن، على مصالح العرش البريطاني، دون الاكتراث للأثار الجانبية التي قد تترتب على أفعاله. ولكن النتائج كانت مروعة. فمن دون المجزرة التي وقعت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، والتي سمح بها تشرشل، إن لم نقل أوعز بها، كان من الممكن أن يسود شكل آخر من الوطنية، وأن يسلك مستقبل مصر، والعالم العربي، مسلكاً مختلفاً كل الاختلاف.

ويتضح ذنب هذا الرجل العظيم بقدر أكبر في ملف آخر، هو ملف إيران. فتشرشل بنفسه لم يدخر وسعاً لإسقاط حكومة الدكتور

مصدق، وهو ديمقراطي حدائي كانت جريمته الوحيدة أنه طالب لشعبه بنصيب أكبر من عائدات النفط. ومن المعلوم اليوم، استناداً إلى الوثائق، أن رئيس الوزراء البريطاني ذهب يمارس الضغوط في واشنطن لإقناع الأميركيين بتنظيم انقلاب في طهران عام ١٩٥٣.

وعلى هذا النحو، سمح تشرشل، بحكم ما فعله في مصر، بنشأة القومية العربية بشكلها السلطوي والمعادي للأجانب؛ ومهد السبيل، بحكم ما فعله في إيران، أمام مجيء النظام الإسلامي الخميني. وبراحة ضمير، كما أفترض، في هذه الحالة وتلك...



غير أنني سأغلق هذا القوس للعودة إلى تساؤلي الأولي: هل طُرد أهلي طرداً جائراً من فردوسهم أم استحقوا العقاب؟ إذا كان الأمر يتعلق بمعرفة مشاعرهم في تلك السنوات، فأظن أنني أعرفها، ولن أسعى إلى إنكار البدهية: فعلى غرار معظم «المتمصّرين»، سواء أكانوا من الشوام أو الإيطاليين أو الفرنسيين أو اليونانيين أو اليهود أو المالطيين، كانوا يفضلون بالتأكيد حكم الباشوات على حكم الضباط. فبقاء الوضع على حاله يناسبهم، وجل مناهم أن يستمرّ إلى ما لا نهاية. كانوا لا يؤيدون كثيراً سياسة الإنجليز، ولكنهم يعتبرونهم ضامني الاستقرار.

حكّت لي أمي مرة أنه قد خطر ببالها، في سياق وقوع الحريق الكبير، ووسط خشيتها من أن يجتاح المتظاهرون هليوبوليس ليعيثوا

فيها الخراب والدمار مثلما فعلوا في وسط القاهرة، أن تقود سيارتها برفقة والدتها إلى منطقة القناة التي يسيطر عليها البريطانيون. ولم تعدل عن مشروعها إلا لأن الشوارع كانت غير آمنة.

إنه موقف يفتقر إلى الوطنية، أقر بذلك. ولكن ما العمل؟ انتظار زمرة مضرمي الحريق باستكانة؟ في نهاية المطاف، توقف هؤلاء قبل الوصول إلى هليوبوليس. و«نجا» منزلنا، إنما بيع بسعر بخس، في وقت لاحق، عندما اقتضت الظروف مغادرة البلد نهائياً.

كان أهلي في حيرة من أمرهم، مهما فعلوا، ممزقين بين قوتين جامحتين، قوة الغضب العربي الذي يتصاعد، وقوة الغطرسة الغربية التي تحبط يمنة ويسرة، بتبصر فيل ثمل. لم يُوجَّه إليهم اللوم على آرائهم، ولا على أفعالهم، كانوا يُلامون على أصولهم، التي لم يختاروها، والتي لم يكن في استطاعتهم تغييرها.

ولذلك، لن أعلّق أهمية كبرى على ردود الفعل التي قد بدرت منهم في سنوات القلق تلك. فعندما راح عالمهم يغرق، حاولوا أن يتشبثوا بالخشبة التي تراءى لهم أنها تساعد على تفادي الغرق، سواء أكانت ملكاً أو باشا أو جيشاً أجنبياً. إنهم ليسوا أبرياء، ولكنهم ليسوا مذنبين كذلك.

٤

مع مرور السنين، وفي ضوء الأحداث التي وقعت في العقود الأخيرة، تبدو لي المعضلة الأخلاقية التي تقض مضجعي منذ مراهقتي غير قائمة. فلم أعد أتساءل إذا كان أهلي، مثل جميع «المتمصّرين» قد استحقوا مصيرهم، وإذا كان من حق عبد الناصر أن يطردهم على هذا النحو، دون مراعاة، من البلد الذي أبصروا فيه النور.

وإنني مقتنع اليوم بأن الموقف السليم في هذا الشأن، هو ذلك الذي اتخذته قائد عظيم آخر في القارة الإفريقية، ولد في السنة نفسها التي ولد فيها الرئيس المصري، عام ١٩١٨، ولكنه برز في مرحلة لاحقة على الساحة الدولية: نلسون منديلا. فعندما خرج متصراً، بعد أن أمضى ستة وعشرين عاماً من حياته في سجون نظام الفصل العنصري، والتقى رئيس جنوب إفريقيا، لم يتساءل إذا كان البيض قد ساندوه في معركة التحرير؛ وإذا كانوا قد تخلوا عن غطرسة المستعمرين وإحساسهم بالتفوق؛ وإذا كانوا قد نجحوا في الاندماج مع السكان المحليين في ظلّ الاحترام والإخاء؛ ومن ثم إذا كانوا يستحقون أن يشكلوا جزءاً من الأمة الجديدة... فالجواب عن كل من هذه الأسئلة، كان سيكون

بالتضي. غير أن مانديلا حرص على عدم طرحها. كان يجول في خاطره سؤال مختلف كلياً: هل سيكون بلدي على ما يرام إذا بقي فيه الإفريكانر أم إذا رحلوا؟ والجواب يبدو له بديهياً: سعيّاً وراء استقرار جنوب إفريقيا، وعافيتها الاقتصادية، وحسن سير مؤسساتها، وسمعتها في العالم، من الأفضل استبقاء الأقلية البيضاء، أيّاً كان السلوك الذي بدر منها حتى ذلك الحين. ولقد فعل الرئيس الجديد ما يلزم لتشجيع أعداء الأمس على عدم هجرة البلد.

وكانت إحدى اللحظات الشديدة الرمزية الزيارة التي قام بها، متغلباً على مرارة الماضي ونشوة الانتصار، إلى السيدة فرفورد، أرملة رئيس الوزراء الذي ألقى به في السجن، ليتناول معها الشاي ويطمئنها على المستقبل.

هل تصرّف على هذا النحو من باب الحنكة السياسية أم سمو الأخلاق؟ في الحقيقة، الأمر لا يهم. من الخطأ أن نضع بصورة منهجية المصالح على طرفي نقيض مع المبادئ. ففي بعض الأحيان، إنهما تتلاقيان. وسمو الأخلاق ضرب من الحنكة أحياناً، والخسة تصرف أخرق. وعالمنا الساخر يأنف أن يعترف بذلك، ولكن التاريخ يزخر بالأمثلة الدامغة. وفي غالب الأحيان، عندما يخون بلد قيمه، فإنه يخون كذلك مصالحه.

والحالة الأولى التي تخطر ببالي هي حالة لويس الرابع عشر،

عندما ألغى، في عام ١٦٨٥، مرسوم نانت الذي كان جده هنري الرابع قد منح بموجبه حرية المعتقد للأقلية البروتستانتية. لقد استقبلت بلدان أوروبية أخرى من كان يُطلق عليهم آنذاك اسم «الهوغونو» بعد طردهم من فرنسا، وأسهم هؤلاء إسهاماً جليلاً في ازدهار أمستردام أو لندن أو برلين؛ وفيما يتعلق بتلك المدينة الأخيرة، يعتقد مؤرخون كثيرون أن ارتقاءها إلى مصاف الحاضرة يرجع إلى فترة وصول المهاجرين الفرنسيين؛ وهو أمر يحمل في طياته مغزى حين نعلم أنها ستصبح المنافسة الكبرى لباريس.

وبالتالي، أسفر الطرد الجماعي للهوغونو عن إفقار فرنسا وإثراء منافسيها. وبوسعنا أن نقول ذلك بالضبط عن طرد الملوك الكاثوليك للمسلمين واليهود، غداة سقوط غرناطة عام ١٤٩٢. وبسبب ذلك التدبير، الذي أوعز به التعصب والافتاء، لن تستطيع إسبانيا أن تستفيد من غزوتها للأميركيتين، وسيلزمها خمسة قرون للحاق بركب الأمم الأوروبية الأخرى.

والعذر الوحيد الذي قد يشفع للملوك الذين اتخذوا هذه القرارات المؤسفة أن قصر النظر الذي بدر منهم كان يبدو عين العقل لشدة انتشاره في أنحاء العالم. أفليس من المشروع أن يفكروا في أن مما لكهم ستصبح أقوى إذا ما تجانست؟ وفي أن السماء ستغدق عليهم بركاتها لأنهم طردوا «المهرطقين» و«الكفرة»؟ وفي الواقع، الأمور لا تسير على هذا النحو. لا في القرن الخامس عشر، ولا في القرن السابع

عشر، ولا في عصرنا الراهن. فعلى مدى التاريخ، أساءت موجات الطرد الجماعي بصفة عامة، أكانت مبررة، مشروعة أم لا، إلى من بقوا أكثر مما أساءت إلى من طردوا. لا شك أن المطرودين يعانون في البداية؛ ولكنهم، في أغلب الأحيان، يستعيدون رباطة جأشهم، ويتغلبون على صدمتهم، وغالباً ما يجتريحون المعجزات في نهاية المطاف، لما فيه أعظم فائدة للبلدان التي استقبلتهم.

وليس من قبيل المصادفة أن أقوى أمم الأرض، أي الولايات المتحدة، تخصصت في استقبال موجات متعاقبة من المنبوذين والمطرودين، بدءاً من الطهرانيين الإنكليز وصولاً إلى يهود ألمانيا، مروراً بالناجين من الثورات الروسية أو الصينية أو الكويتية أو الإيرانية، من دون أن ننسى بروتستانت فرنسا - وكان الاسم الأوسط للرئيس فرانكلين دي لانور روزفلت لسلف من الهوغونو يدعى في الأصل دو لانوا.



ستسمح لي، أكثر من مرة، فرصة الحديث عن تلك الأسطورة المنحرفة، أسطورة التجانس - الديني أو الإثني أو اللغوي أو العرقي أو غير ذلك - الذي يضلُّ الكثير من المجتمعات البشرية. أما في هذا المقام، فأود التوقف بصورة أكثر تحديداً عند مسألة الفئات السكانية التي تعتبر «غريبة»، والوظيفة التي يمكن أن تؤديها في المجتمعات التي تعيش فيها.

في غالب الأحيان، يكون الأشخاص المتممون إلى الأقليات ملقَّحين. إنهم يحومون، يرفرفون، يمتصون الرحيق، ما يوحى بأنهم مستفيدون، بل وطفيليون. وعندما يختفون، تُدرك فائدتهم.

والنقمة التي تشعر بها الشعوب المستعمرة إزاء السلطات الاستعمارية مفهومة؛ ومن الطبيعي أن توابكها الريبة بل والعداء تجاه الذين تحالفوا مع أسياد الأمس أو تمتعوا بحمايتهم. إلا أن التاريخ في العقود الأخيرة ينبئنا أن ساعة النضال من أجل التنمية والتحديث سرعان ما تأتي بعد المعركة من أجل التحرير. وفي هذه المرحلة الجديدة، يكون وجود سكان من أصحاب المؤهلات، يمتعون بإمكانية الوصول مباشرة إلى المجتمعات الصناعية، مكسباً لا مثيل له. ويمكن تشبيه إمكانية الوصول تلك بشريان يربط الأمة الجديدة بقلب العالم المتقدم النمو. فمن الغباوة قطع ذلك الشريان، لأن الأمر سيكون بمنزلة تشويه ذاتي يكاد يصل إلى الانتحار. وكم من بلدان لم تنهض من كبوتها جراء ذلك.

يمكن تفهم مشاعر العداء والريبة عند الخروج من معركة مضنية. ولكن القائد العظيم يجب أن يتحلى بالرؤية والبراغماتية على حد سواء؛ وعليه أن يعرف كيف يتجاوز مشاعر النقمة السطحية لشرح لرفاقه في النضال ولأبناء بلده كافة أن الأولويات تغيرت، وأن بعض الأعداء الألداء بالأمس أصبحوا، ساعة النصر، شركاء ثمينين، بحكم قربهم من المركز الاقتصادي والفكري في العالم، ولأنهم يملكون، بفضل ما يتمتعون به من موقع متميز، دراية لا مثيل لها. فحتى مؤسستا الجيش والشرطة اللتان كانتا تشكلان أداتين للقمع في خدمة نظام

الفصل العنصري، عرف مانديلا كيف يغير وظيفتهما ويكرّسهما في خدمة «أمة قوس قزح».

لم يحسن عبد الناصر القيام بأي من تلك الأمور، غير أنني سأحجم عن إلقاء مزيد من اللوم عليه رغم ذلك. فلقد وصل إلى سدة الحكم قبل مانديلا بأربعين عاماً؛ وحتى إذا لم يؤخذ في الحسبان اختلاف الطباع بين الرجلين، مما لا شك فيه أن العالم قد تغير في هذه الأثناء. ففي ميادين كثيرة، كان الرئيس سجيناً لمفاهيم سادت في عصره. ولم يكن الاستعمار يبدو بعد فصلاً قد أغلق في تاريخ البشرية. ألم يثبت سقوط مصدّق أن القوى الغربية، ما أن تطرد، حتى تعود بقوة وتتولى مجدداً زمام الأمور؟

وعلى ضعيد آخر، سيكون حاسماً، وهو الاقتصاد، لم يتبين الرئيس الفائدة التي يمكن أن تمثلها للبلد الكفاءات الاستثنائية للجاليات المتمصرة؛ ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان النظام الاشتراكي الموجّه، القائم على عمليات التأمين وعلى إدارة الدولة للمؤسسات، لا يزال يبدو النهج الواعد للاقتصاد.

وتُضاف إلى هذه الأشكال من «قصر النظر» أشكال أخرى لا تجد لها تبريراً فقط في التواريخ أو أوهام العصر. ويخطر ببالي على وجه الخصوص سلوك يعدّ من السمات المميزة بشدة للحياة السياسية العربية، وكان يمثل، طوال التاريخ الحديث، محنة حقيقية. وسأعرّفه بأنه عجزٌ مرضيٌّ عن مقاومة المزايدات. كان عبد الناصر يشعر دائماً

بالحاجة إلى إثبات أنه أكثر وطنية من الإخوان المسلمين وأشد راديكالية من الزعماء الوطنيين الآخرين. ومع أنه أصبح قائد مصر بلا منازع وحبيب الملايين في العالم العربي، فقد ظلَّ يعيش في رهبة من أن يتفوق عليه شخص «أكثر ناصريَّةً منه».

وفي أحد الأيام، انساق، خوفاً من اتهامه بالضعف، في حرب كان لا يريدُها، ستجُرُّ الولايات عليه وعلى الأمة التي كانت تؤمن به.

سأعود مطولاً إلى ذلك الحدث الصادم الذي حصل في عام ١٩٦٧، وكان أهلي قد غادروا مصر منذ عهد بعيد. وبالطبع، لم يكفوا عن ذكرها، بمزيج من الحنين والمرارة.

أما أنا فلقد زرت في الثامنة من العمر منزلنا في هليوبوليس للمرة الأخيرة. اصطحبتني أمي لكي أساعدها على لملمة بعض الأغراض الشخصية، قبل إخلاء المكان نهائياً. كانت جدتي قد توفيت جراء إصابتها بورم سرطاني. وكانت العمارة باسمها، ولقد باعتها، على فراش الموت، بما يرمز إلى تلك الفترة، إلى ضابط في الجيش المصري، ويسعر بخس بالطبع، ولكنها انتزعت من الشاري وعداً بأنه سيرك، على واجهة العمارة، تمثال القديسة تيريز الذي أحضرته من إيطاليا قبل خمسة وعشرين عاماً للسهر على المنزل الذي قد شُيِّد حديثاً.

ولقد احترم الضابط وعده لها، وكذلك فعل ورثته. وتفيد آخر الأنباء أن القديسة لم تبرح مكانها.

٥

ضاع فردوس أمني إلى غير رجعة، بل وكادت الاضطرابات تمتد، في أعقاب ذلك، إلى فردوس أبي. ولكن لبنان سوف «يتفادى البلب» هذه المرة، ويستفيد من وقف التنفيذ، بل، وبوسعنا القول، لدى إمعان النظر في ما حدث بعد ذلك، بعصر ذهبي أخير.

عندما تفتحت عيناى، في الستينيات من القرن الماضي، على العالم الذي من حولي، كانت بيروت قد بدأت تحل محل القاهرة بوصفها عاصمة ثقافية للمشرق العربي. ومع أن عبد الناصر أصبح، وإلى حد كبير، أكثر الشخصيات المؤثرة في المنطقة، فالسلطة بلا منازع التي كان يمارسها في بلده قد أسفرت عن تضيق الخناق على الصحف ودور النشر والأوساط الأكاديمية والحركات السياسية. ولذلك، انتقلت «ساحة» السجالات العربية إلى أرض محايدة لا تهيمن فيها أي سلطة قمعية.

وفي هذه الحالة، انتقلت إلى لبنان: فما من بلد كان يستطيع، أفضل منه، أن يؤدي مثل هذا الدور. وبفضل احتضانه طوائف كثيرة، متنوعة الأهواء للغاية، ليس في وسع أي منها أن تطالب بموقع الهيمنة،

كان المكان المثالي لازدهار الأفكار والتعددية. ومن الطبيعي أن كل الذين ضاقت أمامهم مساحة التعبير عن الرأي في بلدانهم توافدوا إليه. أخذت الدول المجاورة تفضُّ بضيافتها على من هم ليسوا في السلطة أو لم يعودوا فيها. وكان ذلك وضع سوريا على وجه التحديد. لا تذكر سوى قلة قليلة تلك الحقبة التي كان هذا البلد يتمتع فيها بصحافة مستقلة، وانتخابات حرة، وطائفة واسعة من الأحزاب السياسية. فتلك الحقبة كانت موجودة بالفعل، وإن كنت لا أستحضر عنها أي ذكرى مباشرة، نظراً إلى أن دمشق شهدت أول انقلاب عسكري في آذار/مارس ١٩٤٩، بعد شهر من ولادتي. فقد استولى عميد في الجيش على السلطة وعلّق العمل بالدستور. وفي شهر حزيران/يونيه، انتخب رئيساً للجمهورية بنسبة ٩٩ في المائة من الأصوات ورقّي نفسه إلى رتبة مشير. ولكنه أطيح في شهر آب/أغسطس في انقلاب ثان، وأعدم بلا محاكمة. ثم، في شهر كانون الأول/ديسمبر، أطيح الشخص الذي دبر الانقلاب ضده، قبل أن يتعرّض للاغتيال بعد أشهر معدودة...

وبعد عام ١٩٤٩، وهي سنة الانقلابات الثلاثة، لم تنجح الديمقراطية بعد ذلك في شقّ طريقها إلى سوريا. ولم يعرف البلد بعد هذا التاريخ سوى تعاقب محزن ومحبط لفترات من عدم الاستقرار وفترات من الحكم الديكتاتوري. وفي كل هزة يمرُّ بها، يسلك المهزومون طريق المنفى إلى لبنان، من ضباط مُسرّحين، وسياسيين

فارين من السجن، وصناعيين تعرّضت مصانعهم للتأميم، وفنانين ومفكرين باحثين عن مساحة من الحرية...

وطوال عقود، استمرّت بين دمشق وبيروت موجة متواصلة من المهاجرين الوافدين، الذين كان بعضهم ينتمون أصلاً إلى النخبة السورية، وتمكنوا من الاندماج، دون مشقة، في أوساط نخبة البلد المضيف. وما من أحد كان يستهجن لدى معرفة أن ذاك الشاعر أو تلك الممثلة أو ذاك الملحن أو ذاك الوزير أو ذاك الرئيس اللبناني ولد في دمشق أو حلب أو اللاذقية عوضاً عن بيروت أو صور.

لقد ركزتُ على الحالة السورية التي هي الأبرز عياناً، ولكن هذه الظاهرة أوسع نطاقاً وأقدم عهداً. فلطالما كان لبنان أرض اللجوء لفئات «المنبوذين» في الشرق الأوسط، مثلما فعلت مصر بعض الشيء حتى الأربعينيات من القرن العشرين. وقد يتكوّن لدى المراقب الذي يأتي في فترة لاحقة انطباع خاطئ بالتشابه بين النموذجين المشرقيين. وفي الواقع، إنهما لا يقومان على الأسس نفسها.

فالكوزموبوليتية على الطريقة المصرية كانت تستند إلى تقليد عريق من «الأساكل»، تلك الموانئ التي يستفيد فيها الرعايا الأوروبيون من حماية قناصل القوى العظمى، بموجب معاهدات مجحفة فرضها فيما مضى «الرجل المريض» العثماني. لا شك أن البيئة السياسية تغيرت، ولكن بعض الممارسات ظلت متبعة. فإذا اغتال أحد الرعايا

الإيطاليين الذين يعيشون في مصر جاره، يستطيع أن يطالب بمحاكمته في إيطاليا، ولا يحقُّ للسلطات المحلية الاعتراض على ذلك.

لم أختَر هذا المثال عشوائياً، فلقد استلهمته من واقعة حقيقية تصدّرت الصحف في عصر جدي وجدتي. ففي آذار/ مارس ١٩٢٧، اغتيل سالومون شيكوريل، المالك الرئيسي للمحلات التي تحمل الاسم نفسه، بسبع طعنات سكين في الفيلا حيث يسكن في القاهرة. وسرعان ما عثرت الشرطة على الجناة وهم سائقه، وموظف سابق طرده من خدمته، وشخصان متواطئان معهما. وكان اثنان من بين المجرمين الأربعة يحملان الجنسية الإيطالية، تحديداً، ويجب تسليمهما إلى سلطات بلدهما من دون التمكن من محاكمتهما؛ وكان الثالث يونانياً، وسُلِّم إلى اليونان؛ ولم يحاكم سوى الرابع، واسمه داريو جاكويل، الذي كانت أوراقه الثبوتية في ذلك الحين تشير إليه بوصفه «يهودياً عديم الجنسية». كان يزعم أنه إيطالي كذلك، بل وعضو في الحزب الفاشي، ولكنه لم يتمكن من إثبات ذلك. فأدين واعتبر «العقل المدبّر»، في حين أنه كان مجرد كومبارس، وأعدم شنقاً على النحو الواجب.

أثارت القضية ضجة عارمة. وأمسك مفكرون مصريون مرموقون بأقلامهم وكتبوا لإدانة هذا الوضع الغريب الذي يضع الرعايا الأجانب فوق القوانين، ويؤمن لكل منهم نوعاً من الحصانة الدبلوماسية، إن لم نقل الضمانة بالإفلات من العقاب.

كانت تلك الامتيازات التعسفية تثير المطامع ومشاعر النقمة على السواء. ولقد سعت بعض الفئات من السكان إلى التقرب من الأجانب للاستفادة من الامتيازات نفسها. ولكن معظم سكان البلد كانوا يعتبرون وضع الرعايا الأجانب بمرتلة إهانة لاستقلال البلد وكرامته. أليس حريق القاهرة دليلاً على الغضب العام الذي كان يعمل في النفوس؟ وستدلع قلاقل أخرى، على مر السنين، في عدد من بلدان المنطقة، لأسباب مماثلة.

وكانت لتلك الامتيازات أحياناً عواقب وخيمة ودائمة. فعلى هذا النحو، تكرست القطيعة بين آية الله الخميني ونظام الشاه في اليوم الذي قبل فيه العامل، عام ١٩٦٤، بطلب من واشنطن، ألا يُحاكم الجنود الأميركيون الموجودون في إيران أبداً أمام محاكم محلية. واندلعت معارضة جذرية، ستفضي بعد خمسة عشر عاماً، إلى انهيار النظام الملكي وقيام الجمهورية الإسلامية... ولا شك عندي أن هذا الاضطراب - وسأعود إليه لاحقاً - يُفسّر بأسباب عديدة؛ ولكن الغضب بشأن الحصانة من الولاية القضائية المحلية التي كان يستفيد منها رعايا الدول الغربية كانت، بلا ريب، عاملاً حاسماً. وليس من قبيل المصادفة أن أحد التدابير الأولى التي اتخذها الناشطون الثوريون الإيرانيون تمثل في انتهاك حصانة السفارة الأميركية وأخذ الدبلوماسيين فيها رهائن.

كان ذلك بالطبع تحدياً سافراً لجميع الأعراف الدولية. ولكنه، قبل كل شيء، فعل تمرد على «نظام عالمي» يسود منذ قرون، ويكرّس تراتبيةً بين الشعوب والحضارات، بصورة صريحة حيناً وضمنية أحياناً، مع تربيع رعايا الدول الغربية في أعلى درجات السلم.

كان هذا الترتيب المعجف يبدو للشعوب التي خضعت له، مذلاً على الدوام؛ ولدى أفول الحقبة الاستعمارية، أصبح مرفوضاً. وصار كل ما يمتُّ إليه بصلة يثير أشد مشاعر السخط والاستهجان، حتى بعض الانعكاسات الإيجابية التي يمكن أن ندين بها له بصورة مشروعة، وهي أنه قد شجع نشوء «فراديس» ثقافية في شنغهاي أو كالكو تا أو الجزائر العاصمة أو الإسكندرية، حيث تسنى أن تتفتح، لبعض الوقت، زهرات رقيقة، ثمرة لقاءات نادرة بين مختلف اللغات، ومختلف المعتقدات، ومختلف المعارف، ومختلف التقاليد.

ولم يكن مصير هذا التبرعم الرائع سوى الزوال. فقد انتفت حظوظه في أن تكتب له الديمومة، نظراً إلى ما يقوم عليه من دعائم بهذا القدر من الإجحاف. أما المجتمعات التي كان ينظر إليها على أنها «غريبة»، فقد كانت تبدو مذنبه، وإن لم تكن مسؤولة عن الوضع الذي يؤمن لها مركزها، لمجرد أنها تستفيد من هذا الوضع. ولقد دفعت الثمن في نهاية المطاف. وهذا ما حصل في مصر بالنسبة إلى الشوام أو اليونانيين، وفي ليبيا بالنسبة إلى الإيطاليين، وفي الجزائر بالنسبة إلى الأقدام السود.

لكان من دواعي سروري وإبتهاجي لو استطاع العالم الثقافي الذي أنتج كفافيس أو كامو أو أونغاريتي أو أسمهان أن يتحول ويتأقلم عوضاً عن الاندثار كلياً؛ ولكن لا بد من الاعتراف بأن دعائمه كانت منخورة.

كان مصير مصر التي عاشت فيها أسرة أُمِّي أن تنهار. لم تعد سوى ذكرى من الماضي، والشاهد المحتضر على عصر غابر. لقد سدّد إليها عبد الناصر الضربة القاضية، ولن تنهض من جديد.



لم يكن لبنان في حالة مماثلة. فما من فئة من سكانه تستفيد من الحصانة من الولاية القضائية المحلية. ولقد سعى مؤسسو البلد إلى تنظيم التعايش والحفاظ على التوازن بين الطوائف الدينية المحلية: الموارنة، والدروز، والسنة، والشيعه، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، وكذلك الأرمن، والسرمان، واليهود، والعلويون، والإسماعيليون.

كان بعض الطوائف موجوداً في البلد منذ الأزل، أما بعضها الآخر فقد انتقل إليه منذ بضعة عقود فحسب، ولكن لم تعتبر أية طائفة منها غريبة؛ وفي طفولتي، كان من غير اللائق، بل من المعيب بكل معنى الكلمة، التمييز بين «السكان المحليين» و«الغريباء»، أو بين اللبنانيين الأصليين واللبنانيين حديثي العهد. ولذلك، لم يكن ذلك النموذج المشرقي يعاني الخطيئة الأولى التي تلطخ التعددية الكوزموبوليتية على الطريقة المصرية.

ولكنه نموذجٌ كانت له مساوئه للأسف، لا سيما تلك العادة لدى مختلف الطوائف بالبحث عن جهات تحميها خارج البلد لتعزيز موقعها في الداخل، مثلما لو بادر سكان زوريخ أو جنيف أو تيسين في سويسرا - بما أن لبنان كان يُلقَّب في كثير من الأحيان بسويسرا الشرق الأوسط - إلى الاستنجد بألمانيا أو فرنسا أو إيطاليا كلما اختلفوا مع الكانتون المقابل. ولكان من غير المستغرب أن ينهار الاتحاد الكونفدرالي السويسري.

«في البداية، قيل لنا، كما شرح لي أبي ذات يوم، إن تلك التصرفات الموبوءة من إرث تاريخنا المشحون بالأحداث، وإننا ستختلص منها مع مرور الوقت».

ولا يخفى على أحد أن الطوائف الصغيرة التي استقرت في جبل لبنان، فيما مضى، وكانت تعاني الأمرين للبقاء في ظل نظام عثماني يتسم بالإهانات، والمضايقات اليومية، والممارسات التحسفية، كانت تشعر بالحاجة إلى جهة تحميها. فارتبطت الموارد بفرنسا، وتواصل خصومهم، الدروز، مع إنكلترة. وكان السنة يعولون على الأتراك، والروم الأرثوذكس على الروس، وهكذا دواليك. ووضعت طائفة الروم الكاثوليك التي ينتمي إليها أبي نفسها تحت جناح الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية؛ وهو ارتباط رمزي إلى حد كبير، وإن كنت قد لمحتُ دائماً، في أحد بيوت الضيعة، صورة مهيبة مؤطرة للإمبراطور فرانسوا-جوزف.

كانت صلات التقارب تلك تتيح لسكان البلد انفتاحاً على العالم، أو أقله، تُعزّز لديهم الشعور بأنهم ليسوا متروكين تماماً. ومن المؤكد أنه قد ترتب عليها بعض الآثار الإيجابية، مثل تشجيع إنشاء مدارس وجامعات رفيعة المستوى. ولقد أدت دوراً حاسماً في نشأة البلد.

وعندما بدأت إمبراطورية السلاطين تتفكك، غداة الحرب العالمية الأولى، سعى زعماء الكنيسة المارونية جاهدين لكي تكون فرنسا سلطة الانتداب على أرضهم، ولكي ترسم حدود دولة جديدة يوسعهم أن يشعروا فيها بأنهم في وطنهم. وعلى هذا النحو، أبصر لبنان النور بحدوده الحالية.

في البداية، كان يبدو، لعدد كبير من أبنائه، صنعة فرنسية أنشئ قبل كل شيء من أجل الموارد. وتساءل بعض المفكرين آنذاك: لماذا لم تنشأ سوريا الكبرى بالأحرى؟ وتساءل آخرون: لماذا لم يُنشأ حيز مترامي الأطراف تجتمع فيه جميع الشعوب العربية؟.

في تلك المنطقة بشعوبها الممتزجة وسياداتها الحديثة العهد، استقطبت مشاريع الوحدة على الدوام مؤيدين كثيرًا. لا شك أنها كانت غير واقعية بعض الشيء، إنما بقدر الرغبة نفسها في إعطاء كل طائفة من تلك الطوائف المتعددة دولتها السيادية، أو الرغبة في تحويل كيانات انبثقت من آخر عملية فرز أو آخر عملية ضم إلى أوطان أبدية.

ستحتل قضية الوحدة العربية الصدارة طوال السنوات التي أعقبت مجيء عبد الناصر إلى سدة الحكم. فبعد أن أصبح البطل الأوحد لشعوب المنطقة، وضع نصب عينه توحيدها في إطار دولة واحدة تمتد «من المحيط إلى الخليج»، مع إلغاء الحدود التي رسمتها سلطات الاستعمار. وكانت الجماهير تهلل لمشروعه بحماسة.

وتصاعدت هذه الحماسة قليلاً في شباط/فبراير ١٩٥٨ عندما طلب القادة السوريون رسمياً إلى الرئيس عبد الناصر، إذ سئموا انعدام الاستقرار المزمن الذي يعانيه بلدهم وأدركوا أن مواطنيهم يؤيدون كل التأييد مقولات القومية العربية، أن يأتي ويتسلم الحكم لديهم. فأعلنت دولة الوحدة واتخذت اسم الجمهورية العربية المتحدة، وكانت مصر «إقليمها الجنوبي» وسوريا «إقليمها الشمالي».

وفي بلدان عديدة في المنطقة، استقبل الناس ولادة الجمهورية العربية المتحدة بانبهار. فقد أثار تجسد الوحدة العربية التي كانت، حتى ذلك الحين، حلماً بعيد المنال على أرض الواقع أملاً عريضاً، من العراق إلى اليمن، ومن السودان إلى المغرب. وفي بيروت، كما

في مدن لبنانية أخرى، نُظِّمَت تظاهرات حاشدة طالب فيها الناس بالانضمام عاجلاً إلى الجمهورية العربية المتحدة، والتحول إلى «إقليمها الغربي».

هل من الضروري أن أشير إلى أن أسرة أمي التي كانت قد هربت تَوّاً من مصر ونظامها المخبراتي وتأميناتها العقابية، بحثاً عن ملاذ في لبنان، كانت تنظر بهلع إلى احتمال ضمّ لبنان إلى الجمهورية الناصرية الجديدة؟ لقد تراءى لها أن القدر يلاحقها بشراسة.

وكان أبي، بحكم اقتناعه الشخصي وتعاطفه مع مشاعر أمي، يشعر بالقلق والاستياء إزاء ما يجري. في تلك الفترة، كان يكتب في الصحافة زاوية يومية لاذعة وساخرة تلاقي نجاحاً كبيراً لدى القراء. كان يستهدف فيها عموماً سلوكيات أبناء بلده وتناقضات الحياة السياسية. وعندما أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، أطلق العنان لقلمه: «عندما نحظى بامتياز أن نحمل اسم مصر، لا نغير الاسم! في أكبر جامعات العالم، ثمة باحثون مرموقون يحملون بفخر واعتزاز لقب «علماء الآثار المصرية»! هل سيكون علينا من الآن فصاعداً أن نطلق عليهم اسم «علماء آثار الجمهورية العربية المتحدة»، وهل نطلب إلى الجامعات العريقة التي تضمُّ أقساماً لدراسة علم الآثار المصرية أن تعيد تسميتها لتصبح أقسام دراسة «علم آثار الجمهورية العربية المتحدة»؟».

كان قراء كثيرون يضحكون من قلبهم. ولكن الكثيرين لا يضحكون، بل لقد تلقى أبي تهديدات بالقتل. ونصحه كل أصدقائه بأن يكبح جماح قلمه، وألا يهاجم حبيب الملايين خوفاً من التعرض لاعتداء على يد أحد المتعصبين. وفي الحقيقة، كانت العقول ملتهبة حماساً والتوتر يحتدم احتداماً ينذر بالخطر. وستفاقم الخلافات بين مؤيدي عبد الناصر ومناهضيه وتصل إلى حرب أهلية حقيقية، كانت مقتضية، إنما حقودة ودموية، لأنها أوقعت آلاف الضحايا.

كنت في التاسعة من العمر، ولا أحتفظ سوى بذكرات مبهمة عن تلك الفترة التي تدعى في تاريخ وطني الأم «ثورة ١٩٥٨». وانطبعت في ذاكرتي على وجه الخصوص أصوات أبي وأمي وهما يتحدثان أمامي عن بعض الأحداث المأسوية: اغتيال صحفي مسيحي مؤيد لعبد الناصر؛ واختطاف وقتل صحفي آخر، مسيحي كذلك، إنما مناوئ شرس لعبد الناصر؛ والحريق الذي أضرمه بعض المتظاهرين في منزل رئيس الحكومة، وهو أحد السياسيين المسلمين القلائل الذين تخلوا بالجرأة لاتخاذ موقف مناهض علناً للرئيس المصري... وأذكر أيضاً أن المدارس أقفلت أبوابها طوال ستة أشهر.

وعندما أطاحت ثورة دموية، في ١٤ تموز/ يولييه من ذلك العام، النظام الملكي في العراق، واغتيل أفراد الأسرة المالكة وكذلك القادة المؤيدون للغرب في الشوارع، خشيت الولايات المتحدة أن يجتاح

لبنان السيل القومي اليساري الذي يعمُّ المشرق العربي. وفي غضون ثمان وأربعين ساعة، وصلت قواتها إلى لبنان، قادمة من أسطولها المتمركز في البحر الأبيض المتوسط، ومن قواعدها في ألمانيا، بل لقد نقل بعض هذه القوات عن طريق جسر جوي انطلافاً من ولاية كارولينا الشمالية. وشارك في العملية ما لا يقلُّ عن أربعة عشر ألف عنصر؛ فقاموا بتأمين مرفأ بيروت، والمطار، والشوارع الرئيسة، والمباني الحكومية. وهدأت المعارك بين الفصائل المحلية على الفور.

وسعيًا لإنهاء الأزمة، انتخب مجلس النواب رئيساً جديداً، بمباركة واشنطن. وكان هذا الرئيس قائد الجيش، اللواء فؤاد شهاب، وهو سليل أسرة نبيلة حكمت جبل لبنان لفترة طويلة في العهد العثماني، تابع دراسته في المدرسة الحربية العليا في سان سير، وكان معجباً بنموذج النظام الجمهوري الفرنسي، ويتمتع، أكثر من أي مسؤول لبناني آخر، بمواصفات رجل الدولة ويريد بناء البلد. فأعلن على الفور أن الأحداث الدامية التي عصفت بالبلد ليس فيها «لا غالب ولا مغلوب»؛ وأطلق ورشة عمل واسعة تهدف إلى تعزيز المصالحة وبناء مؤسسات حديثة في البلد.

ومن الخطوات الأولى التي اتخذها مبادرة رمزية عظيمة الوقع، وكان من الممكن أن تخلف آثاراً مستدامة لو لم يتطور البلد ومنطقته بصورة مختلفة: لقاء على انفراد مع عبد الناصر على الحدود السورية- اللبنانية، أو بصورة أكثر تحديداً، في خيمة نصبت على الخط الفاصل بين لبنان و«الإقليم الشمالي» للجمهورية العربية المتحدة.

في ذلك المكان المتواضع المستطيل المشيد من الصفيح المموج، والسيئ التدفئة بشدة على الرغم من درجات الحرارة الشتوية، أدى رئيس بلد صغير هش ومنقسم واجبه الذي يقتضي منه أن يناقش من الند إلى الند مع أقوى وأكثر رجل مهابة في العالم العربي، والتوصل معه إلى نوع من «النسوية التاريخية»، فتعهد شهاب بالآيُّتخذ بلده أبداً قاعدة لأعداء عبد الناصر، وقطع هذا الأخير وعداً، بالمقابل، بعدم طرح مسألة انضمام لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة من الآن فصاعداً.

لم تنظر أسرتي بعين الرضا إلى هذا الاتفاق. والانتقاد الذي يرجع على الدوام في الأحاديث العائلية أن الرئيس اللبناني «اصطف» إلى جانب عبد الناصر، وأنه قد حوّل بلدنا إلى «تابع» للجمهورية العربية المتحدة، وأن صحافتنا ستكتم قريباً، ومؤسساتنا ستؤمّم.

ولكن تلك المخاوف لم تكن مبررة على الإطلاق، لا بل إن هذا الاجتماع في الخيمة على الحدود يبدو، من خلال استعادة ما حدث، إحدى اللحظات النادرة التي عرف فيها لبنان الدفاع بحنكة عن سيادته والنأي بنفسه عن الفتن القاتلة التي تعصف بمنطقته.



في فجر ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، كانت دمشق مسرحاً لانقلاب عسكري جديد. هذه المرة، ضد عبد الناصر، وضد الوحدة مع مصر.

واتهم الانقلابيون الرئيس المصري بأنه احتقر بلدهم، وتعامل معه مثل مستعمرة أو غنيمة حرب، وأفقره. والحق يقال إن نظامه الاشتراكي البيروقراطي تبين بأنه جرّ الويل والخراب سواء على الاقتصاد السوري أو الاقتصاد المصري.

وفي أسرتي، استقبل انهيار الجمهورية العربية المتحدة بارتياح، بل وبابتهاج. وما زلت أذكر هتافات الفرح التي تعالت حول راديو الترانزستور الذي كان يبث البيانات والأناشيد الوطنية لإذاعة دمشق التي سيطر عليها الانقلابيون. ولشدة ما أظهر أبي حماسة في مقالته، استدعاه شهاب إلى القصر الجمهوري لتفريعه.

كان رئيس الدولة يخشى أن يترجم إحباط الكثيرين من مؤيدي عبد الناصر إلى قلاقل في شوارع بيروت ومدن لبنانية أخرى، كون أحداث عام ١٩٥٨ لا تزال حاضرة في الأذهان. وشدد في كلامه: حذار من صبّ الزيت على النار! وعلى المحرّرين أن يتحلوا بالمسؤولية والتحفظ. قال شهاب وقد ارتسمت على محياه ابتسامة خفيفة: «بما أننا قد حصلنا على ما كنا نريد، فلنتظاهر بأننا نشعر بالحزن من أجل الذين خسروا». ولم يعرف أبي الذي كثيراً ما ردّد على مسمعي هذا الكلام إذا كان استعمال «نحن» مجرد أسلوب في التعبير أو إذا كان الرئيس يريد إفهامه بأنه يشاطره مشاعره.

ومن المؤكد أن الوحدة بين سوريا ومصر شكلت تهديداً جاداً وداهماً لاستقلال لبنان وسلمه الأهلي، وأن البلد، بفضل حكمة قاداته

وتبصرهم وحنكتهم، خرج من المحنة سالماً معافى، بل وربما قوياً
معززاً.

وفي السنوات التالية، تشكّل، في الاستحقاقات الانتخابية،
ائتلافان: الأول مؤيد للنهج السياسي للرئيس شهاب ويعرف تحديداً
باسم «النهج»، والثاني معارض له ويعرف باسم «الحلف». كان كل
ائتلاف يضمّ مسيحيين ومسلمين على السواء، يتصارعون على الأفكار
والبرامج، وليس فقط من منطلق اعتبارات فئوية أو طائفية. وكان البلد
يبدو منخرطاً في الطريق الصحيح، وهو طريق أمة راشدة، عاقدة العزم
على سلوك درب الحداثة و«العلمنة» التدريجية لحياتها السياسية
ومؤسساتها.

كان ذلك الانجاء نبيلاً، وصحياً، ومُحقّقاً، وجريئاً، ولديه حظوظ
بالنجاح. فالبلد يملك مقوّمات حقيقية. كان في طليعة بلدان المنطقة
بفضل مدارس وجامعاته وصحفه ومصارفه وتقاليده التجارية، يتميز
بحرية تعبير كبيرة، وانفتاح شديد على الشرق والغرب معاً، وبإمكانه أن
يرتقي بالعالم المشرقي وبالعالم العربي بأسره إلى مزيد من الديمقراطية
ومزيد من الحداثة. ولكنه اقتيد إلى الحضيض، إلى مزيد من العنف
ومزيد من التعصب، إلى الشقاء والتخلّف، إلى فقدان كل ثقة بالنفس
وكل رؤية للمستقبل.

إن انهيار هذا النموذج الذي كان زاخراً بالوعود يُسبب لي حزناً
فات الوقت لأجد له العزاء والسلوان. ولا أقوى كذلك على البحث
عن أعذار واهية. فلا ريب أن الفشل يُبرّر جزئياً بالآزمات في الشرق
الأوسط التي وضعت بلدي الأم أمام تحديات جسيمة. ولكنه يُبرّر
كذلك بالأسلوب الزرّي الذي جوبهت به هذه الآزمات.

في الصفحات السابقة، ذكرتُ لحظة حاسمة عرف فيها
المسؤولون أن يجدوا الأسلوب المناسب للخروج من مأزق.
وللأسف، كان ذلك هو الاستثناء، وليس القاعدة. فمنذ الاستقلال،
وبخاصة في العقود الأخيرة، فلائل هم القادة الذين أثبتوا أنهم رجال
دولة. فمعظمهم كانت تُسيرهم بوصلة مصالح الفئة أو الجماعة أو
الطائفة الدينية التي ينتمون إليها. والبحث عن حلفاء أقوياء خارج
الحدود الوطنية كان بالنسبة إليهم ممارسة شائعة.

كان كل منهم يُبرّر مساوماته بأن طائفته من طوائف الأقليات،
وأنها عانت طويلاً، وأنها بحاجة إلى من يدافع عنها بأي ثمن. وبالطبع،
كانت جميع الطوائف في لبنان من الأقليات، حتى أكثرها عدداً؛

ولقد عانت جميعها، في يوم من الأيام، أشكال الاضطهاد أو المذلة؛ وأحسّت جميعها بالحاجة إلى المراوغة وحماية نفسها للبقاء. ومن ثم، سعت كل منها إلى إقامة شبكاتها الإقليمية والدولية، مع مختلف الشركاء الذين لديهم طموحاتهم ومخاوفهم وخصوماتهم...

وعلى مرّ السنين والأزمات والحروب، أصبحت الأرض اللبنانية ساحة مفتوحة تُخاض فيها، بصورة مباشرة أو عن طريق أشخاص آخرين، معارك كثيرة: بين الروس والأميركيين، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين السوريين والفلسطينيين، وبين السوريين والإسرائيليين، وبين العراقيين والسوريين، وبين الإيرانيين والسعوديين، وبين الإيرانيين والإسرائيليين - والقائمة طويلة. وفي كل مرة، تحصل الأطراف المتناحرة الخارجية على دعم هذا الفصيل المحلي أو ذاك الذي يعتبر، متذرعاً بحجج مفعمة، أن من الحنكة والمشروعية الاعتماد على هذه الأطراف لتقديم بياذقه، من دون الاكتراث بالفعل للبلد وتوازناته الهشة.

وفي نهاية المطاف، تصدّعت جدران الوطن الصغير، من السقوف الأنيقة إلى الدعائم. ولم يعد أي شيء يشبه ما كان يُرام بناؤه، ولم يعد أي شيء يسير على ما يرام. فلشدة ما ترعزعت المؤسسات السياسية، أصبحت مهدّدة في كل استحقاق انتخابي بالانهيار. وصار الاقتصاد لا يقف متماسكاً إلا بفضل ترقيعات مجتهدة تؤجل الإفلاس، كل ستة

أشهر. وأصبح الفساد نهباً منهجياً، بينما الشعب محروم من الخدمات الأساسية أي المياه والكهرباء والعلاج الطبي والمواصلات العامة والاتصالات السلكية واللاسلكية أو جمع النفايات.

إن هذا التداعي المادي والمعنوي مفعجٌ لا سيما وأن بيروت التي عرفتها في شبابي كانت تعيش، على مستوى التعايش بين الأديان، تجربة قلَّ نظيرها، أعتقد أنه كان من الممكن أن تقدم إلى منطقيتها المنكوبة بشدة، بل وإلى أنحاء أخرى من العالم، مثلاً يستحق التأمل. لا يخفى عليَّ أن كل إنسان يرغب، مع التقدم في السن، أن يحوّل الزمن الذي عاش فيه شبابه إلى عصر ذهبي. غير أنه لا بد لنا من الإقرار بأن ما من مكان، في عالمنا الحاضر، يستطيع فيه مسيحيون ومسلمون ويهود العيش معاً، بتوازن وتناغم.

في البلدان التي يطغى فيها الإسلام، يُعامل أتباع الديانات الأخرى كمواطنين من الدرجة الثانية في أفضل الأحوال، بل وأسوأ من ذلك في كثير من الأحيان، مثل المنبوذين أو المضطهدين؛ وهو وضع يتدهور على مرّ السنين، علاوة على ذلك، عوضاً عن أن يشهد تحسناً.

وفي البلدان المسيحية، يتسم الموقف إزاء الإسلام بالريبة. إنها ليست فقط تلك الريبة التي تعزى إلى الإرهاب؛ فثمة ريبة أقدم عهداً، وليدة التنافس بين ديانتين غازيتين لديهما الطموح الكوني نفسه، تجابهتا منذ قرون في حملات صليبية وحملات صليبية مضادة متعددة، وغزوات وغزوات مضادة، وحملات استعمار وإنهاء استعمار.

وفي العلاقات بين المسلمين واليهود، تسود الريبة نفسها، هذه المرة وليلة تنافس حديث العهد نسبياً إنما شديد الضراوة بين تيارات قومية مرتكزة على الدين ومنخرطة في حرب شاملة، على جميع الصعد وكامل مساحة الكوكب.

تلك الريبة الشديدة بين أتباع الديانات التوحيدية، التي تتجذر بشدة في العقول وتتغذى باستمرار بالأحداث اليومية، تجعل من الصعب إقامة أي حوار مثمر بين الشعوب، والتوصل إلى أي تناضح متناغم بين الثقافات.

لا ريب عندي أن أشخاصاً كثيرين من ذوي الإرادة الطيبة، في جميع بقاع الأرض، يريدون بصدق فهم الآخر، والتعايش معه، متجاوزين أحكامهم المسبقة ومخاوفهم. ونكاد لا نصادف على الإطلاق، في المقابل، وما لم أعرفه أنا إلا في المدينة المشرقية التي أبصرتُ فيها النور، ذلك التجاور الدائم والحميم بين سكان مسيحيين أو يهود متشرّبين بالحضارة العربية، وسكان مسلمين يرنون بعزم نحو الغرب وثقافته وأسلوب عيشه وقيمه.

كان ذلك الصنف النادر جداً من التعايش بين الأديان وبين الثقافات ثمرة حكمة غريزية وبراغماتية عوضاً عن عقيدة كونية المنحى صريحة. ولكنني على يقين من أنها كانت تستحق أن تحظى بإشعاع كبير. ويخطر ببالي أحياناً أنها كانت ستكون بمنزلة ترياق

لسموم هذا القرن، أو أقله، أنها ستوفر بعض الحجج المفحمة للذين يريدون مقاومة الانحرافات المرتبطة بمسألة الهوية. وكون الشعوب التي كانت تؤدي هذا الدور المحفز قد اقتلعت من جذورها وأصبحت في طور الاندثار، ليس مؤسفاً لتلك المجتمعات نفسها ولتنوع الثقافات فحسب. فلقد تسبب تفكك المجتمعات التعددية في المشرق بتدهور معنوي لا يُعوّض، يطول حالياً جميع المجتمعات البشرية، ويطلق على عالمنا مظاهر همجية لا تخطر بالبال.

*

وفي ما يتعلق على نحو أكثر تحديداً بالطريقة التي أدير بها التنوع الديني في بلدي الأم، من الصعب التغني بمآثره، نظراً إلى أنه قد أبرم وسط الإقرار بالفشل. ولكن لا يجدر بنا كذلك «رمي الطفل مع ماء حوض الاستحمام»، كما يقول مثل ألماني قديم.

إن ما أدعوه «الطفل» في هذا المقام هي الفكرة التي تقوم على الاعتراف بوجود جميع الطوائف الدينية، حتى أقلها عدداً، ومنح كل طائفة منها وضعاً قانونياً، وحرية العبادة، وحقوقاً سياسية وثقافية، أي باختصار، كرامة. ولقد اعتمد لبنان هذا المبدأ منذ تأسيسه، وهذا ما يميزه عن معظم بلدان العالم.

لطالما اعتبرت هذه الخصوصية بمنزلة أعجوبة محلية، تثير الضحك بعض الشيء وتنتفي إليها الحاجة على الأرجح، لا سيما وأن البلدان المجاورة كانت تعلن على الملأ أن مواطنيها يعاملون جميعاً

على قدم المساواة، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الإثني. وكل من يجرؤ على الادعاء أن ثمة اختلافاً في المعاملة سواء أكان الشخص سنياً أو شيعياً، مسلماً أو قبطياً، عربياً أو كردياً، علوياً أو درزياً، إنما ينشر، على ما يبدو، أكاذيب أعداء الأمة! فلا في سوريا، ولا في العراق، ولا في مصر، ولا في السودان، ولا في أي بلد عربي آخر، ولا أصلاً في البلدان غير العربية في الشرق الأوسط مثل إسرائيل أو إيران أو تركيا، يحصل تمييز، أليس كذلك، بين المواطنين حسب دينهم أو انتمائهم الإثني! ولبنان وحده ما زال متشبهاً بتلك الفروق الدقيقة البالية...

وإننا نعلم اليوم أن رفض الاعتراف بوجود مختلف الطوائف الدينية أو الجماعات اللغوية لم يسفر عن تعزيز المساواة بين المواطنين أو إلغاء أشكال التمييز، بل العكس تماماً. ففي كل مكان، أدى هذا الرفض إلى تهميش وإقصاء شعوب بأكملها كان لديها دور تؤديه.

لدى كتابة هذه الصفحات، أول ما يتبادر إلى ذهني الشرق الأدنى، منطقتي الأم، التي لا يمكن لأي بلد فيها أن يفخر بإنجازاته في هذا المجال. ولكن الإنكار لا يشكل كذلك فضيلة في سائر العالم. لا شك أنه من الممكن نظرياً أن تكون الذهنيات، في بعض المجتمعات، قد تطوّرت بما فيه الكفاية بحيث تنتفي الحاجة إلى مراعاة الاختلافات الدينية أو الإثنية. وفي الواقع، لا علم لي بمثل تلك المجتمعات، ولن أستطيع أن أسمي مجتمعاً واحداً من هذا القبيل، غير أنني على

استعداد للتسليم بأنه قد يكون لها وجود يوماً، في عالم مثالي. وحتى يحين ذلك، ستظلُّ تخامرني الشكوك إزاء البلدان التي تزعم أن جميع مواطنيها يُعاملون المعاملة نفسها، وأن ما من فئة من السكان بحاجة إلى حماية أكثر من الفئات الأخرى.

لقد كان هذا الحرص على إشاعة الطمأنينة لدى أكثر المجتمعات توجساً قائماً منذ بداية التجربة اللبنانية، وإسهاماته، لا تزال، في نظري، أكثر تميزاً في حضارة عصرنا. فذلك «الأسلوب المهجور» كان يحمل في طياته، رغم المظاهر، الوعود بحدثة حقّة.

غير أنه كان يوجد، للأسف، حول «الطفل» الراعد، «ماء استحمام» يجدر رميه بأسرع ما يمكن. وأعني به الطائفية. فهذا المصطلح، وهو المقابل المحلي لما يسمى في بلدان أخرى، النزعة الجماعية، يشير إلى نظام قائم على الحصص، تتوزع بموجبه المناصب الهامة في البلد سلفاً بين ممثلي الطوائف.

لم تكن الفكرة عند نشأتها غريبة: كان لا بد من تفادي المواجهة بين مرشح مسيحي ومرشح مسلم، لدى انتخاب أحد المسؤولين، نظراً إلى أن كلاّ منهما يحظى بتأييد أبناء طائفته. فتقرّر بالتالي توزيع المناصب بين مختلف الطوائف من الأساس. فرئيس الجمهورية سيكون بالضرورة مسيحياً مارونياً؛ ورئيس الحكومة، مسلماً سنياً؛ ورئيس مجلس النواب، مسلماً شيعياً. وفي الحكومة، سيكون هناك

على الدوام تكافؤ صحيح في عدد الوزراء المسيحيين والوزراء المسلمين. وسيكون لكل طائفة مقاعد لنوابها في المجلس، التي لا يمكن منازعتها عليها. ولقد بذلت الجهود كذلك لاحترام بعض التوازنات في الوظائف العامة.

إذا كان هذا البناء معقداً، بل وكثير الالتواءات، فله ما يبرره، ولربما كان في وسعه أن يتوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق النتائج المرجوة. غير أنه قد أسيء تقدير الطابع الخبيث والسام المتأصل في نظام الحصص. كان يرجى، مع تقليص المنافسة بين الطوائف، التخفيف شيئاً فشيئاً من حدة التوترات، وتعزيز الشعور لدى المواطنين بالانتماء إلى وطن لا إلى طائفة. ولكن ما حصل هو العكس. فالمواطنون، عوضاً عن الالتفات نحو الدولة للحصول على حقوقهم، أصبحوا يرون أنه من الأجدي لهم المرور بزعماء طوائفهم. وأصبحت هذه الطوائف دويلات مستقلة ذاتياً، تحكمها عصابات أو ميليشيات مسلحة، وتضع مصالحها فوق المصلحة الوطنية.

وفي الحقيقة، وإنني أكتب ذلك في خريف حياتي بحزن عارم، عوضاً عن الاحتفاظ بالطفل ورمي الماء الوسخ، حصل العكس. فلقد رُميَ بالطفل ولم يحتفظ سوى بالماء الوسخ. ونحجّم كل ما هو واعد. واستقرت دعائم ما هو باعث على القلق وموبوء، وما كان يُرجى بأنه موقت، وترسّخت أكثر من أي وقت مضى.

وإنني على يقين اليوم بأن الحل المثالي - لبلدي الأم، إنما ليس له فحسب - ليس في نظام الحصص، الذي يُقيي البلد حبيس منطق فاسد، ويقود مباشرة إلى ما سعيًا لتفاديه، وليس في إنكار الاختلافات، التي تخفي المشاكل وغالباً ما تسهم في تفاقمها، إنما في إنشاء جهاز مراقبة، يُحرص من خلاله على التحقق باستمرار من أن ما من فئة من السكان، بل وعلى نحو أمثل، ما من مواطن، عرضة لتمييز مجحف بسبب اللون أو الدين أو الانتماء الإثني أو السن أو الجنس، الخ. فإذا كنا لا نريد القبول بالتعفن البطيء للنسيج الاجتماعي، ولا نريد كذلك الدخول في المنطق الخبيث للترعة الجماعية، يجب السعي إلى مراعاة الحساسيات الكثيرة الموجودة لدى السكان، بحيث يشعر كل مواطن بأنه يتعرّف إلى نفسه في المجتمع الذي يعيش فيه، وفي نظامه الاجتماعي ومؤسساته، الأمر الذي يتطلب عناية يومية بجميع التوترات وجميع الاختلالات.

ومن المؤكد أن المسألة ليست بهذه البساطة. وليس من البساطة كذلك بالنسبة إلى سلطات بلد حديث إدارة الصحة العامة أو المواصلات أو التعليم. غير أننا إذا أدركنا، في الواقع، أن بقاء الوطن وازدهاره ومكانته في العالم وسلمه الأهلي على المحك، فإننا لا نعدم الوسائل، مهما كان الثمن.



هل أنا محق في إبلاء كل هذه الأهمية لمنطقتي الأم، ولخصوصياتها السوسولوجية والمآسي التي ألبستها ثوب الحداد؟ إن ما يحثني على القيام بذلك أن اضطرابات العالم العربي الإسلامي أصبحت، في السنوات الأخيرة، مصدر قلق بالغ للبشرية جمعاء. ومن البديهي أن ثمة أمراً خطيراً بل ومذهلاً يحصل في هذه المنطقة، أسهم في اختلال عالمنا، وانحرافه عن السكة التي كان يجب أن يسلكها.

ويلوح الأمر بعض الشيء كما لو أننا تعرضنا جميعاً لهزة عقلية شديدة القوة، يقع مركزها بالقرب من أرضي الأم. ولهذا السبب بالضبط، لأنني أبصرتُ النور وترعرعتُ قرب «الصدع»، أسعى جاهداً إلى فهم الطريقة التي حدثت بها الهزة، وسبب انتشارها في سائر العالم، مع العواقب الوخيمة التي نعرفها.

ستسمح لي فرصة الرجوع غير مرة إلى هذه المسألة التي تقض مضجعي، والتي تندرج في صلب هذا الكتاب. ولئن ذكرتها في هذا المقام، في ختام هذا الفصل المكرّس لفراديس طفولتي الضائعة، فلأنه يبدو لي اليوم أن تلك التجارب المشرقية، لو كُتِب لها النجاح، ولو تسنى لها أن تقدم نماذج تتوافر فيها مقومات البقاء، لكانت المجتمعات العربية الإسلامية ربما تطوّرت على نحو مختلف، نحو ظلامية أقل، وتطرف أقل، بل وشقاء أقل، ويأس أقل...

ولربما سلكت البشرية جمعاء درباً غير ذاك الذي تسلكه اليوم، والذي يقودنا مباشرة نحو الغرق.

ثانياً

شعوب تائهة

إن أكثر الإمبراطوريات تحضراً استظل على الدوام قريبة من
الهمجية قرب السيوف الصقيلة من الصدا؛ فالأمم، شأنها
شأن المعادن، لا تبرق إلا في الظاهر.

أنطوان دي ريفارول (١٧٥٣-١٨٠١)،

في الفلسفة الحديثة

لطالما تعلّقتُ تعلقاً شديداً بحضارة أجدادي، ورجوتُ أن أراها تنهض من جديد، وتزدهر، وتنتعش، وتستعيد ألقها، وعظمتها، وسخاءها، وطاقتها الإبداعية، لكي تبهر مرة أخرى البشرية جمعاء. ولم يخطر ببالي يوماً أنني سأضطر في خريف حياتي إلى وصف مسارها بكلمات مثل شقاء، وأسى، وضياح، وكارثة، وتقهر، وغرق، وهلاك...

ولكن كيف أصف بغير ذلك هذا المشهد المتهالك الذي يتجلى أمام أعيننا؟ تلك البلدان التي تتفكك، تلك المجتمعات الموجودة منذ آلاف السنين التي تقطع من جذورها، وتلك الآثار النبيلة التي تُدمر، وتلك المدن المبقورة، ثم ذلك الجموح الذي لا يوصف للوحشية - رجم وقطع رؤوس وبتير أعضاء وصلب وإعدام غوغائي - وكل ذلك يُصوّر ويبث، لكيلا يفوت سائر الكوكب مشهد واحد؟

قلما أفضى الحقد على الذات، في تاريخ الشعوب، إلى مثل تلك الأعمال المتطرفة. وعوضاً عن الارتقاء بعظمة حضارتهم، عوضاً عن التأكيد على إسهامها في المغامرة البشرية في ميادين الرياضيات أو

العمارة أو الطب أو الفلسفة، عوضاً عن تذكير أبناء عصرهم بأمجاد قرطبة وغرناطة وفاس والإسكندرية وسرت ويغداد ودمشق أو حلب، يظهر أحفاد بناء الأمم العظام بأنهم غير جديرين بالإرث المؤتمنين عليه، لا بل وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون عمداً إلى إخراج عشاق حضارتهم، وإعطاء حجج لمنتقديهم.

في الماضي، كان أولئك الذين يكرهون العرب يتهمون بمعادة الأجانب والحنين إلى الحقبة الاستعمارية؛ وفي أيامنا الراهنة، يشعر الجميع بأنه يجوز لهم كراهيتهم من دون تأنيب ضمير، باسم الحداثة أو العلمانية أو حرية التعبير أو حقوق المرأة.

ذكرتُ «الحقد على الذات»... ويبدو لي هذا الموقف حديث العهد نسبياً. فما ترسخ لدى بني قومي، وما أثار سخطي على الدوام في شبابي، هو عدم ثقتهم بأنفسهم وعدم قدرتهم على تقرير مصيرهم. إنها ذهنية ذات صلة بالحقد على الذات؛ ولا ريب أنها المرتع الذي يستوطن فيه هذا الحقد. ولكنها لا تنطوي على التداعيات المدمرة نفسها، وليست في أي حال من الأحوال حكراً على شعب أو مجموعة إثنية أو طائفة دينية. فجميع الشعوب التي رزحت طويلاً تحت نير مستعمر، أو محتل، أو حاضرة، تعرف هذا الإحساس بالتعبية، وتلك الحاجة إلى مباركة سلطة عليا، وذاك الخوف من رؤية القرارات التي تتخذها بملء إرادتها تتعرض للتحقير والعقاب والإلغاء.

إن تاريخ بلدي الأم معبر في هذا الصدد.

فعلى مدى قرون عديدة، كانت الأوامر تأتي من إسطنبول، من الباب العالي، كما كان يُسمَّى آنذاك. وبين الحين والآخر، يتمرد أحد أمراء الجبل، ويقيم معقلاً، وينسج تحالفات، ويحقق انتصارين أو ثلاثة انتصارات. وللأسف، كان الباب العالي يردُّ على الدوام؛ فيُهْزَم المتمرّد، ويُعتقل، ثم يُقاد بالسلاسل إلى سجن بارد. ولم يستطع جبل لبنان أن يتحرّر من قبضة العثمانيين إلا في نهاية عهدهم، عندما ظهر، في مرتبة أعلى من السلطان، ملوك أشد بأساً منه كانوا يملون عليه شروطهم.

غير أن العادة التي تتمثل في إطاعة أي باب عال لم تختف. لم تعد الأوامر تأتي من إسطنبول، بل ينتظر ورودها من واشنطن، ومن موسكو، ومن باريس، ومن لندن، وكذلك من بعض العواصم الإقليمية، مثل القاهرة أو دمشق أو طهران أو الرياض. واليوم أيضاً، عندما يحين موعد انتخاب رئيس جديد، على سبيل المثال، لا يسأل المواطنون عن المرشح الأفضل للبلد من بين المرشحين المحتملين، بل الأحرى عن الاسم الذي ستجمع عليه وزارات الخارجية؛ ولقد حدث غير مرة أن أُرجئت الانتخابات، وتجاوزت المهلة الدستورية، ريثما تتوصل «القوى الناعبة» إلى تفاهم.

إذا كانت الحالة اللبنانية تتسم بخصوصياتها، فإنها تمثل، رغم ذلك، حالة ذهنية تُصادَف، بدرجات متفاوتة، في مجمل البلدان

العربية، وتتسم بعناية مفرطة برغبات القوى العظمى. ويعتبر بأن تلك القوى تتمتع بسلطة مطلقة، وأنه لا فائدة من مقاومتها. ويسود الاعتقاد بأنها متواطئة بالضرورة، وبأنه لا فائدة من الرهان على تناقضاتها. ويترسخ اليقين بأنها قد رسمت، لمستقبل الأوطان، مشاريع محددة لا يمكن بالتأكيد تعديلها، ويجب الاكتفاء بالسعي إلى الكشف عنها؛ ولذلك، فأقل تصريح لمستشار ثانوي في البيت الأبيض يخضع للتحليل والتمحيص وكأنه حكم إلهي.

هذا العيب الذي ابتلي به قومي هو حصيلة ممارسة طويلة من الإحباط والإذعان. فما فائدة الاحتجاج والمطالبة والاحتدام ونحن نعلم أن الأمور ستؤدي إلى حمام دم؟ وما فائدة مصارعة ذلك الخصم، أو تلك السلالة، بما أن القوى العظمى لن ترضى أبداً التخلي عنها؟ وبالطبع، فتللك القوى العظمى نفسها هي التي تحدد موعد بدء الحرب، وموعد انتهائها... وأي شخص تُسَوَّل له النفس أن يشكك في هذه التأكيدات الجلييلة يتهم بالسذاجة أو بالجهل.



إن انعدام الثقة هذا يثير الضحك والحنق، ولكنه يبدو في ذاته حميداً لدى مقارنته بما يصدر عن العالم العربي منذ بضع سنوات، أي تلك الكراهية العميقة للذات وللآخرين، المصحوبة بتمجيد للموت وسلوكيات انتحارية.

ليس من السهل أن نشرح بالكلمات مثل ذلك الزلل الرهيب.

وإنني أريد فقط في هذا السياق القول إن هذا التطور، بالنسبة إلى الأشخاص الذين ولدوا في الفترة نفسها وفي المنطقة نفسها مثلي، يبدو أكثر مثاراً للقلق وأقل مباحة على السواء مما هو عليه لأغلب معاصرينا.

عندما يقرر شخص أن يضع حداً لحياته، لا يسعنا سوى التساؤل عن الأسباب التي أفضت به إلى مثل هذا السلوك المتطرف. ولئن اختلفت الأسباب بين انتحار وآخر، فثمة عادة سبب مشترك: فقدان الأمل، والإحساس بخسارة ما لا تستحق الحياة أن تُعاش من دونه، وبصورة لا رجعة فيها، أي الصحة أو الثروة أو الكرامة أو الحبيب.

وسأحرص على عدم الإضافة أن الأمر كذلك بالنسبة إلى الشعوب. فذلك، والحق يقال، لا يحصل أبداً. أجل، يحصل أن تقوم مجموعة من الأشخاص - أسرة، فرقة، طائفة صغيرة - بانتحار جماعي. وتفيد المراجع القديمة بأن سكان صيدون، في فينيقيًا، في القرن الرابع قبل الميلاد، تعرّضوا لحصار ملك الفرس، فأضرموا النار في مدينتهم، وآثروا الموت على الاستسلام للغزاة؛ ويعلم الجميع حادثة ماسادا التي انتحر فيها اليهود السيكايريون حرصاً على عدم الوقوع بين أيدي الجنود الرومان.

غير أن الظاهرة التي نشهدها في هذا القرن تتجاوز ذلك. فأن يستسلم ملايين الناس لليأس، وأن يصل الأمر بعدد كبير منهم إلى اتخاذ مواقف انتحارية، فهذا لم يشهد له التاريخ مثيلاً على الإطلاق

من ذي قبل، ويبدو لي أننا لم نستوعب بعد فداحة ما يجري أمام أعيننا في جميع أرجاء العالم العربي الإسلامي، كما في جميع البلدان التي يعيش فيها مهاجروه.

أذكر أنني شاهدت في نيسان/ أبريل ٢٠١١، في المراحل الأولى من الانتفاضة في سوريا، مقطع فيديو صُور ليلاً يهتف فيه متظاهرون سائرون: «على الجنة رايعين، شهداء بالملايين». إنه شعار سنسمعه بعد ذلك يتردد بفترة وجيزة في بلدان أخرى في المنطقة.

كنت أتأمل هؤلاء الناس بمزيج من الانبهار والرعب. كانوا يتحلون بشجاعة هائلة، وبخاصة أنهم كانوا في ذلك الحين عزلاً من السلاح، وأن أعوان النظام يطلقون عليهم النار في كل تجمع. ولكن كلماتهم تدل على نفوس جريئة، وتكشف للملأ كل تعاسة الكون. عندما يفقد شخص الرغبة في الحياة، تقع على عاتق أسرته أن ترد له الأمل. وعندما تجتاح شعوب برمتها الرغبة في التدمير والتدمير الذاتي، يقع على عاتقنا جميعاً، نحن معاصروهم، وأبناء جلدتهم، أن نجد الحلول الشافية، إن لم يكن تضامناً مع الآخر، فأقله بدافع إرادة البقاء على قيد الحياة.

فاليأس في عصرنا ينتشر ما وراء البحار، وما وراء الجدران، وما وراء الحدود الحقيقية أو الذهنية، وليس من السهل أن نضع حداً لتقدمه.

إنني أحتفظ دائماً معي، على ورقة مقوَّاة مطوية، بأبيات لشاعر عربي مغمور، هو أمية بن أبي الصلت الأندلسي، المولود في بلدة دانية، إسبانيا، في القرن الحادي عشر:

إذا كان أصلي من تراب فكلَّها ... بلادي وكل العالمين أقاري

ولا داعي أصلاً للتوغل في الماضي إلى هذا الحد للكشف عن وجه مختلف تماماً لحضارة أسلافي. فالقطاعة التي تتجلَّى أمام أعيننا اليوم أحدث عهداً مما يبدو. ولقد عشت شخصياً حقيقة مختلفة كل الاختلاف. غير أنني عندما أتحدث عنها في هذه الأيام، أشعر من حولي بتصاعد الانزعاج، والتزق، والتشكيك.

ولا أعجب لذلك في الحقيقة. فعندما تكون مصيبة قد حلَّت بالفعل، لا نستطيع أبداً الإثبات بأنه كان من الممكن تفاديها. حتى لو كنا أنفسنا مقتنعين بذلك. وإنني كذلك. لقد أمضيت شبابي في هذا الجزء من العالم، ولم أكف عن تأمل أحواله منذ ذلك الحين. والامتياز

العريب للجيل الذي أنتمي إليه أنه كان شاهداً على التحول البطيء للدكتور جيكل إلى مستر هايد؛ وأعني بذلك تحوّل شعوب بحالها لم تكن تعيد كثيراً عن معايير عصرها، وكانت تشاطر جميع أحلام أبناء عصرها وجميع طموحاتهم وجميع أوهامهم، إلى جموع مذعورة، ناقمة، متوعّدة، وياثسة.

لقد طوى النسيان اليوم هذه «الحالة السوية». ويصعب على الكثيرين أن يصدقوا حتى بأنها كانت موجودة حقاً، لشدة ما اعتادوا النظر إلى أن كل ما يخصّ العرب والإسلام يأتي من مجرّة أخرى. ولذلك، قد لا يكون من نافلة القول تذكيرهم، على سبيل المثال، بأن خط الصدع الإيديولوجي الذي شهدته البشرية في القرن العشرين بين الماركسية وخصومها، اجتاز العالم العربي الإسلامي كما اجتاز سائر الكوكب.

كانت بلدان مثل السودان أو اليمن أو العراق أو سوريا تحتضن أحزاباً سياسية هامة شيوعية المنحى. وقطاع غزة، قبل أن يصبح معقلاً لحركة حماس، وهي الممثل الفلسطيني لحركة الإخوان المسلمين، كان حتى التسعينيات من القرن العشرين معقلاً لمنظمة تعتنق الماركسية-اللينينية.

وثمة مثال معبر آخر هو مثال إندونيسيا. ففي أيامنا هذه، كلما ذكر اسمها، يجري التأكيد على أنها أكبر أمة إسلامية في العالم. وخلال مراهقتي، كانت معروفة كذلك بسبب خصوصية أخرى، وهي أنها

تحتضن أكبر الأحزاب الشيوعية في العالم بعد الحزب الشيوعي في الصين والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي؛ وكان هذا الحزب بضمُّ، في عزّه، زهاء ثلاثة ملايين عضو، أكثر بقليل من أقرب «منافس» له، وهو الحزب الشيوعي الإيطالي.

إنني لا أسعى في هذا المقام إلى الإشادة بالحركة الشيوعية. فلقد أثارت آمالاً عريضة للبشرية جمعاء، ثم خيبتها. وحشدت أشخاصاً رفيعي القيمة، يختزنون أنبل المثل العليا، ثم أفضت بهم إلى طريق مسدود. وكان إخفاقها كارثياً، على قدر ضلالاتها، ولقد يسرت انزلاق العالم نحو التردي الشامل الذي نشهده اليوم.

إذا كانت النبرة التي ألجأ إليها لاستحضار ذلك الماضي القريب تنم رغم ذلك عن شيء من الحنين، فلأن وجود إيديولوجيا علمانية راسخة مثل الماركسية، في قلب عدة بلدان أغلب سكانها من المسلمين، في الفترة الممتدة بين عشرينيات ونهاية تسعينيات القرن العشرين، يبدو لي اليوم ظاهرة مهمة، ومعبرة، ولنا أن نشعر بأسف مشروع على اندثارها.

ولا بد من التذكير، في ما يتجاوز الجانب السياسي المحض، بالمناخ الفكري والثقافي الذي كان سائداً في روح لا بأس به من القرن العشرين، وهو مناخ عشته شخصياً في بيروت. وأذكر، على سبيل المثال، المناظرات التي كان يمكن أن يخوضها الطلاب والطالبات في جامعة الخرطوم أو في حدائق الموصل أو في مقاهي حلب؛ ويخطر

ببالي كتب غرامشي التي كان هؤلاء الشبان والشابات قد اعتادوا قراءتها، ومسرحيات برتولت بريشت التي كانوا يمثلونها أو يصفقون لعروضها، وقصائد ناظم حكمت أو بول إلوار، والأناشيد الثورية التي كانت قلوبهم تخفق لها، والأحداث التي كانت تلهب مشاعرهم، مثل حرب فيتنام، واغتيال لومومبا، واعتقال مانديلا، ورحلة غاغارين إلى الفضاء الخارجي، أو موت تشي غيفارا. وأستحضر، أكثر من كل ذلك، بحنين عارم، ابتسامة طالبات أفغانيات أو يمنيات تشع في الصور التي ترجع إلى الستينيات من القرن الماضي. ثم أقارن ذلك مع العالم الضيق، القاتم، والحزين، والمحجّم الذي سجن فيه الذين واللواتي يرتادون ويرتدن اليوم الأماكن نفسها، والشوارع عينها، والمسارح ذاتها.

ويعزى حزني إلى أسباب أخرى أيضاً، قلّما أتحدث عنها عادة، وإن كنت أمعن فيها التفكير في كثير من الأحيان. عندما أستعرض في الذاكرة تاريخ منطقتي الأم خلال الأعوام المئة المنصرمة، يتبين لي أن الحركات السياسية المتأثرة بالماركسية كانت في نهاية المطاف الحركات الوحيدة التي التقى فيها مسلمون ويهود ومسيحيون من جميع المذاهب لبعض الوقت جنباً إلى جنب. ومن الصحيح أن تأثير هذه الحركات كان محدوداً في معظم البلدان، ولكن ثمة كذلك بعض الحالات الاستثنائية المميزة.

ويخطر ببالي على وجه الخصوص حالة تلك الشخصية التي كانوا يسمونها «الرفيق فهد». لقد ولد في بغداد عام ١٩٠١ في كنف أسرة مسيحية آشورية، وتابع دراسته في مدرسة للمرسلين الأميركيين قبل أن يكتشف الماركسية وينخرط في النضالات الاجتماعية. ولشدة ما تميز بشخصية فذة وقدرات تنظيمية عالية، لم يصبح بلا منازع زعيم الحزب الشيوعي العراقي الحديث النشأة فحسب بل كذلك إحدى أكثر الشخصيات الشعبية في البلد، لدى جميع الطوائف. فقررت السلطات أن تسجنه. ولكنه ظلَّ يُنظَّم، من السجن، إضرابات عامة وتظاهرات حاشدة. فاتخذ قرار بالتخلص منه نهائياً. وحُكم عليه بالإعدام بتهمة إقامة «اتصالات مع بلدان أجنبية» و«ممارسة أنشطة مغرضة» و«القيام بالدعاية الشيوعية في صفوف القوات المسلحة»، ونُقذ به علناً حكم الإعدام شنقاً في شباط/فبراير ١٩٤٩.

وقيل إن الأمة بأسرها تسربت بثوب الحداد. وفجع رفاقه بموته تفجعاً لا سبيل لمواساته وأقسم آلاف الناشطين على الانتقام له، بل ويحكى أن المتظاهرين ألغوا القبض على شخصيات اعتبروها مسؤولة عن موته، غداة إطاحة النظام الملكي في العراق، واقتادوها من القصر الملكي إلى المكان الذي شق فيه «الرفيق فهد» لكي تنال المصير نفسه. لقد رويت تلك الحكاية لمجرد الإشارة إلى أنه لم يعد هناك أي وجود في هذا البلد اليوم، ولا في سائر المنطقة، لحركة سياسية واحدة

يمكن أن يرأسها شخص ينتمي إلى طائفة دينية صغيرة مثل طائفة المسيحيين الآشوريين. فلكني يتسنى لعراقي أن يؤدي هذا الدور، عليه بالضرورة أن ينتمي إلى إحدى الطوائف الرئيسة الثلاث للبلد وهي الشيعة أو السنة أو الأكراد. وأصلاً، لم يعد يوجد حزب واحد لدى الطوائف الثلاث معاً...

وفيما يتعلق بالمسيحيين الآشوريين أو الآشوريين-الكلدان، فلقد اضطروا إلى أن يغادروا بأعداد غفيرة بلاد ما بين النهرين حيث كان يعيش أسلافهم منذ آلاف السنين، لسلوك درب الهجرة إلى الولايات المتحدة أو كندا أو السويد أو بلدان أخرى. لقد اقتلعوا من جذورهم، بالأمس، أمام أعيننا، ووسط اللامبالاة الدامعة التي يتسم بها هذا القرن.



تدفعني حالة «الرفيق فهد» إلى التطرق لمسألة تؤرقني منذ وقت طويل، ولقد اكتسبت أهمية، في هذه السنوات الأخيرة، مع تصاعد النزعة الجماعية، ولا يتناولها الحديث بما فيه الكفاية.

كثيراً ما تساءلت إذا لم يكن في تاريخ الشيوعية، منذ نشأتها، دلالة مضمرة هائلة، نشرها بصورة واعية أو غير واعية مؤسسوها وأتباعها ومناهضوها، ويمكن التعبير عنها كما يلي: لم يقطع ماركس، عملياً، وعداً بإنقاذ البروليتاريا فحسب إنما كذلك الأقليات، كل الذين ليس بمقدورهم أن يتماهوا تماهياً تاماً مع الأمة التي من المفترض أن تكون أمتهم. وفي مطلق الأحوال، هكذا فهم الكثيرون رسالته.

وليس من قبيل المصادفة أن الزعيم التاريخي للحزب الشيوعي العراقي كان مسيحياً، وأن الزعيم التاريخي للحزب الشيوعي السوري كان كردياً. وليس من قبيل المصادفة أن الكثيرين من يهود روسيا وألمانيا وبولندا ورومانيا وبلدان أخرى انضموا إلى هذه الحركة بحماسة. وليس من قبيل المصادفة كذلك أن العرب الذين بقوا، لدى قيام دولة إسرائيل، انضموا بأعداد كبيرة في الحزب الشيوعي: فلقد كان الحزب الوحيد الذي يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية مثل مواطنيهم اليهود، دون أن يخالجهم الشعور بأنهم يخونون هويتهم العربية. وفي بلدان كثيرة، يتعرض أولئك الذين لا ينتمون إلى الديانة الطاغية أو إلى المجموعة الإثنية الكبرى عموماً للإقصاء، أو أقله للتهميش؛ وإذا ما أرادوا الانخراط في العمل السياسي، عليهم أن ينضموا إلى حيز يتسنى لهم أن يشعروا فيه بأنهم على قدم مساواة مع أبناء بلدهم المتمين إلى جماعات أكبر عددياً.

وفي المشرق، كما في أوروبا الشرقية، وفي مناطق كثيرة أخرى من العالم، لطالما أدت الحركات المتأثرة بالماركسية هذا الدور. وكانت تضم رجالاً - وكذلك نساء - من مختلف الطوائف ومختلف الأصول، تستهويهم جميعاً عقيدة تُشدّد على الانتماء الطبقي وتطمس بالتالي العاهة، إن لم نقل اللعنة، التي يمثلها بالنسبة إليهم وضعهم كأقليات. ماذا كان في وسعهم أن يتمنوا أفضل من التسامي على انتماءاتهم الضيقة والتماهي مع هوية أرحب، تشمل «بروليتاريا جميع

البلدان»، أي البشرية جمعاء؟ ولا جدال في أن هذه الذهنية كانت تمثل تقدماً، بغض النظر عن الأفكار السياسية التي توابكها، وليس للناشطين أنفسهم فحسب؛ فبتجاوز الجماعة التي ينتمون إليها، كانوا يتحرّرون من المنطق الجماعاتي الثقيل الوطأة، ويتحرّروا مجتمعهم برمته منه قليلاً بدوره.

وغني عن القول إن معظمهم كانوا سيستنكرون لو قيل لهم بصريح العبارة الأسباب الخفية لانخراطهم النضالي. فلقد كانوا فحسب، من وجهة نظرهم، في ثورة ضد الاستبداد، وضد الاستلاب، وضد استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. وكانوا يذكرون عن طيب خاطر انضمامهم إلى الطبقة العمالية، أو وعيهم بالطبقية؛ بل ويعتبر بعضهم، بنفحة لا تخلو من الاعتزاز، أنهم «خائنون» للطبقة البرجوازية التي ينتمون إليها. وكانوا سيسلمون بصعوبة بأن معركتهم تجد لها مبرراً في انتمائهم الديني أو الإثني.

لقد انتميتُ إلى هذا اللفيف، لفترة وجيزة. ولشدة ما كانت وجيزة، سيكون ضرباً من الادعاء تخصيص أكثر من سطور قليلة للحديث عنها. فلقد انضممتُ إلى الحركة في الثامنة عشرة والنصف من عمري، وتركتها في التاسعة عشرة والنصف من عمري. لقد أدركت بسرعة شديدة أن طبعي ليس طبع ناشط أو تابع لعقيدة. فغادرت يهدوء، بلا ضجيج، وبلا ندم، وبلا مرارة، ودون أن أقطع الصلات على الإطلاق مع الأصدقاء الذين ظلوا فيها، إنما مع عدم الاحتفاظ من معتقداتهم

إلا بما يتقاطع أصلاً مع أشد اقتناعاتي رسوخاً، وهي الإيمان بعالم لا يتعرّض فيه أي إنسان للتمييز بسبب لونه أو دينه أو لغته أو جنسيته أو هويته الجنسية أو أصله الاجتماعي.

ولربما ترسّخت في أعماقي تلك الاقتناعات - الكونية أو، بكل بساطة، التوفيقية - بحكم انتمائي إلى بلد صغير وإلى طائفة صغيرة؛ فمن لديهم مواصفات مثل مواصفاتي يحققون كامل إمكاناتهم في بعض البيئات، ويتهاكون إلى الحضيض في بيئات أخرى. غير أنني سأحرص على عدم الاستنتاج بأن هذه الذهنية تأتي بشكل طبيعي للمتممين إلى الأقليات. فأكثر ردود الفعل تلقائية لديهم يقوم على تأكيد خصوصيتهم والتفوق فيها عوضاً عن السعي لتجاوزها. وهذا الأمر كان صحيحاً على الدوام، ولقد تعزّزت صحته في هذا القرن.

تحدثت عن الحنين وعن الحسرات. وتستحق هذه المفاهيم غير الواضحة المعالم أن تخضع للفحص والتدقيق. فهل كانت البلدان العربية أو الإسلامية ستتطور بشكل أفضل لو أدت الأحزاب الشيوعية فيها دوراً أكثر أهمية؟ لا أظن، بل إنني أرى عكس ذلك. فلدى رؤية الطريقة التي تصرفت بها هذه الحركات كلما تسلمت السلطة، من الصواب الافتراض بأننا كنا سنشهد انحرافات فظيعة - عمليات تطهير، ومجازر، وصعود جمهرة من الستالينات الصغار - عوضاً عن معجزات. ومن هذا المنظور، لا داعي للشعور بأي ندم أو حنين.

أما ما يحقُّ لنا أن نتحسّر عليه، بالمقابل، فهو اختفاء الحيز السياسي الوحيد الذي كان يسمح لكل مواطن، بغض النظر عن انتماءاته الإثنية أو الدينية أو غيرها من الانتماءات، بأداء دور رائد في وطنه.

لكنّنا تقبلتُ ذلك بسهولة لو استعويض عن هذا الحيز التحريري الذي أتاحته الماركسية واتخذ موقعه إلى يسار الرقعة السياسية بحيز مماثل اتخذ موقعه إلى اليمين. ولكن ذلك لم يحصل. فلقد اختفى هذا الحيز التحريري بكل بساطة، وأصبح المتممون إلى الأقليات مجدداً متبذّين، وضحايا مع وقف التنفيذ. ويُشكّل ذلك، في نظري، خسارة لا تُعوّض، بل وتقهقراً مشؤوماً، سواء بالنسبة إلى منطقتي الأم أو إلى سائر العالم.

وبما أنني من هؤلاء المتممين إلى الأقليات، ربما أعطي الانطباع بأنني أعط لمصلحة رعية كنيسة. ولكن ما يشغل بالي هو أمر آخر. فعلى امتداد تاريخ البشرية، كان مصير المتممين إلى الأقليات مؤشراً معبراً عن مشكلة أوسع نطاقاً، تشمل جميع مواطني بلد ما، وجميع جوانب حياته الاجتماعية والسياسية. فلقد أثبت موقف النازيين من اليهود في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين أنه قاتل ومدمر لمجمل الأمة الألمانية وأبعد من حدودها. ففي مجتمع يخضع فيه المتممون إلى الأقليات للتمييز والاضطهاد، يفسد كل شيء وينحرف؛ فتتفرّغ المفاهيم من دلالتها، ويصبح الحديث عن الانتخابات، والمناظرات، والحريات الأكاديمية أو دولة القانون تعسفياً ومضللاً.

عندما لا يعود باستطاعة المرء أن يمارس حقوقه كمواطن من دون الإشارة إلى أصوله الإثنية أو الدينية، فهذا يعني أن الأمة بأسرها قد سلكت طريق الهمجية. وما دام شخص ينتمي إلى طائفة صغيرة يمكن أن يؤدي دوراً على صعيد البلد بأسره، فهذا يعني أن صفة الكائن البشري والمواطن فوق سائر الاعتبارات. وعندما يصبح ذلك مستحيلاً، فهذا يعني أن مفهوم المواطنة، وكذلك مفهوم الإنسانية، في أزمة. ويصحُّ ذلك اليوم في جميع بلدان المشرق، بلا أي استثناء. وإنه يصحُّ أكثر فأكثر، بدرجات مختلفة، في أجزاء أخرى من العالم.

وحتى في البلدان التي تتمتع بتقاليد ديمقراطية عريقة، يصبح من الصعب على المرء ممارسة دوره كمواطن من دون الإشارة إلى أصوله الإثنية أو طائفته أو انتماءاته الخاصة.

لقد طرح الفيلسوف الأميركي وليم جيمس يوماً، في محاضرة ألقاها أمام جمهور من الطلاب، سؤالاً وجيهاً: بما أن أزمة الحروب تحشد الطاقات وتنتزع من كل إنسان أفضل ما يمكن أن يعطيه - الصحة، والموازية، والحمية، وبذل النفس -، أفلا يجدر أن نتمنى، كما يفعل البعض، اندلاع «حرب جيدة» نوضع حد للمخمول والتسيب؟ وكان جوابه أنه يجب اختراع «مكافئ معنوي للحرب»، داخل مجتمعاتنا، أي معارك سلمية تستعين بالفضائل نفسها، وتحشد القدر نفسه من الطاقات، دون أن تشهد بالضرورة الفظائع التي تسببها الحروب. وإنني

أرغب في هذا المقام أن أدلي بملاحظة مماثلة: ربما نحن بحاجة، في هذا القرن، إلى «مكافئ معنوي» للأمية البروليتارية، من دون الأهوال التي رافقتها. ألن يكون من المأمول، في الواقع، أن تبرز، في مواجهة كل هذه السلوكيات الجامحة للتأكيد على الهوية والانتماء، حركة واسعة النطاق قادرة على القيام بحشد جماهيري حول قيم كونية، وبما يتجاوز جميع الحدود السياسية أو الدينية أو الإثنية أو الثقافية؟ وفي هذا المجال كذلك، كان في وسع منطقتي الأم أن تكون مثالاً يحتذى وأن تنشر النور في جميع أرجاء المعمورة، ولكنها للأسف نشرت الظلمات في نهاية المطاف.

كان هذا المنعطف المقتضب عن طريق التاريخ الملتبس للماركسية يهدف بشكل خاص إلى استحضار «الحالة السوية» للعالم العربي، مع التأكيد على أن هذا العالم راودته الأحلام والأوهام نفسها مثل سائر الأرض. وكان لا بد لي من التشديد على هذا الجانب، نظراً إلى أن الفكرة السائدة اليوم هي بالتحديد فكرة «الغربة» المتأصلة لهذا العالم. فالاعتقاد يسود بأنه يحمل «اختلافات يصعب التغلب عليها»، ومنذ الأزل، لا بل أصبح يعدُّ، عن وعي أم لا، بمنزلة عالم على حدة، يسكنه بشرٌ من نوع آخر.

ويحظى هذا الموقف بقدر كبير من الإجماع، من جانب كل الذين يشعرون بالرغبة أو العداء تجاه العالم العربي الإسلامي والشعوب التي تنتمي إليه، وأعدادهم في ازدياد؛ ومن جانب أشد الإسلاميين غلواً، الذين تهدف أقوالهم وأفعالهم إلى تعزيز هذا التصور؛ وكذلك طائفة واسعة من الأشخاص من جميع الأصول والمعتقدات، الذين يتأثرون بسبب بعض السلوكيات، ويلاحظون اختلافات مع تصرفاتهم الخاصة، ويستخلصون منها، بكل نية صافية، الاستنتاجات التي تبدو لهم بديهية.

وإذا كان القلق يساورني بسبب هذه المواقف، فلأن الإيمان «باختلافات لا تختزل» يحملنا، من دون أن نريد ذلك، على سلوك درب محفوظة بالمخاطر ومنحرفة، تفضي إلى إلغاء مفهوم الكونية، بل ومفهوم البشرية. ولتكذيب هذا الاعتقاد، أو اصل التذكير بلا ملل أو كلل بمدى مشاطرة العالم العربي الذي كنت أعرفه في شبابي لمعايير العصر. لقد كانت لديه، أساساً، الهموم نفسها والمناظرات عينها والضحكات نفسها. وكان بمقدوره أن يتطور تماماً على نحو آخر يختلف عن ذلك الذي يتجلى أمام أنظارنا.

الأشخاص الذين تعودوا مثلي التجول في رحاب الإنترنت بوسعهم أن يصادفوا فيها مشهداً مذهلاً مصوراً في مصر في منتصف الستينيات من القرن العشرين. والمشهد بالعربية، ولكن بعض مستخدمي الإنترنت حرصوا على ترجمته إلى لغات أخرى، لا سيما إلى الفرنسية والإنكليزية. ويظهر فيه عبد الناصر في مسرح، أو قاعة مؤتمرات، يشرح لجمهور غفير متاعبه مع الإخوان المسلمين. وتكمن أهمية هذا الشريط الوثائقي في كلام الرئيس وفي ردود فعل الجمهور الذي يستمع إليه على السواء.

يحكي الرئيس أن الإخوان حاولوا، بعد إطاحة النظام الملكي في مصر، أن يضعوا الثورة الفتية تحت وصايتهم، وأنه قد التقى شخصياً بمرشدهم العام سعياً لإيجاد أرضية تفاهم مشتركة. « قعد طلب

مطالب. طلب إيه؟ أول حاجة قال لي: يجب أن تقيم الحجاب في مصر، وتخلي كل واحدة تمشي في الشارع تلبس طرحة!.

علت قهقهة في القاعة، وهتف أحدهم في الحضور يقترح أن يلبس مرشد الإخوان هو الطرحة. تواصلت القهقهات، وتابع عبدالناصر كلامه: « وأنا قلت له، يعني إذا الواحد قال هذا الكلام، يقولوا رجعنا لأيام الحاكم بأمر الله اللي كان بيخلي الناس ما يمشوش في النهار ويمشوا في الليل؟». ولكن مرشد الإخوان أصر: « لا أنت باعتبارك الحاكم المسؤول، يجب أن تقيم الحجاب في مصر، وتخلي كل واحدة تمشي في الشارع تلبس طرحة». فقلت له: «يا أستاذ، أنت لك بنت في كلية الطب، مش لابسة طرحة ولا حاجة، ما لبستهاش طرحة ليه؟ إذا كنت أنت مش قادر تلبس بنت واحدة اللي هي بتتك طرحة، عايزني أنا أنزل ألبس عشرة مليون طرح في البلد؟».

ولشدة ما كان الرئيس مستمتعاً بما يحكيه تعذر عليه استئناف خطابه، فارتشف جرعة ماء، وعندما استطاع أن يتغلب على نوبة الضحك التي انتابته، راح يُعَدُّ المطالب التي طرحها الزعيم الإسلامي: المرأة لا يجب أن تشتغل، ودور السينما والمسارح يجب أن تغلق أبوابها، الخ. «نخليها ظلمة خالص يعني!». ومن جديد، علّت القهقهات...

لم يعد العرب الذين يشاهدون هذه الصور بعد مرور نصف قرن

يرغبون في الضحك على الإطلاق، بل إنهم يرغبون في البكاء، لأنه من المستبعد أن يسمعوا أحد زعمائهم في أيامنا الراهنة يلقي مثل هذا الخطاب. التعاطي مع مسألة الحجاب بخفة في حين أن الكثيرين يأخذونها على محمل المأساة؟ ومن المرجح أن النساء الحاضرات في القاعة، لو كن لا يزلن أحياء يرزقن، وكذلك بنات وحفيدات الرجال الجالسين وسط الجمهور، أصبحن جميعهن، محجبات كما ينبغي، أحياناً، بملء إرادتهن، وأحياناً أخرى لأن ضغط المجتمع لا يترك أمامهن أي خيار.

هل أحتاج إلى التذكير بأن المسؤول الذي يتكلم على هذا النحو لم يكن سياسياً من بين سياسيين آخرين، وأنه لم يكن زعيم فصيل علماني راديكالي، ولكنه كان - وإلى حد كبير! - أكثر الزعماء شعبية في العالم العربي ومجمل العالم الإسلامي؟ كانت صورته منتشرة في كل مكان، في بيروت كما في القاهرة، وفي الجزائر العاصمة، وفي نواكشوط، وفي عدن، وفي بغداد، وحتى في كاراتشي أو كوالا لامبور. وكان يتوقع منه أن يعيد إلى مواطنيه وأبناء دينه كرامتهم. ومنذ رحيله، لم ينجح أي شخص آخر في التربع على عرش قلوبهم.

لدى كتابة هذه الصفحات، استشرتُ والدتي لأستوضح منها بعض التفاصيل، وحكت لي مرة أخرى عن مصر سابقاً، عن شاطئ الإسكندرية، والنزهات على ظهر الخيل، وعن «بيتنا» في هليوبوليس. وفي ذكرياتها، ليس لعبد الناصر بالطبع أجمل دور. وإذا كنت أذكره

بشيء من الحنين، فلأنني أقارن عصره لا بذاك الذي سبقه، والذي لم أعرفه مباشرة، بل بالعصر الذي أعقبه، وهو عصرنا. والتناقض مذهل في هذه الحالة. فمهما كان الرئيس ديكتاتوراً عسكرياً، وقومياً يكره الأجانب بهذا القدر أو ذاك، وبالنسبة إلى أهلي، مغتصباً، إلا أن الأمة العربية كانت في عهده تحظى بالاحترام. كان لديها مشروع، ولم تكن قد غرقت في الشقاء أو في الحقد على الذات.



ذكرت منذ قليل مثال الحجاب؛ وفي ما يلي مثال ثان يتعلق بالفرقتين الرئيسيتين في الإسلام، السنة والشيعة. تتسم علاقاتهما في أيامنا الراهنة بعنف شديد. إنه عنف دموي، يُترجم بمجازر مروعة، تستهدف في أغلب الأحيان الجوامع ساعة الصلاة أو قوافل الحجاج. وإنه عنف لفظي مذهل؛ ويكفي أن يتصفح المرء المواقع على الإنترنت لاكتشاف الألفاظ المهينة والمقذعة التي يتحدث بها الناس بعضهم عن بعض. إنه عنف يصفه الجميع بأنه «سحق». لقد كان عبد الناصر، وهو ينتمي إلى الطائفة السنية مثل جميع المسلمين في مصر تقريباً، متزوجاً بابنة تاجر إيراني مستقر في الإسكندرية. وكانت زوجته، تحية كاظم، من الطائفة الشيعية، ولكن لا أحد كان يلقي للأمر بالآ في ذلك العصر، لا المعجبون بالرئيس، ولا مناوئوه. وكانت المعركة القديمة بين الفرقتين الرئيسيتين في الإسلام تبدو شيئاً من الماضي.

أما الزيجات بين الشيعة والسنة، فكانت منتشرة كثيراً في لبنان أثناء شبابي، بل وكانت تتزايد بين المسلمين والمسيحيين. ولا شك أنها تظل تثير التحفظات في مختلف الأوساط، ولكن الأسر تتقبلها على نحو متزايد دون امتعاض، مثل تطور طبيعي في عالم متحرك.

وما زلت أذكر تلك السيدة التي جاءت يوماً تزورني، وكانت تنتمي إلى الطبقة البرجوازية الراقية المسلمة. لم أتجاوز آنذاك الخامسة والعشرين، ولكنني ربما كنت أترأى لها شيخاً حكيماً. كانت ابنتها قد صادقت أحد أصدقائي، وهو جامعي مسيحي، وعقد الاثنان النية على الزواج. قالت لي: «أعلم أن مبادرتي غير معهودة، وكل ما أريده أن تصارحني، ببني وبيتك، إذا كان هذا الشاب يبدو لك جاداً، وإذا كنت تعتقد أنه سيسعدنا. فليس من السهل أن نعطي ابنتنا الوحيدة إلى شخص من طائفة أخرى، فهذا سيثير التوترات، وأريد أن يطمئن قلبي بأن هذا الشاب يستحقها، وأنني لن أندم غداً على اتخاذ هذا القرار».

تأثرت تأثراً شديداً بكلامها. وبتراءى لي اليوم أنه يحمل في طياته رمز تلك الحضارة المشرقية التي لطالما أحببتها.

هل تعني الأمثلة التي ذكرتها أن العالم العربي كان يمضي بهدوء نحو الحداثة، ونحو العلمانية، ونحو السلم الأهلي، عندما جاءت

«حوادث التاريخ» تحيد به عن مساره، لتدفع به في اتجاه آخر كلياً؟ ليست الأمور بهذه البساطة. فلقد شهدت حضارة أجدادي، منذ عدة قرون، نقائص، وتناقضات، وإعاقات حرمتها من الرد على

التحديات التي جابهتها؛ بل ويسعنا القول، لو شئنا البقاء في إطار الاستعارة المذكورة أعلاه، بأن الدكتور جيكل كان يخترن دائماً في أعماقه احتمال التحول إلى السيد هايد.

غير أن الأمر يصحّ على جميع الكائنات، وجميع الأمم، وجميع الحضارات: ففي بعض الظروف، يهيمن المسخ، ويختفي الطبيب الموقر. ألم يتساءل البعض في القرن الماضي كيف أصبح بلد غوته، وبتهوفن، ودي ليسينغ يتماهى مع غورينغ، وهimler، وغوبلز؟ ولحسن الحظ، عرفت ألمانيا أن تطوي الصفحة، للعودة إلى أبطالها الحقيقيين، وقيمها الأصيلة، وهي تقدّم اليوم لأوروبا وسائر العالم نموذج ديمقراطية راشدة. فهل أجروا وأتمنى أن يُقدّر للشعوب التي أبصر في كتفها النور ابن رشد، وابن سينا، وابن عربي، وعمر الخيام، والأمير عبد القادر كذلك أن تعيد لحضارتها أمجادها التليدة الحققة؟

٤

إنني أتأمل العالم العربي منذ سنوات بتوجس، ساعياً لفهم الطريقة التي تدهورت بها أحواله على هذا النحو. والآراء التي يسمعها المرء في هذا الشأن كثيرة ومتناقضة. فبعضها يلقي اللوم بشكل خاص على التطرف العنيف، والجهاد الأعمى، وبصفة أعم، على العلاقات الملتبسة في الإسلام بين الدين والسياسة؛ فيما يتهم آخرون بالآخرى استعمار الغرب وجشعه ولا مبالاته، ونزعة الهيمنة للولايات المتحدة، أو احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. وإذا كانت كل هذه العوامل قد أدت بالتأكيد دوراً، فلا أحد منها يوضح لوحده الانحراف الذي نشهده.

غير أن ثمة مشهداً، في نظري، يبرز وينفصل عن بقية المشاهد، ويشكل منعطفاً حاسماً في تاريخ هذه المنطقة من العالم، وأبعد من تخومها؛ إنها مواجهة عسكرية جرت خلال فترة وجيزة على نحو لا يصدق، وسيتبين رغم ذلك أن تبعاتها مستدامة: الحرب الإسرائيلية-العربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧.

كيف يمكن أن أصف ما خلّفته من أثر؟ المقارنة التي تتبادر إلى

ذهني تلقائياً هي مع معركة بيرل هاربور، إنما فقط في الجانب الصاعق من الهجوم الجوي الذي شنته اليابان، وفي عنصر المفاجأة، لا في النتائج العسكرية. فإذا كان أسطول الولايات المتحدة قد كابد، في صباح يوم ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، خسائر فادحة في العتاد والعديد، فقد احتفظ البلد بجمل قدراته الدفاعية والهجومية. أما في صباح ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧، فقد دُمّرت عملياً الأساطيل الجوية لمصر وسوريا والأردن، ثم اضطرت قواتها البرية إلى الانسحاب، والتنازل للقوات الإسرائيلية عن أراضٍ مهمة: مدينة القدس القديمة، والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء. ومن هذا المنظور، سيكون من الأنسب مقارنة هذه الهزيمة العربية بهزيمة فرنسا في حزيران/ يونيه ١٩٤٠. فقد انهيار جيشها بسرعة فائقة أمام الهجوم الألماني، مع أنه كان مكشّلاً بغار نصره في الحرب العالمية الأولى قبل اثنين وعشرين عاماً. فغصت الطرقات باللاجئين، وخضعت باريس، ثم البلد بأكمله، للاحتلال. ولم يتبدّد الشعور الذي انتاب الأمة آنذاك بأنها قد سُحقت، وأهينت، واغتصبت، إلا عند التحرير، بعد أربع سنوات.

وذلك هو، بالضبط، الاختلاف الشاسع بين نكسة عام ١٩٦٧ وهذين الفصلين من فصول الحرب العالمية الثانية. فخلافاً للأميركيين والفرنسيين، لم يتجاوز العرب هذه الهزيمة، ولم يسترجعوا قط ثقتهم بأنفسهم.

وفي اللحظة التي أكتب فيها هذه السطور، انقضى أكثر من نصف قرن، ولم تتحسن الأوضاع، بل ويسعنا القول إنها ما برحت تتأزم. وعوضاً عن الشفاء والالتئام، التهبت الجراح، والعالم بأسره يعاني جراء ذلك.

كان عبد الناصر هو المهزوم الكبير في هذه الحرب. فحتى ذلك الحين، كان يتمتع بشعبية هائلة في العالم العربي وأرجاء العالم الإسلامي كافة، حتى أن خصومه، ولا سيما الحركات الإسلامية، قلما كانوا يتحلون بالجرأة لمهاجمته علناً. وكان كذلك شاباً. فلقد تولى زمام السلطة في الرابعة والثلاثين من العمر؛ وفي الثامنة والثلاثين، كان في ذروة تألقه على الساحة الدولية؛ وفي عام ١٩٦٧، كان قد بلغ فقط التاسعة والأربعين، وساد الظن بأنه يمسك بدفة القيادة بقوة، ولفترة طويلة.

كنت في الثامنة عشرة من العمر حين اندلعت الحرب. ومنذ بضعة أسابيع، كان الجميع على علم بأنها وشيكة، وسرت التكهنات حول نهايتها المرجحة. وكان الأشد حماسة في العالم العربي على يقين بأن القوات المصرية، التي دجَّجها السوفييات بالأسلحة، ستسحق الجيش الإسرائيلي في لمح البصر؛ وكانوا يستشهدون، دعماً لتوقعاتهم، بتصريحات متوجسة واردة من الدولة اليهودية، تؤكد أن هذه الأخيرة تواجه خطر الموت. وكان الأشد واقعية يؤمنون بصراع مديد ومضن سيكتب في نهايته للعرب التفوق، أقله عددياً.

ولم يتخيل أي أحد، في مطلق الأحوال، ما عدا حفنة من ضباط هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، السيناريو الذي سيجري بالفعل: هجوم جوي شامل وصاعق سيُدْمَر، في ساعات معدودة، السلاح الجوي المصري والسوري والأردني على الأرض، ويجعل من المستحيل على العرب القيام بهجوم مضاد؛ ثم، في اليوم التالي، القرار العبثي للقيادة المصرية التي أمرت قواتها البرية بالانسحاب من سيناء، الأمر الذي عَجَّلَ بالهزيمة.

توقفت المعارك في أقل من أسبوع. وسرعان ما سيطلق الإسرائيليون والدول الغربية على هذا الصراع اسم «حرب الأيام الستة»، وهي تسمية لطالما اعتبرها العرب مهينة، وسيفضلون الحديث عن «حرب حزيران/يونيه» أو «حرب ٦٧» أو «النكسة»، وهو مصطلح استعمله عبد الناصر نفسه، غداة الهزيمة، للتقليل من أهمية ما جرى؛ وتعني هذه الكلمة «الانكسار» و«الإخفاق الموقت»، وتستعمل، عادة، لوصف وعكة صحية يُقَدَّر بأن المريض سيبوأ منها في نهاية المطاف. ولكن «المريض» المذكور لم يبرأ. ولم يتمكن العرب قط من الثأر لما أصابهم، كما لم يتمكنوا من تجاوز صدمة الهزيمة؛ ولم يسترجع عبد الناصر البتة مكانته الدولية. وستوافيه المنية، بعد ثلاث سنوات، في سن الثانية والخمسين. ولم يكن لدى من خلفوه على رأس مصر - السادات ومبارك والآخرين - الطموح نفسه الذي كان لديه، ولا الرؤية نفسها للعالم، ولا الهالة نفسها، ولا حب الجماهير.

وجميع الذين تنطخوا لخلافته في دور بطل العرب، أمثال صدام حسين أو معمر القذافي، اعتبروا مخادعين.

والأمر الذي سيكتسب مغزى أهم هو أن القومية العربية التي كانت حتى ذلك الحين الإيديولوجيا الطاغية في هذه المنطقة من العالم، ستفقد، بين عشية وضحاها، كل مصداقيتها. وفي البداية، استفادت العقيدة الماركسية-اللينينية من هذا الوضع، إنما في بعض الأوساط فقط، ولفترة وجيزة نسبياً، لأن النظام الشيوعي سيدخل قريباً بدوره في منطقة مطبات، وسيفقد، بدوره، جاذبيته.

وفي المدى البعيد، سيكون الإسلام السياسي هو المستفيد الحقيقي من هزيمة الرئيس، وسيحلُّ محل القومية باعتباره الإيديولوجيا الطاغية، وسيستعاض به عن الحركة الناصرية والحركات المماثلة لها لحمل لواء التطلعات الوطنية، وسيخلف الحركات التي تستلهم الماركسية بوصفه ناطقاً باسم المقيهورين.



أست، إذ أرى في تلك الحرب الصاعقة أصل الانحراف الذي شهدته منطقتي الأم في العقود الأخيرة، في صدد الوقوع في ذلك الفخ الشائع، والعادي، والبشري بشدة الذي يقضي بإيلاء أهمية مفرطة للأحداث التي نشهدها؟ فالكثيرون من المتخصصين في شؤون العالم العربي يعتبرون أن الرحلة إلى الجحيم لم تبدأ مع نكسة عام ١٩٦٧ بل

مع نكبة عام ١٩٤٨ التي أعقبت بفترة وجيزة قيام دولة إسرائيل، بل، إذا ما صدق بعضهم، قبل ثلاثين عاماً، عندما أقلعت القوى العظمى المنتصرة، في نهاية الحرب العالمية الأولى، عن إنشاء المملكة العربية التي وعد بها البريطانيون شريف مكة بواسطة الكولونيل لورانس.

تنطوي كل من هذه المقاربات على جانب من الحقيقة. ومن المؤكد أن إحباط العرب يعود إلى عهد سحيق، وسحيق جداً، إلى عدة أجيال، بل وعدة قرون. غير أننا إذا شئنا أن نسرّد نشأة اليأس الانتحاري والقاتل اليوم، فالتاريخ الهام هو عام ١٩٦٧. وحتى الحين، كان العرب ساخطين، ولكنهم يعللون النفس بالآمال، بعبد الناصر، على وجه الخصوص. وبعد ذلك التاريخ، تبددت آمالهم.

وتكاد الرغبة تساورني بأن أكتب بصريح العبارة: لقد ولد اليأس العربي يوم الاثنين ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

كان من المفترض أن يكون ذلك اليوم المشهود بالنسبة إلى الطالب الشاب الذي كنت يوم بدء امتحانات نهاية العام الدراسي في كلية الآداب في بيروت، حيث التحقت بقسم علم الاجتماع. دخلت إلى قاعة الامتحانات في الثامنة صباحاً، وقبلها سمعت آخر الأنباء؛ وكانت الإذاعة تقول إن الجهود الدبلوماسية جارية على قدم وساق لتفادي نزاع مسلح. ولدى خروجي من الامتحان، قبيل الظهيرة، هرع صديق نحوي ملوّحاً بالصفحة الأولى لصحيفة يومية، كان إصدارها

الخاص يعلن بالبنط العريض جداً أن الحرب قد اندلعت، وأن الطائرات الإسرائيلية قد أسقطت.

أجل، الطائرات الإسرائيلية. كانت جميع الصحف تردد الشيء نفسه، على ذمة البيانات العسكرية الواردة من القاهرة ودمشق. كانت الأساطيل العربية قد دُمّرت أصلاً على الأرض، ولكن لا أحد يعلم بذلك، وما يقال هو العكس تماماً. فالإذاعات العربية التي تنقل مكبرات صوت بثها مباشرة، تعلن أن إسرائيل «وقعت في الفخ»، وتذكر عدد الطائرات التي أسقطت. ولاحقاً، سينتخب الطلاب من العار والغضب؛ أما في تلك اللحظة، فكانوا يحتسون جميعاً عدد الطائرات التي ما زالت بحوزة الإسرائيليين. بالأمس، كانوا يملكون ثلاثمئة طائرة، كما أوضح أحدهم، ولقد دُمّرت منها مئتان وسبع وخمسون طائرة، ولم يبق لديهم سوى أربعين طائرة، ينتظرها المصير نفسه عما قريب.

ولدى عودتي إلى المنزل، كررت «المعلومات» نفسها على مسمع والدي، فهزّ رأسه دون الإعراب عن رأيه أو مشاعره. أحسست بالخيبة قليلاً. كان يتابع الأحداث الجارية، باعتباره صحفياً، على مدار الساعة، بشغف، وكثيراً ما يعلّق عليها في مقالاته، وكذلك على مائدة الأسرة، وفي غالب الأحيان، في أحاديثه معي على انفراد. لم أفهم إظهاره لهذا القدر من التبذّر أمام حدث جلل من هذا القبيل.

ولم يعد ليحدثني عن الطائرات إلا في بداية الأمسية. جلس

بقربي، وأخرج من جيبه علبة السجائر المحلية التي يدخنها، وهي علبة من الورق المقوى الأبيض، كان يدوّن عادة ملاحظات على ظهرها. ناولني إياها مكتفياً بالقول: «ها هي الأرقام الحقيقية!». وأوضح لي، مع الحرص الشديد على عدم جرح مشاعري، أن حصيلة المعارك عكس ما تتناقله الإذاعات العربية. وأضاف أنه يجب توخي بالغ الحذر في الأيام المقبلة. «عندما سيفهم الناس ما جرى حقاً، سيستشيطنون غضباً، وسيرغبون في تحطيم كل شيء».

وفي الواقع، اندلعت قلاقل في اليوم التالي في بيروت، وفي طرابلس، وفي عدة مدن أخرى في المنطقة. وهاجم الناس كل ما اعتبر عدواً لعبد الناصر والأمة العربية - المؤسسات البريطانية، والإرساليات الأميركية، وكذلك الطوائف اليهودية، حتى تلك التي لم تُستهدف قط من ذي قبل، مثلما جرى في تونس.

ويوم الجمعة، ألقى الرئيس عبر الإذاعة خطاباً مهيباً ومؤثراً، أقرّ فيه بالهزيمة وأعلن استقالته. وعلى الفور، نزل الملايين إلى الشوارع، في مصر، وفي لبنان، وفي بلدان أخرى، مطالبين بأن يظلّ ممسكاً بدفة القيادة. وفي اليوم التالي، السبت، عدل عن قراره.

ويعتبر معظم المؤرخين أن استقالته كانت مناورة بارعة لكي تُجدّد له الجماهير ثقتها، ولكي يستعيد مشروعته. ومن المرجح أن هذا صحيح. وما من شك في أن تلك الجماهير كانت تحرص عليه، وأن بقاءه على رأس البلد كان بمنزلة تعزية قليلة لهم.

وحتى أنا، ولدي أسباب عديدة لكي لا أحب الرجل العظيم، تأثرت باستقالته مثلما لم أتأثر في حياتي. لم يكن قطّ بالنسبة إليّ شخصية أبوية، ولكنني شعرت بنفسي حينذاك يتيماً. تراءى لي بأنني وسط سيل عرم، وأنه الغصن الوحيد الذي أستطيع أن أتعلق به. وأعتقد أن الشعوب تعيش ساعات الضياع واليأس على هذا النحو.

لا تفارق ذاكرتي حادثة. ففي تلك السنة، وهي سنتي الجامعية الأولى، كنت قد التحقت بجامعةين مختلفتين: كلية الآداب، لدراسة علم الاجتماع، ولكن الامتحان الذي قدّمته في صباح الخامس من حزيران/يونيه لن يُصحّح، وستؤجل الامتحانات؛ وجامعة القديس يوسف لدراسة الاقتصاد؛ وكانت الامتحانات فيها قد جرت قبل بضعة أسابيع من اندلاع الحرب، ومن المتوقع أن تعلن النتائج يوم الجمعة في ٩ حزيران/يونيه.

وتشاء صدف التواريخ أن يكون ذلك اليوم هو اليوم الذي أعلن فيه عبد الناصر استقالته. فاستمعت إلى خطابه الذي بثته إذاعة صوت العرب من القاهرة، وتزعزع كياني رأساً على عقب - بسبب ما قاله، وبسبب استقالته، وبسبب النكسة، وبسبب كل ما يجري - فنسيتُ امتحاناتي. وعندما سألتني أمي إذا كنت قد حصلتُ على النتائج، قررتُ أن أذهب للسؤال عنها.

قصدتُ الجامعة، وكانت القوائم معلقة بالفعل على لوحات، في

حرم الجامعة، وعليها اسم كل طالب، تليه نتيجته. اقتربت، ونظرت، ثم انصرفت.

كنت قد أصبحت خارج حرم الجامعة، في طريق العودة إلى المنزل، حين خالجنني أغرب إحساس: لم أعد أذكر إذا كنت قد نجحت أو رسبت. واضطرت للعودة أدراجي لمعرفة النتيجة مجدداً.

وحتى هذه الساعة، لم أعرض مرة أخرى قطّ لمثل تلك البلبلة الذهنية. أن أنسى، بعد خمس دقائق، إذا كنت قد ترفعت إلى السنة الثانية أو رسبت في ستي الأولى؟ هذا الحدث الذي يكتسب عندي أهمية، ويسهل حفظه في الذاكرة؟ وتظلُّ تلك اللحظة من الضياع والتشتت. في ذاكرتي رمزاً لذلك التمزق الزمني الذي شكلته نكسة حزيران/ يونيه عام ١٩٦٧ بالنسبة إليّ وإلى كل العرب.

ولا شك بأنني كنت بحاجة لاشعورياً إلى التضامن على هذا النحو مع كرب المدينة التي أبصرت فيها النور.

٥

خسر العرب الحرب بالتالي، وانتصرت فيها إسرائيل. ولكن، مع مرور الوقت، لنا أن نتساءل إذا كان هذا الصراع الصاعق للغاية لم يكن في نهاية المطاف كارثة لجميع الأطراف المتحاربة. ليس بالطريقة نفسها، بالطبع، وليس في اللحظة نفسها، ولا بالحدة عينها، ولكن ثمة شيء أساسي قد انكسر، لدى هؤلاء وأولئك، ويبدو اليوم بأنه يستعصي على الإصلاح.

أما الخاسرون، فلم يكن من المتوقع منطقياً أن يتجاوزوا، بين عشية وضحاها، تلك الهزيمة. كانوا يحتاجون إلى الوقت لإدراكها، وتشريحها، ثم هضمها. وفي الواقع، لقد شهدنا، غداة سنة ١٩٦٧ وللسنوات عديدة، ازدهاراً فكرياً وثقافياً منقطع النظير، كانت بيروت مركزه، والمساهمون فيه يأتون من أنحاء العالم العربي كافة. وكنت أتابعه، من ناحيتي، بمثابرة وبترقب. في الصحف، وفي حلقات النقاش، وفي الجامعة، وكذلك في المسرح. وأذكر على وجه الخصوص الضجة التي أثارها مسرحية للكاتب المسرحي السوري سعد الله ونوس، التي تتناول الهزيمة الحديثة العهد بسخرية لاذعة،

والتي تحمل عنوان «حفلة سمر من أجل ٥ حزيران». وكنت في الصلاة عندما ألقى الشاعر عمر أبو ريشة، السوري أيضاً، أبياتاً لأذعة هاجم فيها الرؤساء العرب الذين كانوا قد اجتمعوا في المغرب لوضع استراتيجية، ولم يفلحوا في التوصل إلى تفاهم.

خافوا على العار أن يمحي فكان لهم
على الرباط لدعم العار مؤتمر

كان يسود العالم العربي بأسره في ذلك الوقت، وبخاصة في مدينتي الأم، تطلعٌ حقيقي لفهم مصدر علل مجتمعاتنا والسعي لإيجاد حلول شافية. والجميع يقوم، بشكل ما، باستبطان جماعي. ولكن هذه العملية لم تذهب بعيداً جداً، وليس بالقدر الكافي، في جميع الأحوال، لإثارة صحوة حقيقية. وفي تلك الفترة، لم يكن يسمع كثيراً بأن الحل في الدين، بل انتشرت أو هام أخرى: أن الحل «في فوهة البندقية»، وأنه موجود حتماً في الماركسية-اللينينية، أو في نسخة ماركسية من الحركة الناصرية... وستفضي كل تلك الحلول، المستلهمة من ماو أو تشي غيفارا أو الانتفاضات الطلابية، إلى خيبات وفواجع وأشكال متعاقبة من الضلال، وإلى طرق مسدودة.

ولذلك، بعد مرور نصف قرن على نكسة ١٩٦٧، لا تزال الشعوب العربية «مذهولة»، متهالكة، عاجزة عن التغلب على صدمة الهزيمة

التي تطبق على صدور أبنائها، مثل شواهد القبور، وتشوُّش عقولهم. عدلوا عن القومية العربية، ولكنهم ما زالوا يزدرون الحدود القائمة، ويكرهون زعماءهم. وكفوا عن انتظار الحرب القادمة ضد إسرائيل، ولكنهم لا يرغبون كذلك في السلام.

والأخطر من ذلك ربما أنهم مقتنعون بأن سائر العالم متحالف ضدهم، وأنه لا يفهمهم، ولا يصغي إليهم، ولا يحترمهم، ويتجهج لرؤيتهم مذلولين، وأنه لا يجب حتى السعي لحمله على تغيير موقفه. وهنا يكمن، بلا شك، أشد العوارض مدعاة للقلق. فالأسوأ بالنسبة إلى المهزوم ليس الهزيمة نفسها، بل أن يصنع منها مثلاً لـ «المهزوم الأبدي»، فينتهي به الأمر أن يكره البشرية جمعاء ويُدمّر نفسه. وهذا بالضبط ما يحدث في أيامنا الراهنة لأمة أسلافي.

ما هو السبب الذي يحول دون تغلب العرب على هزيمتهم؟ أستطيع أن أشهد بأن الكثيرين منهم يطرحون على أنفسهم هذا السؤال باستمرار، ودائماً بتوجس، وغالباً بتهكم ذاتي للتخفيف من معاناتهم. أما لمن يهتم بالتاريخ، فهذا السؤال يثير سؤالاً آخر: ماذا فعلت الشعوب الأخرى في أحلك لحظات الهزيمة؟ لقد شهدت القرون الماضية حتماً جميع الحالات. ذكرتُ أعلاه مثال فرنسا بعد هزيمة عام ١٩٤٠، والولايات المتحدة بعد بيرل هاربور؛ فقد تعرّض البلدان لنكسات خطيرة، ولكن سيُقدّر لهما أن يأخذا بثأرهما بسرعة فائقة،

قبل نهاية النزاع. وبوسعنا كذلك الإشارة إلى الاتحاد السوفياتي الذي استجمع قواه، بعد أن اجتاحت القوات الألمانية، وواصل الهجوم، ومضى بجيوشه إلى قلب أراضي العدو.

إنه سيناريو مثالي للذين يواجهون نكسة، ولقد حاول العرب أن يستعيدوه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بمساعدة موسكو، فعبروا قناة السويس بصورة مباغتة، واخترقوا خط بارليف؛ ولكن فوزهم كان قصير الأجل. فإسرائيل استطاعت أن تتقدم مجدداً، مستفيدة من جسر جوي أتاح لها إعادة تكوين مخزونها من الأسلحة والذخائر. واستخلص السادات، خلف عبد الناصر، من ذلك العبر. فارتضى العدول عن الحرب وتوقيع اتفاق سلام. ومنذ ذلك الحين، لم يستطع أي زعيم عربي أن يشن هجوماً عسكرياً كبيراً ضد الدولة العبرية.

ولحسن الحظ، ليس الانتقام بقوة السلاح الوسيلة الوحيدة بمتناول الشعوب لتجاوز هزائمها واستعادة كرامتها.

فإذا ما استعرضنا، على سبيل المثال، حالة البلدان التي خسرت الحرب العالمية الثانية، وبخاصة ألمانيا واليابان، نرى أنها قد عدلت بعد عام ١٩٤٥ عن إعادة تشكيل قوتها العسكرية الهائلة، بل وسعت جاهدة لفصل عزتها القومية عن أي مجد حربي، وآثرت الرهان على التنمية الصناعية والسعي وراء تحقيق الازدهار. ولقد أحرزت بالفعل، في الميدان الاقتصادي، نجاحات مذهلة، دفعت بها، في غضون

عشرين عاماً، إلى صدارة أمم العالم، ما أثار أحياناً حسد البلدان التي هزمتها.

وثمة مثال معبر آخر على الطريقة التي يمكن بها مواجهة محنة تاريخية كبرى، هو كوريا الجنوبية. فلقد شهد هذا البلد، منذ منتصف القرن العشرين، وضعاً بالغ المأسوية؛ فالنصف الشمالي من شبه الجزيرة يقع تحت سيطرة سلالة شيوعية غريبة، طوّرت أشد الأسلحة فتكاً، ممعنة في التهديد باستعمالها ضد من يعترض سبيلها، وبالأخص ضد كوريا الجنوبية.

ولا أحد كان سيلوم تلك الأخيرة لو كانت قد عاشت، خلال العقود المنصرمة، في جنون ارتياب متواصل؛ ولو كانت قد حافظت على نظام عسكري قمعي، في حالة طوارئ دائمة؛ ولو كانت قد كرست كل مواردها للاستعداد للحرب الكبرى القادمة. ولكنها لم تفعل ذلك. فبعد مرحلة من الديكتاتورية المناهضة للشيوعية، انخرطت بعزم وتصميم، ابتداء من الثمانينيات، على طريق الديمقراطية التعددية والليبرالية؛ وأعطت الأولوية القصوى لنوعية التعليم، فأصبح شعبها اليوم من أكثر الشعوب تعليماً في العالم؛ وسعت لتنمية اقتصادها، والارتقاء، سنة تلو السنة، بمستوى معيشة مواطنيها.

عندما أتأمل أحوال كوريا اليوم، أكاد لا أصدق أنها كانت من دول العالم الثالث، في المراجع الجغرافية التي كنت أطلعها في شبابي، بل وأنها كانت تأتي في التصنيف، خلف - وأحياناً في مرتبة متخلفة جداً

- عشرات البلدان التي عرفت أن «تتجاوزها» بسهولة في مسيرتها، لاسيما المكسيك والأرجنتين وإسبانيا وتركيا وإيران والعراق، وكذلك لبنان وسوريا أو مصر. والمقارنة مع مصر تكتسب مغزى بشكل خاص. ففي عام ١٩٦٦، كان دخل الفرد، بدولارات تلك الفترة، ١٣٠ دولاراً لكوريا مقابل ١٦٤ دولاراً لمصر. وبعد خمسين عاماً، أصبحت هذه الأرقام، بالإجمال، ٣٠ ٠٠٠ دولار لكوريا الجنوبية مقابل ٢ ٥٠٠ دولار لمصر. لم يعد البلدان «يلاكمان» في الفئة نفسها.

ذلك البلد الصغير، نصف شبه الجزيرة، الذي يقلُّ عدد سكانه عن سكان بورما وتقلُّ مساحته عن مساحة جزيرة كوبا، هو، في الوقت الحاضر، من القوى الصناعية الأولى في العالم. وفي مجال التكنولوجيا المتطورة، غالباً ما ينجح في التفوق على الأميركيين والأوروبيين واليابانيين؛ وعلاماته التجارية موجودة في جميع منازل الأرض، على اللوحات الحاسوبية، والهواتف، وأجهزة التلفزيون أو الروبوتات؛ وورشه البحرية تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الصين؛ وفي مجال صناعة السيارات، لا تتقدّم عليه سوى الصين والولايات المتحدة واليابان وألمانيا والهند؛ وبقية الأمور تسير على المنوال نفسه. ولا تتخطاه سوى بلدان تفوقه مساحة ومأهولة أكثر منه بالسكان.

لا شك أن الشطر الشمالي من شبه الجزيرة ما زال منفصلاً عن شطره الجنوبي، وتحكمه السلالة نفسها التي تواصل التسليح وإلقاء

الخطابات المتوعدة. والكوريون الجنوبيون يراقبونه بوجل، إنما يواصلون العمل والدراسة والتشييد والتقدم. وفي بعض الأحيان، يرغمون على مواجهة مواقف صعبة بين واشنطن وبيونغ يانغ، وبين واشنطن وبيجين، أو بين طوكيو وبيونغ يانغ؛ وأحياناً، يرضخون رغماً عنهم من دون أن يتمكنوا من الشكوى. ولكنهم يقولون إن أبناء بلدهم في الشمال، سيعودون إليهم، في يوم من الأيام، وإنهم سيحسنون عندئذ استقبالهم وإعادة إدماجهم مثلما فعل سكان ألمانيا الغربية مع سكان ألمانيا الشرقية.

ستظل المحنة طويلة، وأليمة، وأحياناً بالغة الخطورة، ولكن كوريا الجنوبية عززت نفسها بالوسائل للخروج منها ظافرة.

*

وبالتالي، تتوافر أساليب مختلفة لمواجهة الهزيمة وخسارة الأراضي. فيمكن اللجوء إلى الخيار العسكري، الأمر الذي غالباً ما أفضى، عبر التاريخ، إلى نتائج قاطعة؛ ولكن يمكن كذلك انتهاز سبل أخرى للخروج ظافرين من المحنة. والمهم هو التفكير بهدوء، ودراسة كل الاحتمالات، ثم اختيار التوجه الأكثر فائدة ومتابعته بعزم، مع الاسترشاد، طوال الوقت، بالحنكة، لا بالمزاجية، أو بالصخب السائد، ومع طرح الأسئلة السديدة بالأخص، وليس أسئلة من قبيل: «هل يحق لنا اللجوء إلى القوة؟»، الذي سيكون جوابه بالضرورة: «أجل»، وليس أسئلة من قبيل: «هل يستحق عدونا أن يُهاجم بعنف؟»، الذي سيكون

جوابه كذلك «أجل»، وإنما أسئلة من قبيل: «هل لدينا مصلحة في خوض الحرب على الصعيد العسكري؟»، و«هل ستكون نتائج اللجوء إلى القوة اليوم لمصلحتنا أم لمصلحة أعدائنا؟»، مما يتطلب تقييماً هادئاً للوسائل المتوافرة لنا، ولموازن القوى، الخ.

ويجدر بالأمر أن يسير من تلقاء نفسه بالنسبة إلى جميع المهتمين بالسياسة، وبصورة أكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الممسكين بمصائر شعب. وللأسف، فالقرارات في العالم العربي لا تتخذ على هذا النحو، حتى في أكثر اللحظات حسماً، بل وحتى من جانب كبار القادة، وأشدّهم تفانياً، وأكثرهم نزاهة.

قرأت باستفاضة ما صدر بشأن حرب عام ١٩٦٧. وتختلف دراسات المؤرخين، وحكايات الشهود، بشأن عدة جوانب من النزاع؛ ولكن يبدو أنها تجمع كلها، سواء أعرابية كانت أم إسرائيلية أم عربية أم روسية، على ما يلي: عبد الناصر لم يكن يريد تلك الحرب. لا شك أنه كان يتوقع أن يحصل نزاع كبير، في يوم من الأيام، بين جيشه وجيش الدولة العبرية، إنما ليس في ذلك الوقت، وليس في ذلك السياق، وليس بذلك الأسلوب. وينقل عدد من الأشخاص تحدثوا معه في الأسابيع التي سبقت المواجهة عن لسانه كلاماً يشير إلى أنه كان يتردد، ويرتاب، وأنه كان يفضل ألا يخوضها.

فكيف يُبرّر انخراطه في المعركة رغم ذلك؟ توحى لي قراءاتي

بجواب مُحيرٍ يتقاطع ما مع تناقلته بعض النقاشات في ذلك العصر: كان الرجل ضعيفاً أمام المزايدة، على الرغم من شعبيته الهائلة أو ربما بسببها. فعلى غرار جميع الخطباء، كان يستشف رغبات الجماهير التي تهتف له، ويصعب عليه أن يعارضها.

في التاريخ الروماني حادثة معبرة بنقلها بلوتارك في كتابه السير المتوازية. ففي إحدى المعارك، انزل المستشار الشهير كايوس ماريوس في موقع حصين، وصرخ قائد قوات العدو به قائلاً: «إذا كنتَ قائداً عظيماً، انزل وحارب!». فأجابه ماريوس: «إذا كنتَ قائداً عظيماً، أرغمني على الحرب عندما لا أريد ذلك!».

كان من الأفضل أن يستلهم عبد الناصر هذا النهج الذي يأتينا من العصور السحيقة، وألا يدع الآخرين يختارون عنه يوم المعركة وموقعها، لا جنرالات العدو، ولا أولئك الذين كانوا، في المعسكر العربي، يمعنون في المزايدات، أحياناً بدافع الحمية القومية، وأحياناً أخرى أيضاً بهدف دفعه إلى التعثر.

ولقد تعثر الرئيس بالفعل، وجرَّ جميع العرب في سقوطه، ولفترة طويلة. وفي أحد خطاباته الأخيرة الذي ألقاه قبل وفاته ببضعة أشهر، قال، متحدثاً عن إسرائيل: «إذا كان العدو لا يملك أن يخسر معركة فنحن لم نعد نملك أن نخسر معركة، إذا كان العدو يحارب وظهره إلى البحر، فإننا نحارب وظهرنا إلى الضياع».

الهزيمة أحياناً فرصة، والعرب لم يحسنوا اغتنامها. والانتصار أحياناً فخ، والإسرائيليون لم يحسنوا تفاديه.

سيقال لي إن الأمر ظاهر للعيان بالنسبة إلى العرب. ولكن كيف يكون فخاً بالنسبة إلى إسرائيل؟ هي التي أصبحت، منذ حرب عام ١٩٦٧، القوة العسكرية الأولى في منطقتها؛ هي التي لم يعد يخطر ببال أي من جيرانها أن يجتاحها، بينما تستطيع هي أن تجتاز حدودهم كما يحلو لها؛ هي التي أقامت مع القوة العظمى الوحيدة في العالم تحالفاً وثيقاً بشدة فلم يعد أحد يدري من منهما تتوَدَّد للأخرى؛ هي التي استطاعت أن تقيم، في الوقت نفسه، علاقات متينة مع القوى العظمى التي كانت فيما مضى الحليفة الكبرى للعرب، على غرار روسيا أو الهند أو الصين؟

أستطيع أن أسترسل في هذا التعداد، فالحق يقال إن إسرائيل، منذ انتصارها المباهت على عبد الناصر، قد اكتسبت مكانة إقليمية ودولية مختلفة، مما كان له انعكاسات على العالم اليهودي برمته؛ هذا العالم الذي يشهد اليوم، بعد آلاف السنين من المذلات وبعد خروجه من

محنة كادت تكون قاتلة، ازدهاراً منقطع النظر، يعزى في جزء كبير منه إلى نجاح المشروع الصهيوني، وهو نجاح لم يكن أحد يتوقعه، ولا حتى أكثر المؤسسين تفاؤلاً.

في مؤتمر فرساي، عام ١٩١٩، ومن بين الزائرين الكثيرين الذين كانوا ينهمكون في الكواليس، كانت هناك شخصيتان رمزيتان، تمثل الأولى منهما الحركة الوطنية العربية، وتمثل الثانية الحركة الوطنية اليهودية. الشخصية الأولى هي الأمير فيصل، ابن شريف مكة الهاشمي، الذي سيكون ملك سوريا لفترة قصيرة، والعاقل المقبل للعراق، مصحوباً بمستشاره الشهير، لورانس العرب؛ والشخصية الثانية هي حاييم وايزمان، الزعيم الصهيوني الذي ولد في الإمبراطورية الروسية، وهاجر إلى إنكلترا، وسيصبح، بعد ثلاثين عاماً، أول رئيس لدولة إسرائيل.

حصل بين الرجلين لقاءً تشهد له صورة مذهشة، يظهر فيها الأمير فيصل بزيه التقليدي، ووايزمان إلى جانبه، معتمراً كوفية رمزاً للأخوة. وحصل بينهما أيضاً اتفاقٌ مكتوب، يُمجّد الصلات التاريخية بين الدولتين، ويتضمن، من جانب الأمير، تعهداً مشروطاً: إذا حصل العرب على المملكة الشاسعة التي وُعدوا بها خلال الحرب الكبرى، سيشجعون على استقرار اليهود في فلسطين.

لم يتحقق أي شيء من ذلك، بالتأكيد، ووحدهم المسترسلون

في أحلامهم ما زالوا يشعرون بالحنين إلى هذا الموعد الفائت. ولقد تطرقتُ إليه في هذا المقام للتذكير بأن هاتين الحركتين الوطنيتين برزتا بصورة متزامنة على الساحة الدولية، وأن ردة فعلهما الأولى كانت إيجاد أرضية تفاهم. ثم افترقت دروبهما، وتباينت مصائرها تبايناً مأسوياً. فالحركة الوطنية العربية، وبعد إحراز بعض النجاحات الباهرة، أجهضت بسبب هزيمتها العسكرية، ويبدو أنها عاجزة، منذ ذلك الحين، عن النهوض من كبوتها، ويدرك ورثتها ذلك إدراكاً تاماً، ما يفسر مرارتهم، وضياعهم، وسخطهم على أنفسهم، وعلى سائر الكون.

هل يجب أن نستخلص من ذلك أن الحركة الوطنية اليهودية التي استطاعت إقامة الدولة التي تطمح إليها، في أحسن حال، وأن ورثتها يشعرون بالرضا والطمأنينة؟ إن المتابعين عن قرب للحياة السياسية والفكرية في إسرائيل وفي دول الشتات يعلمون أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق. فلقد تجذر شكٌّ وجودي في الأذهان، وتبين أنه عميق وعنيد. ودون أن تكون طبيعته مماثلة لطبيعة الداء الذي يعانيه العالم العربي، إلا أنه يصبح، على طريقته، مخيفاً للغاية.

وعوضاً عن استعراض الأسباب المتعددة التي يجدها المعنيون بالأمر لذلك الجزع، سأتناول مباشرة المعضلة التي يتبلور حولها، وهي مسألة الأراضي المحتلة. فالإسرائيليون يتساءلون منذ استيلائهم

على الضفة الغربية في حزيران/يونيه عام ١٩٦٧: ماذا نفعل بها؟ ويكون الجواب عادة أنه لا بد من الانسحاب منها يوماً مقابل اتفاق سلام. وبالطبع، كانت تطرح على الدوام «تساؤلات ملحقة» لم يحصل إجماع حولها على الإطلاق: مع من نُوقِع السلام، وما هي شروطه؟ وما هي الأراضي التي يجب أن ننسحب منها، وما هي تلك التي يجب أن تبقى فيها؟ ماذا سيكون وضع الأرض الفلسطينية؟ أم مجرد «كيان حكم ذاتي» مع قوة شرطة لحفظ الأمن أم دولة حقيقية، تتمتع بالاستقلال الكامل، وبجيش بكل معنى الكلمة؟

كانت تلك التساؤلات شائكة أصلاً بما فيه الكفاية لكي تجعل أي آفاق للسلام بعيدة المنال جداً. وفي الواقع، رغم بعض المحاولات الواعدة أكثر من غيرها قليلاً، مثل اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، لم يحصل أي شيء إيجابي جداً، ولا أي شيء حاسم بالتأكيد، في العقود الأخيرة. ويرى الفلسطينيون أن جميع المقترحات الإسرائيلية ظهرت، ولأسباب وجيهة، مثل أوامر يفرضها المحتل؛ وهذا المحتل، نظراً لكونه في موقع قوة بالفعل، ومطمئناً لقدرته على البقاء في هذا الموقع، ليس على عجلة من أمره لتقديم تنازلات. فبوسعه أن يصبر مائة عام، لو اقتضى الأمر!

لقد قلت إن حرب الأيام الستة كانت مفاجئة بالنسبة إلى المنتصر أيضاً، وذلك لأنها شجعت بالضبط، لدى مختلف فئات السكان

الإسرائيليين، ظهور وانتشار هذه الحالة الذهنية التي تقول: ما الفائدة من الاستعجال؟ ولماذا نقوم بتنازلات؟ ومن يستطيع أن يضمن بأن الذين سيوقعون السلام مع إسرائيل سيحترمونه، أو أن من سيخلفونهم لن يدينوه؟ وفي مطلق الأحوال، ماذا بمقدور العرب أن يفعلوا؟ ألم تُدمر قوتهم العسكرية التي كان يعتقد بأنها مرهوبة الجانب بشدة في أقل من أسبوع؟

لا يمكن إبرام «سلام الشجعان» إلا بين خصوم يتبادلون الاحترام. ولقد قوّضت المدة الوجيزة التي استغرقتها حرب عام ١٩٦٧ هذا الاحترام، وأدت، ولردح طويل من الزمن، إلى تضاؤل فرص التوصل إلى تسوية عادلة وطوعية ودائمة.

ولقد لاحظ المؤرخون وعلماء الاجتماع الذين انكبوا على دراسة المجتمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة إلى أي مدى تدهورت فيه صورة العربي وثقافته. وأفضل ما يختصر هذا الموقف الازدراحي أن العمل غير المتقن يشار إليه عادة بعبارة «شغل عرب». ومن المؤشرات المعبرة الأخرى أن أعداد اليهود الذين يعتبرون أنه من المفيد تعلم اللغة العربية تتضاءل، حتى الذين كان أهلهم يتكلمونها بطلاقة؛ وعلى عكس ذلك، تتزايد أعداد الشباب الفلسطينيين الذين يدرسون اللغة العبرية ويتكلمونها بطلاقة.

ولن يصل بي الأمر إلى حد القول إن صورة العربي قبل حرب ١٩٦٧ كانت إيجابية لدى السكان اليهود، فهي لم تكن كذلك على

الإطلاق. والكثيرون ممن استقروا في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر لم يرمقوا السكان المحليين بنظرة ولم يكتثروا لما يفعله هؤلاء السكان أو لما يدور في ذهنهم من أفكار أو ما يخالجه من مشاعر. ولكن الأمور كان يمكنها أن تتحسن مع مرور الوقت، لا أن تتدهور. فاليهود الذين غادروا العراق أو سوريا أو لبنان أو المغرب أو اليمن كان يمكنهم أن يحافظوا على التراث اللغوي لبلدهم الأصلي، كما كان الحال بالنسبة إلى التقاليد الموسيقية أو تقاليد الطهي. ولكنهم لم يُشجّعوا على القيام بذلك، لا من جانب أبناء بلدهم الإسرائيليين اليوم، ولا من أبناء بلدهم العرب بالأمس. وفي المجمل، لم يحصل الكثير من التفاعل بين السكان العرب واليهود في العقود الأخيرة.

من الواضح أن الخيمياء المشرقية المأثورة لم تعد تفعل مفعولها. فحتى التقاربات النبيلة بالأمس تختفي شيئاً فشيئاً. ويتراءى لي أحياناً بأنني آخر شخص يتذكر أن موسى بن ميمون كتب دلالة الحائرين باللغة العربية.



من الصعب الجزم ما إذا كان انهيار الجسور الثقافية قد أدى دوراً مهماً في تقليص فرص السلام. وبالمقابل، لا شك في أن إنشاء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية شكل منعطفاً حاسماً.

ففي المراحل الأولى للاحتلال، كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي سيطر عليها حزب العمل، لا تريد تلك المستوطنات

«الهمجية»، وتردد أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام يوماً، واقتضى الأمر الانسحاب من الأراضي، فإن وجود عدد كبير من السكان اليهود سيُعقد الوضع، لأنه من المرجح بشدة أن يستلزم الأمر إخلاءهم بالقوة. وكان التحليل صائباً، ولكن السدّ هش، وسرعان ما تصدّع. وإذا كان لا بد من تحديد تاريخ لذلك الحدث، فسيكون هذا التاريخ ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٥. فقد استولى أعضاء حركة مسيحية على أرض تقع على تخوم ثلاث قرى عربية، لتأسيس «مستوطنة» يهودية عليها، أطلق عليها اسم «عوفرا». وأعطى الجيش تعليمات بمنع هذه المبادرات، ولو اقتضى الأمر بالقوة. وعلى الرغم من ذلك، فقد حصل في ذلك اليوم تردد عرف التشطّاء أن يستغلوه.

كانت السلطة دائماً في أيدي حزب العمل، ولكن حرباً صغيرة كانت تدور بين شخصيتين متنافستين: رئيس الحكومة، إسحق رابين، ووزير الدفاع، شيمون بيريز. كان الأول يريد أن يطرد المستوطنين، أما الثاني فقد طلب من الجيش عدم التدخل. وبالتالي، استطاعت عوفرا البقاء، ثم شُيّدت مستوطنة أخرى، ثم عشرات، فمئات المستوطنات الأخرى. لقد فُتحت ثغرة لم يبادر أحد إلى سدّها.

وبعد انقضاء سنتين على هذه الحادثة، خسر اليسار السلطة التي ظلّ ممسكاً بزمامها دون انقطاع، منذ قيام دولة إسرائيل. وأصبح مناحيم بيغن، الزعيم التاريخي لليمين القومي، رئيس الحكومة، ولم

يكن يرغب على الإطلاق في الوقوف بوجه الاستيطان الذي استمر، منذ ذلك الحين، وظلّ يتوسع، أحياناً بوتيرة بطيئة، وأحياناً أخرى بوتيرة متسارعة، حسب الظروف، إنما في إطار حركة تصاعدية باستمرار. وفي اللحظات التي أكتب فيها هذه السطور، يعيش أكثر من نصف مليون إسرائيلي في أراضٍ كانت عربية حتى حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وأياً كان الحكم الذي سيُطلق على هذا التطور، الذي يعتبره معظم الإسرائيليين مشروعاً ولكن بقية العالم تستكره استنكاراً شديداً، فما من شك بأن واقعاً جديداً قد تَكَرَّسَ، وهو يحدث تغييراً جذرياً في آفاق المستقبل. فالطريق إلى السلام الذي كان في الأصل ضيقاً وشديداً الوعورة، أصبح الآن مسدوداً. ومن الناحية النظرية، بوسع إسرائيل أن تسلك سبلاً مختلفة لحلّ مسألة الأراضي المحتلة. ولكن ما من سبيل من تلك السبل، إذا ما نظرنا إليها عن كثب، يسمح بالخروج من الطريق المسدود.

ويتمثل الخيار الأول في ترك الضفة الغربية للفلسطينيين وعودة المستوطنين. وكان هذا الأمر وارداً عندما كانت أعداد هؤلاء المستوطنين قليلة. أما اليوم فلم يعد الأمر كذلك، والحكومة الإسرائيلية التي ستعزز بإخلاء مئات الآلاف من مواطنيها اليهود تجاوزف بإشغال فتيل حرب أهلية.

والخيار الثاني، وهو بدوره نظري، يقوم على ضمّ الأراضي مع منح السكان العرب الجنسية. غير أن ذلك سيعني أن تتخلى إسرائيل عن هويتها اليهودية، وهو أمر لا يعقل، وأن تدخل في منافسة مع السكان الفلسطينيين على أرضية يضمن هؤلاء الفوز بها وهي الديموغرافيا.

والخيار الثالث هو ضمّ الأراضي دون منح العرب الجنسية، بل ومع حثهم على الرحيل ما وراء الحدود، كما حصل إبان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. ولكن، إذا اختارت السلطات هذا النهج، فستواجه معارضة شديدة وشرسة في قلب المجتمع اليهودي، وستبرر موقف الذين يتهمونها بأنها تمارس شكلاً من أشكال الفصل العنصري.

ويبقى أسهل خيار يمكن اعتماده، لأنه لا يتطلب أي مبادرة معينة، أو أي تحكيم بين الآراء المتعارضة، وهذا الحل هو الحفاظ على الوضع الراهن. الاحتفاظ بالأراضي من دون تغيير وضعها؛ الاستمرار إلى ما لا نهاية في الاحتلال من دون الإعلان على الملأ أنه نهائي؛ وهز الرأس ببلادة كلما اقترح رئيس أميركي جديد وساطته، ثم الانتظار بصبر أن يتخاذل وأن ترمى خطته الجميلة لإحلال السلام بدورها في سلة المهملات المخصصة لذلك.

لقد أثبت هذا النهج المتكرر نجاعته. لا ريب أن الاحتلال موضع نقد شديد في جميع أنحاء العالم، ولكن لا أحد في إسرائيل يستطيع تقديم حل بديل. وعبثاً تمّ البحث عن حلول، فلا أحد يعرف بأي طريقة

يمكن للحكومة، أياً كانت صبغتها السياسية، أن تحلَّ المعادلة وتخرج من الطريق المسدود. ولا شك في أن هذا ما يبرر أن الزعماء المؤيدين لحلٍّ عن طريق التفاوض، والذين لطالما استفادوا من تأييد شعبي حقيقي، أصبحوا الآن مهمشين. ولو وصلوا إلى سدة الحكم، فلن يدروا ما بإمكانهم فعله، والناخبون، بدوهم، يشعرون بذلك. ولذلك، انكمش «معسكر السلام» الذين كان قادراً بالأمس على حشد جماهير غفيرة.

سأظلُّ استحضراً ما جرى في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، غداة المجازر التي ارتكبت في أحياء صبرا وشاتيلا، قرب بيروت. فقد نكَّل أفراد ميليشيات لبنانيون، ينتمون إلى فصيل مسيحي، بالمدنيين الفلسطينيين بالتواطؤ الفاعل للجيش الإسرائيلي. وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من ألفي شخص قتلوا في هذه المجازر.

واستكر العالم بأسره، في الدول الغربية والدول العربية على السواء، ولكن شوارع تل أبيب شهدت أكثر التظاهرات الاحتجاجية الحاشدة والحاملة لمغزى. وقد أفيد عن أربعمئة ألف متظاهر، أي ما يزيد على إسرائيلي من أصل ثمانية.

وحتى المستهجنون لتصرف السلطات والقوات العسكرية لم يكن بوسعهم سوى الإعجاب بموقف اليهود. فالتظاهر ضد الإساءة المرتكبة ضد أنفسنا وبني قومننا أمر مشروع وضروري، ولكنه لا يدلُّ

بالضرورة على سمو أخلاقي رفيع؛ أما الاحتجاج بقوة ضد الإساءة التي يقرها بنو قومنا ضد الآخرين، فيكشف، بالمقابل، عن نبل عظيم، وعن ضمير أخلاقي متميز. ولا أعرف شعباً كثيرة كانت ستصرف على هذا النحو.

وللأسف، من غير الوارد اليوم أن ننظم تظاهرات حاشدة دعماً لمثل هذه القضية في إسرائيل، ما يمثل، على الصعيد الأخلاقي، سقوطاً لا يمكن إنكاره من المرتفعات الأخلاقية.

وربما لا يتعلق الأمر بهزيمة كبيرة ومذهلة مثل تلك التي يتعرض لها العالم العربي. ولكننا نشهد، في هذه الحالة وتلك، تهالكاً أخلاقياً وسياسياً مفاجئاً بشكل خاص، ومحبطاً بعض الشيء. فعندما يتحوّل ورثة أعظم الحضارات وحملة أكثر الأحلام كونيّة إلى قبائل شرسة ومتنقمة، كيف لا نتوقع الأسوأ بالنسبة إلى تنمة المغامرة البشرية؟

٧

لم أعرف إلا من خلال الكتب، وبعد مرور سنوات عديدة، ما جرى في ٢٠ نيسان/أبريل في الضفة الغربية. في تلك اللحظة، لم أسمع بما جرى. والحق يقال إن هواجس أخرى كانت تقض مضجعي، أكثر إلحاحاً، وأكثر مأسوية. فلقد وقعت مأساة، سترج بيلدي الأم في حرب لا نهاية لها، وتقلب، بين عشية وضحاها، حياتي وحياة أهلي - مجزرة شنيعة جرت أمام عيني، أمام عيني بكل معنى الكلمة، بما أننا حصلنا، أنا وزوجتي، على الامتياز التعميس بأن نكون شاهدي عيان عليها.

كان يوم الأحد ١٣ نيسان/أبريل. عدتُ فجراً من رحلة طويلة إلى آسيا. وقراءة الظهيرة، سمعت جلبة في شارعنا. كان أشخاص يركضون في جميع الاتجاهات، وعلت أصوات، مثل مشاجرة، بالقرب منا، خلف البناية التي نسكن فيها. ولكي نشاهد بصورة أفضل ما يجري، انتقلنا إلى غرفتنا التي تطل واجهتها الزجاجية الكبيرة على «مفرق المراية»، الذي يحمل هذا الاسم، لأنه قد وضعت فيه لوحة محدبة تسمح برؤية السيارات التي تصل، أحياناً بسرعة جنونية، من

زوايا مخفية. كانت حافلة حمراء وبيضاء متوقفة، وحولها بعض المسلحين الذين يبدو أنهم اعترضوا سبيلها. كانوا يتجادلون مع أحد الركاب الذي يقف في ركن الباب. ولم يكن بمقدورنا أن نسمع ما يقال، بما أننا على بعد ثلاثين متراً من المشهد، ولكننا نتبين نبذة الحديث واحتدام التوتر.

وفجأة، سُمع أزيز الرصاص. انكفأنا للاحتماء خلف جدار غرفتنا. ثم، عندما توقف إطلاق النار، بعد عشرات الثواني القليلة، اقتربنا مجدداً من النافذة. كانت الجثث الهامدة متشرة عند المفرق. لم ألمح جميع الضحايا، فبعضهم قد قتلوا من دون أن يتمكنوا من التراجع من الحافلة. ويذكر رواية تاريخ الحرب اللبنانية عادة سبعة وعشرين قتيلاً، كلهم فلسطينيون تقريباً. ويجمعون على القول إن «حادثة الباص» تدلُّ على بداية النزاع، وإن كانت بوادرها موجودة منذ بعض الوقت. إنني أؤكد ذلك، لأنني عشتُ وشاهدتُ من قرب أحداث تلك الفترة: كانت تلك المجزرة تمثل بالنسبة إليّ صدمة، وفي نواحٍ منها، لغزاً، ولكنها لم تكن مفاجأة حقاً. فجميع أطراف النزاع كانت قد اتخذت مواقعها أصلاً، متربصة، متأهبة مع سلاحها؛ ولو لم تندلع تلك الشرارة، لكانت اندلعت غيرها.

دخل بلدي الأم، منذ حرب عام ١٩٦٧ مع أنه لم يشارك فيها، في فترة طويلة من الاضطرابات، لن يُقدَّر له أن يخرج منها. فبحكم تكوينه

الطائفي وضعف مؤسساته، كان يمثل الحلقة الأضعف في الشرق الأوسط، ولقد دفع الثمن غالياً.

غداة النكسة العربية، حاولت الحركة المسلحة الفلسطينية التي كانت قد نشأت وراحت تسعى لإيجاد قاعدة خلفية لها لخوض معركتها أن تستقرّ في بلدين مجاورين لإسرائيل: لبنان والأردن. وكان الأردن يمثل، وفق معايير عديدة، الحلّ الأمثل. فسكانه نصفهم فلسطينيون؛ ولديه شريط حدودي طويل مع الدولة العبرية؛ وهو يقع على تخوم الضفة الغربية، ما يُسهّل الاتصالات بالمقاتلين في الداخل، وعمليات التوغل.

ولكن «الملك الصغير» حسين أثبت صرامته وحزمه. كان لا يمانع إعطاء الحركات الفلسطينية بعض المساحة، إنما ليس بقدر السماح لها بأن تصبح دولة داخل الدولة. وتوصّل شيئاً فشيئاً، بفضل اللجوء إلى القسوة حيناً وإلى التسوية حيناً آخر، والتقلّب بين المواجهة والمهادنة، إلى تغيير موازين القوى لمصلحته.

وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ الذي أطلق عليه البعض منذ ذلك الحين، تعبيراً عن الحداد، اسم «أيلول الأسود»، شنّ حملة عسكرية واسعة لاستعادة السيطرة على الإقليم. واضطر الفدائيون الذين عجزوا عن مواجهة جيش نظامي موالٍ للملك ومجهّز تجهيزاً مكيناً إلى التقهقر. وطلب زعيمهم، ياسر عرفات، الذي كان قد برز تَوّاً

على الساحة الدولية وما فتئت شعبيته تتعاظم، إلى الرئيس عبدالناصر التدخل شخصياً لانتشاله من هذا المأزق. فعقدت قمة استثنائية لرؤساء الدول العربية في القاهرة. وشهدت القمة مفاوضات ليلية مطوّلة، ووعوداً، وتهديدات، وأبواباً تُصَفَّق، أعقبتها مصافحات تفتقر إلى الصدق.

وفي اليوم الأخير من هذا المؤتمر المضني، توفي الرئيس المصري بنوبة قلبية، في الوقت الذي كان يتنقل دون كلل بين مقرّ إقامته والمطار لاصطحاب ضيوفه.

وقبل ساعات، استطاع أن يحمل نظراءه على إبرام اتفاق يضع حداً للمعارك، ويعترف للفلسطينيين، بعبارات غامضة، بالحق في مواصلة معركتهم ضد إسرائيل بجميع الوسائل. ولكنه فعل ذلك فقط لكي يحفظوا ماء الوجه. فعلى الأرض، كان العاهل الأردني قد حقق انتصاراً ساحقاً. ولن يصبح بلده بعد اليوم قاعدة خلفية للمقاومة المسلحة.



وستشهد أهداف الفدائيين تجاه لبنان مصيراً مختلفاً كل الاختلاف.

في البداية، كانوا يعتقدون أن هذا البلد لن يكون بالنسبة إليهم سوى قاعدة مكتملة، يمكنها المساهمة في الضجة الإعلامية حول أنشطتهم، إنما ليس في الأنشطة نفسها. كان لا يقع بمحاذاة الضفة

الغربية، واللاجئون الفلسطينيون لا يمثلون فيه سوى نسبة ضئيلة من السكان.

كما أن طابعه المعقّد يضرب به المثل. فما السبيل إلى شقّ سبيل وسط كل هذه الطوائف والفصائل والتكتلات والزعامات التقليدية؟ غير أن عرفات ورفاقه سرعان ما أدركوا أن هذا الطابع المعقّد لن يقف حجر عثرة أمام طموحاتهم بل سيتيح لهم، على العكس، فرصاً غير محدودة إذا ما استطاعوا المناورة بذكاء.

عندما يشار إلى التعقيدات التي يصعب سبر أغوارها للحياة السياسية اللبنانية، لا يشار دائماً إلى أن الطائفة المسيحية المارونية التي يجب أن ينتمي إليها إلزامياً كل رئيس جمهورية، تتمتع أيضاً، منذ الاستقلال، بمنصب هام آخر، هو منصب قائد الجيش. ولقد تولى الجنرال شهاب الذي سبق ذكره على تلك الصفحات، منصب الرئاسة لدى الخروج من أزمة حادة؛ وفي العقود الأخيرة، ولشدة ما ترابط المنصبان، درجت العادة على انتخاب جنرالات لتولي رئاسة البلاد.

وستكون هذه الممارسة الغربية عابرة على الأرجح. ولكن من الصحيح أن المؤسسة العسكرية لطالما اعتبرت، عن حق أو عن باطل، بمنزلة معقل للموارنة، ولقد لعب هذا الانطباع دوراً بارزاً خلال الفترة الحاسمة التي كانت الحركات الفلسطينية تسعى فيها للاستقرار في لبنان. فلقد كان مسلمون كثيرون يشعرون في تلك الفترة بريبة شديدة تجاه الجيش الوطني، ويلومونه على عدم مشاركته في

الحرب إلى جانب الجيوش العربية الأخرى. وتساءل أحد السياسيين آنذاك بسخرية: «أكانوا يريدون أن يتعرّض بلدنا كذلك للاجتياح والاحتلال؟». ولكن من الصحيح أن عدم مشاركة لبنان في الحرب ضد إسرائيل، وسط مناخ المرارة والسخط الذي كان سائداً غداة الهزيمة، اعتبر، في بعض الأوساط، موقفاً ينمُّ عن اللامبالاة بالقضية العربية، إن لم نقل فراراً وخيانة.

ولذلك، عندما ظهر فدائيون مسلحون في شوارع بيروت وفي بعض المناطق الأخرى من البلد معلنين عزمهم التكنيل بالعدو، تماهى قسم من السكان معهم وقَدَّم لهم المساعدة. واضطرت السلطات اللبنانية للإذعان، لا لأنها توافق على وفود هؤلاء المقاتلين، ولا لأنها تقلِّل من شأن الخطر الذي يتعرّض له البلد بقدمهم، بل لأنها تشعر بنفسها غير قادرة على الحيلولة دون حدوث ذلك.

في نظام قائم على الطوائف، تتعرّض السلطة السياسية للشلل في حال عدم التوصل إلى تسوية. ولم يتم التوصل إلى تسوية بشأن مسألة الفدائيين، حتى في صفوف الجيش. لا شك أن الموارد كانوا ممثلين بشكل أفضل قليلاً من غيرهم في هيئة أركان الجيش، ولكن المؤسسة كانت بالمجمل على صورة المجتمع، تخترقها الصدوع الفئوية والإيديولوجية نفسها، وقد تتعرض لخطر الانهيار إذا انخرطت في معركة لا تحظى بالإجماع.

وبسبب هذه الهشاشة المعيقة، سارعت الحكومة اللبنانية، منذ

المواجهات الأولى مع الفدائيين، إلى القبول بما رفضه العاهل الهاشمي حتى النهاية، وهو معاهدة مبرمة رسمياً تسمح للحركات الفلسطينية المسلحة بممارسة أنشطتها انطلاقاً من أراضي لبنان. وسيظل الاتفاق الذي أبرم في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وصدق عليه بصورة عمياء مجلس النواب الذي رفض إطلاعه على بنوده السرية، في سجلات التاريخ نموذجاً لما يجب أن تتفادى دولة توقيعها إذا ما شاءت أن تصون سيادتها وسلمها الأهلي. ونصّ هذا الاتفاق على أن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة على كامل الأراضي الفلسطينية ستصبح من الآن فصاعداً تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه المنظمة ستمتع بحرية شنّ عملياتها المسلحة ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

من المشروع تماماً، في المطلق، بالنسبة إلى حكومة، الارتباط بمعركة تعتبرها عادلة، وتقديم مساعدتها لمن يخوضونها. أما عندما يُزجُّ ببلد صغير وضعيف وهش، لا يشبه بروسيا أو إسبرطة، في المعركة من دون أن يكون قد قرر من تلقاء نفسه ما إذا كان يريد الانخراط أو عدم الانخراط فيها، وفقط لأن بلداناً أخرى أو كيانات سياسية أخرى تفضل أن يتلقى هذا البلد الضربات، فلا يعود ذلك مشروعاً أو مقبولاً على الإطلاق.

وهذا ما حصل بالضبط لبلدي الأم. فلقد دُفع به بعنف نحو فوهة

البركان. ولم يحصل حتى على العزاء بأن ينظر إليه كضحية بريئة، وذلك بسبب وجود فصائل محلية، في كل مرحلة من محتته، يسارية ويمينية، في أوساط المسيحيين والمسلمين على السواء، تساند المعتدين. ذلك هو الثمن الذي اضطررنا لدفعه، أنا وأبناء بلدي، لأننا عجزنا عن بناء وطن.

كان اتفاق القاهرة قد أصبح سارياً عندما طردت المنظمات الفلسطينية من الأردن. ولذلك، استطاعت أن تنتقل دون إبطاء إلى بيروت التي أصبحت فوراً، ولحوالي اثني عشر عاماً، عاصمتهم وعاصمة الدولة اللبنانية على السواء. ففيها يقيم مسؤولوهم، بدءاً من عرفات، وإليها تأتي الوفود الأجنبية التي تتصل بهم، وفيها تجتمع هيئاتهم القيادية، ومنها تصدر بياناتهم العسكرية وتصريحاتهم السياسية.

أصبحت المدينة الممرّ الإلزامي للصحافة الدولية وأجهزة استخبارات العالم بأسره. صارت تعجُّ بالعملاء المزدوجين، والدبلوماسيين المزيّفين، والنشطاء والمغامرين الذين يتسلّلون إلى المنظمات الفلسطينية، ويتجسّسون عليها، ويتطفّلون عليها أو يدورون في فلكها. وكم من مرة سمعت، منذ ذلك الحين، بأن هذا الفصيل العسكري أو ذاك من الغرب أو من الشرق قد خاض معاركه الأولى في لبنان في تلك السنوات! لم تكن بعد مرحلة العمليات الانتحارية

الإسلامية المنحى، ولكنها كانت مرحلة العمليات الاستعراضية لخطف الطائرات، والمجموعات الصغيرة التي تنتمي إلى اليسار المتطرف، مثل الجيش الأحمر الياباني، أو جماعة بادر- ماينهوف، أو المنظمة السرية التي تطلق على نفسها اسم «أيلول الأسود».

سيكون من باب التلطيف القول إن بلدي قد جلب لنفسه المتاعب بانفتاحه هكذا على جميع الرياح، وجميع الأنواء. فمن جانب الإسرائيليين، كانت سلسلة طويلة من العمليات الانتقامية العنيفة، التي توجت باجتياح كبير لأراضيه وصولاً إلى بيروت؛ ومن جانب الدول العربية، كانت تدخلات متواصلة أدت إلى تفكك البلد، واستنزافه، قبل وضعه، طوال ثلاثة عقود، تحت وصاية دمشق. ولا ننس، بالطبع، الحروب الداخلية التي لا نهاية لها، وقد شاركت فيها أطراف كثيرة، واتسمت، في جميع المراحل، بطابعها المدمر والقاتل. ولقد سقطت مئات آلاف الضحايا، وتدمر الاقتصاد عملياً، وتعطل تقدم المجتمع لفترة طويلة.

لقد رسمت لوحة أشبه بيوم القيامة عن لبنان في تلك السنوات، ولا بد لي من توضيح كلامي، لأن الأمر لم يقتصر على قوافل عناصر الميليشيات، ومعسكرات التدريب، وشبكات الجواسيس. فلقد جاء أيضاً، بمعية الفدائيين، باحثون وأدباء وناشرون ومخرجون سينمائيون ومسرحيون ومطربون، كانوا فلسطينيين بأغلبهم إنما كذلك سوريين

أو عراقيين أو سودانيين أو مغاربة، أسهموا في ازدهار الحركة الفكرية التي أعقبت نكسة عام ١٩٦٧.

ويحكم وجودهم، وما ترتب عليه من توترات ذهنية وعاطفية، سيشهد دور بيروت بوصفها عاصمة فكرية وفنية للعالم العربي ازدهاراً مذهلاً.

٨

شاءت المصادفات أن أبدأ حياتي المهنية كصحفي في الأشهر الأولى من عام ١٩٧١، في الفترة التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تستقر في مدينتي الأم، وتجعل الأضواء الكاشفة تُسلط عليها لسنوات عديدة. كنت في الثانية والعشرين من العمر، أعمل في واحدة من أبرز الصحف اليومية في البلد، صحيفة النهار، وأتمتع لذلك بموقع مراقبة لا يضاهي.

في أروقة الصحيفة، كان يتقاطر أشخاص لن تسنح لي فرصة لقائهم لو كنت أعيش في بلدان أخرى أو في عصر آخر. ففي المصعد، كنت أصادف أحياناً سفير ألمانيا أو سفير الجزائر أو سفير الاتحاد السوفياتي، ثم مطراناً أورتوذكسياً، أو زعيماً انفصالياً إريترياً، أو عقيداً سابقاً في الجيش اللبناني قد نال العفو وأفرج عنه بعد الحكم عليه بالإعدام لمحاولة تدبير انقلاب على الحكم. ولدى دخولي القاعة الصغيرة التي أنقاسمها مع ثلاثة محررين آخرين، غالباً ما كنت أشاهد مراسل صحيفة غارديان أو صحيفة لوموند، أو المراسل الخاص لمجلة دير شبيغل أو لمجلة نيوزويك، يتهامون مع زملائي، ويأتون

لتسقط الأخبار، أو يريدون التحقق من صحة الإشاعات التي تناهت إلى مسامعهم.

ومن بين الزائرين الذين كانوا يترددون بانتظام على هيئة التحرير كمال ناصر، المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد ولد في الضفة الغربية لأسرة مسيحية بروتستانتية، وكان صحفياً بدوره وشاعراً، ونائباً سابقاً في مجلس النواب الأردني، ولقد كلفه عرفات بتلميع صورة المنظمة في الصحافة الدولية، وكان يؤدي مهمته بنجاح. وفي مدة وجيزة، استطاع أن يعطي عن الحركة الفلسطينية صورة يمكن التعرف إليها، إنسانية، وظريفة، وصوتاً نقياً لا يشبه في شيء صوت الأبواق الدعائية الخالصة. كان يحسن التخلي عن اللغة الرسمية الجافة لاستحضار سنوات دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت أو لإلقاء قصيدة من قصائده في مقاهي باريس. ولقد سمعته حتى يمدح بحماسة شهامة الملك حسين، مع أن هذا الأخير كان في تلك الفترة العدو اللدود للفلسطينيين. كان يقول عنه، ويقوم بحركة تنمُّ عن العجز: «لقد سفك دماءنا، ولكنني لا أقوى على كرهه!». وكان المراسلون الأجانب يقدرونه، لا سيما وأنه يتكلم الإنكليزية بطلاقة شديدة. ولقد درّس أصلاً بهذه اللغة، في بداية حياته المهنية، في القدس، في مدرسة تابعة للإرساليات.

كنت أصغي إليه دائماً باهتمام شديد ومتعة حقيقية، حتى عندما يلتزم بدوره كمتحدث رسمي. إلا أنني لا أدون ملاحظات، ولا أسعى

إلى نقل كلامه. ففي الصحيفة، كنت لا أهتم بالشؤون الفلسطينية أو بالشؤون اللبنانية، ولا بكل ما يتعلق بالعالم العربي. فلدى صحيفة النهار فريق كبير من أصحاب الكفاءات يهتمون بهذه الملفات. ولكل بلد مهم اختصاصيوه المكروسون الذين يتابعون أحداثه الجارية عن كثب، ويزورونه بانتظام، ويعرفون قاداته، ووجوه المعارضة فيه، وجميع المصادر الموثوقة.

أما المجال الذي كنت أعمل فيه فكان شاسعاً وهامشياً على السواء. إنه شاسع لأنه يغطي مبدئياً الكوكب بأسره باستثناء العالم العربي؛ ولكنه هامشي نظراً إلى أن القراء يهتمون أولاً بالأحداث المحلية، تلك التي يمكن أن تؤثر في حياتهم وحياة المقربين منهم. وكانت صحيفة يومية تهتم بسمعتها ملزمة بالضرورة بالحديث عن حرب فيتنام، والمعركة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وثورة القرنفل في البرتغال، والانقلاب العسكري في شيلي، أو الانتفاضة العسكرية ضد إمبراطور إثيوبيا. ولذلك، كانت الصحيفة تشجع شغفي بهذه البلدان النائية، وتحثني أحياناً على زيارتها لمعرفة من قرب. ولكن العالم الرحب لم يكن يشغل عادة، من حيث عدد الصفحات، سوى حيز متواضع.

لم يكن من المفترض بي بالتالي أن أغطي الأحداث التي تجري من حولي، وكنت قانعاً بهذا الدور، دور المراقب الصامت.

وفي بعض المرات النادرة، تشتد وطأة الأحداث على هيئة التحرير فيستعان بجميع الأقلام، ومن بينهم قلمي.

ولقد برزت حالة طارئة من هذا القبيل في ليلة ٩ إلى ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٣. كنت عائداً من سهرة لدى بعض الأصدقاء عندما سمعت، عبر الإذاعة، أن أحداثاً خطيرة قد وقعت. كانت الأنباء غامضة ومجزأة. يقال إنه قد حصلت هجمات إسرائيلية في بعض أحياء المدينة، ولكن لم تعرف بعد أهدافها. فذهبتُ على الفور إلى الصحيفة التي كانت تسودها جلبة الأزومات الكبرى. كانت الساعة ربما الثالثة فجراً، وبدأت تصلنا معلومات أوضح بقليل. ويبدو أن كتيبة كبيرة من عناصر الكوماندوس الإسرائيليين قد وصلت بحراً، ثم تفرقت إلى مجموعات قامت بشن هجمات على أهداف مختلفة، في ثلاثة أحياء أقله من العاصمة، قبل انسحابها عبر البحر.

وبعد دقائق معدودة، علمنا، بواسطة بيان للإذاعة الوطنية، أن هجوماً قد وقع في المنطقة الغربية من العاصمة، قرب شارع فردان، استهدف مجموعة من المباني التي يسكن فيها قادة فلسطينيون. وقيل إن اثنين منهم قتلوا، وإن شخصاً ثالثاً، هو كمال ناصر، قد اختطف.

قرر مصوّر النهار الشهير، سام مزمانيان، الذي يعمل كذلك لجساب وكالتين أميركيتين رئيسيتين هما أسوشيتد برس ويونيتد برس، أن يذهب فوراً إلى مكان الحدث، وطلب مني أن أرافقه.

في أسفل المباني التي تعرّضت للهجوم، تجمّع الناس، ومن بينهم فدائيون مسلحون وجيران بلباس النوم ومارة. قال لي أحدهم أن أنتبه لأنه يوجد على الأرض، فيما يبدو، عبوات لم تنفجر. وأعطاني آخر مصباحاً يدوياً لأن التيار الكهربائي قد انقطع، والسلام كانت معتمة. ودلّني آخر إلى الطابق الذي يسكن فيه المتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية، وهو الطابق الثالث.

كان باب الشقة مفتوحاً على مصراعيه، والشظايا منتشرة في كل مكان. دخلتُ بحذر، ولحقني على الفور سام الذي توقف وهو يصعد السلالم لالتقاط صور عميقة الأبعاد. كان المكان يبدو خاوياً. ولكن، فجأة، تبيّنتُ، تحت طاولة كبيرة، هيئة جسد. لم يلمحه على ما يبدو الأشخاص الذين سبقونا. قرّبتُ المصباح. كان هو، كمال ناصر، ممدّداً على ظهره، مكتف اليدين، وتحت شفته السفلى أثر رصاصة. ولشدة العتمة، لم أستطع أن أتبين ما إذا كان قد أصيب برصاصات أخرى.

كنت مستغرقاً في تأمل متأثر وساهم عندما وضع رفيقي المصوّر يده على كتفي. كان يريد أن أبتعد لكي يتمكن من التقاط صورة. ولدى عودتي إلى الصحيفة، سارعت إلى تصوير المعلومات التي انتشرت في تلك الليلة. «لم يُختطف، بل قُتل. ولقد عثرت على جثته تحت طاولته، وسط العتمة. سام لديه الصور، وهو يقوم بتظهيرها».

وستعلم، بعد سنوات عديدة، أن عملية نيسان/ أبريل ١٩٧٣ قادها إيهود باراك، الذي سيصبح رئيس حكومة إسرائيل لاحقاً، متكرراً بزي امرأة، ومعتماً باروكة بنية. وكانت الخطة تهدف إلى افتعال مشهد غرامي في سيارة، لكي يقترب الحرس المنتشرون في الشارع من النافذة فتسنى تصفيتهم بهدوء قبل أن تصعد المجموعة السلالم.

قبل شهرين من الحادثة، استأجرت كاتبة أميركية في السابعة والثلاثين من العمر شقة في المجمع السكني نفسه. كانت تؤلف كتاباً مستلهماً من حياة الليدي هيوستن ستانهوب، المغامرة الإنكليزية الذائعة الصيت في المشرق، حيث أقامت لسنوات عديدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد جمعت الكاتبة الشابة كمّاً هائلاً من الوثائق، كانت تكوّمها على الطاولة التي تكتب عليها، الموضوعة قرب النافذة؛ ومن موقعها، تستطيع أن ترى، قبالتها بالضبط، على بعد أمتار قليلة منها، الطاولة التي يجلس إليها كمال ناصر للكتابة. ولن تكشف سوى بعد مرور أربعين عاماً قصتها الحقيقية - إنما ليس اسمها الحقيقي حتى الآن - في كتاب يحمل عنوان: يا عيل، مقاتلة للموساد في بيروت. وستروي فيه أن رؤساءها، وسعياً لإضفاء مزيد من المصداقية على شخصيتها المستعارة، أرسلوها للتدرب بضعة أيام لدى مؤرخ حقيقي، اسمه شبتاي تيفيت، مؤلف سيرة موسى دايان وعدة كتب عن دافيد بن غوريون؛ ولم تقصده ليعلمها الكتابة، فستقول إنها لم تكن تشعر بنفسها قادرة على ذلك، إنما لكي يعلمها

أن تتظاهر: كيف تنشر الصفحات على مكتبها، كيف ترتب أقلامها، ماذا ترمي في سلة مهملاتها، وكيف تتحدث إلى الغرباء عن نشاطها الأدبي. كانت تحضيرات متأنية لمهمة في غاية البساطة: مراقبة المسؤولين الفلسطينيين من خلال النافذة للتحقق من وجودهم في شقتهم عندما سيأتي الكوماندوس الإسرائيلي لاغتيالهم.

في ذلك المساء، بتاريخ ٩ نيسان/ أبريل، وجّه ضابط في الموساد، كان في زيارة عابرة إلى بيروت متخفياً كسائح، دعوة إلى «ياغيل» لاحتساء كأس عند الساعة مساء في حانة أحد الفنادق الكبرى. سألتها: «هل جيرانك في البيت؟». أجل، الثلاثة».

لو كان جوابها مختلفاً، لاتصل الرجل بمعارفه من أجل تأجيل الهجوم.



وبسبب شهرة الضحايا الفلسطينيين والطابع العجيب للعملية الإسرائيلية، تعرّض لبنان لهزة قلما شهد مثلها حتى ذلك الحين. فاندلعت أزمة حكومية خطيرة على الفور. وطلب رئيس الوزراء، صائب سلام، استقالة قائد الجيش، وقدم استقالته عندما رفض رئيس الجمهورية، سليمان فرنجية، أن يلبي طلبه.

كان الأمر لا يخلو، بالطبع، من لعبة سياسية طائفية لبنانية بامتياز،

بما أن سلام مسلم سني وفرنجية مسيحي ماروني، مثل العماد قائد الجيش، موضوع الخلاف. ولكن ثمة معضلة أيضاً، تتجاوز تلك الخلافات، وتقض مضجع جميع المهتمين بمصير البلد.

وغني عن القول إن جيشاً وطنياً، من المفترض به أن يذود عن أرض الوطن، يكون في موقف لا يحسد عليه حين تصل فرقة كوماندوس للعدو ليلاً، وتهاجم أهدافاً في ثلاثة أو أربعة أحياء مختلفة، ثم تنسحب من دون أن يعترض أحد سبيلها. كان البلد بأسره يشعر بالمهانة، ويلوم جنوده. ألم يكن يجدر بهم أن يطلقوا بعض العيارات النارية، حفاظاً على شرفهم؟

لا شك في ذلك. غير أن ثمة جانباً مختلفاً من المشكلة لا يمكن التغاضي عنه: فلقد جرّد اتفاق القاهرة الجيش اللبناني من جزء من صلاحياته إذ سمح للفلسطينيين بشنّ عمليات عسكرية انطلاقاً من الأرض التي من المفترض به أن يحمي ترابها. هل يمكن بصورة مشروعة أن تُلقى على عاتق المؤسسة العسكرية مسؤولية تنفيذ عمليات انتقامية لما جرى وقد مُنعت من صدّ الاعتداءات التي تسببت بها؟ إنهما مهمتان متكاملتان، متلازمتان، ملقيتان على عاتق جيوش العالم؛ وعندما تُجرّد هذه الجيوش من إحدى المهمتين، من الصعب أن يطلب إليها أداء المهمة الأخرى.

وفي ما يتجاوز هذا السجال حول المؤسسة العسكرية وواجباتها

وصلاحياتها، أصبح جلياً أن الدولة اللبنانية غير قادرة على الخروج من المعضلة التي تتخبط فيها، والتي تُحولها إلى ساحة مواجهة والضحية الثانوية للاشتباكات الدموية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وبدأت تتشكّل ميليشيات لدى عدة طوائف في البلد، وراحت ترسانات الأسلحة تتكدّس، وبرز في الساحة زعماء جدد، يرددون خطاباً لم يكن معروفاً حتى ذلك الحين: بما أن لا يقدر على ما يبدو أن يؤدي مهمته، سيؤديها «المواطنون» أنفسهم. ولكن «المواطنين» المذكورين لا يتشاطرون جميعاً النظرة نفسها للأمر. رأى بعضهم أن المهمة التي يجدر بالجيش أن يؤديها، هي التصدي لإسرائيل، بأي ثمن. واعتبر بعضهم الآخر أن مهمته تقتضي التصدي للفلسطينيين.

كان الفريق الأول موجوداً لدى طوائف المسلمين والأحزاب اليسارية، فأطلقت عليهم، لبعض الوقت، تسمية غريبة «المسلمون التقدميون»؛ وكانوا يعربون عن عزمهم على حماية المقاومة الفلسطينية من جميع الذين يسعون إلى خنقها أو عرقلتها؛ وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، بدورها، تقدّم لهم السلاح والمال والتدريب العسكري.

أما الفريق الثاني فكانت رأس حربيته أحزابٌ نشأت لدى الطوائف المسيحية؛ وكانت ترى في وجود الجيش الفلسطيني تهديداً للبلد، وتتمنى أن تضع له حداً. وراح أفراد الميليشيات التابعة لهذا الفريق يتدربون تدريباً مكثفاً على حمل السلاح، مع العلم أن قواتهم ليست كافية، وأنهم سيحتاجون إلى حليف قوي.

أي حليف بوسعهم أن يتوجهوا إليه؟ فكر بعضهم في إسرائيل. ولكن هذا الحل، آنذاك، لم يلقَ الكثير من المؤيدين. وفي مرحلة لاحقة، سينظر في هذا الحل، لفترة وجيزة، تحت رعاية بشير الجميل، وستكون نهاية ذلك مأساة مزدوجة: اغتيال الرئيس الشاب المنتخب، ثم مجزرة صبرا وشاتيلا.

وفي الحال، سيطغى خيار آخر، ويحمل، بدوره أيضاً، نصيبه من المآسي. كان حلاً يروج له الرئيس فرنجية ولا يثير الكثير من الحماسة لدى الزعماء الموارنة الآخرين، ولكن معظمهم يرون فيه أهون الشرين: فعوضاً عن التورط مع إسرائيل، والمجازفة على هذا النحو بالتعرض للإقصاء في العالم العربي، أليس من الأفضل أن يتولى «بلد شقيق» هو سوريا مهمة «كبح جماح» الفدائيين؟

لم يكن يخفى على أحد أن عرفات والرئيس الأسد يتبادلان الكراهية الشديدة. ولا يعزى ذلك إلى تناقض الشخصيتين فحسب، بل كذلك إلى خلاف استراتيجي كبير.

كان الهم الدائم لزعيم منظمة التحرير الفلسطينية، طوال معركته، أن يكون «قرار» الفلسطينيين بأيديهم، وألا يستطيع أي قائد عربي، أياً كان، أن يتحدث باسمهم. أما الرئيس الأسد، فكان يعتبر، على عكس ذلك، أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة العربية برمتها، «من المحيط إلى الخليج». كان موقفاً مبدئياً يشكل ركيزة لهدف استراتيجي أساسي للرئيس السوري، وهو التمكن من التفاوض مع القوى العظمى،

ممسكاً بيده «الورقة» الفلسطينية، التي تمثل، في هذا النزاع، ورقة رابحة رئيسية.

وأنشأت دمشق، للحصول على تلك الورقة، شبكة من المنظمات المالية للنظام السوري، ترؤّج في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وفي قلب فتح، الحركة التي أسسها عرفات، لمقولات الأسد. فإذا تسنى لهذا الأخير أن يضع لبنان تحت وصايته؛ وإذا تسنى له أن يصبح حاكماً في هذا البلد، وراعياً للفلسطينيين واللبنانيين على السواء، وحامياً لبعضهم ضد بعضهم الآخر، فسيجد نفسه في موقع قوة في أي مفاوضات تُعقد حول الشرق الأوسط.

وعندما ذهب بعض القادة اللبنانيين يطلبون من دمشق إذا كان من الممكن أن تساعد على الخروج من الرمال المتحركة التي يغرقون فيها، شتّف كلامهم آذان الرئيس الأسد. كانت الفرصة أئمن من أن تُفوّت، ولن يتردّد في اغتنامها. فدخلت القوات السورية بقوة إلى البلد، وحين حاول عرفات وحلفاؤه «المسلمون التقدميون» مواجهتها، تعرّضوا لهزيمة نكراء.

وفي المنطقة المسيحية التي كنت أعيش فيها في تلك الفترة، كان الكثيرون يُهلّلون للجيش السوري الذي «حرّرهم» أخيراً من الميليشيات الفلسطينية. وبدأ آخرون يتساءلون عما سيكون في وسعه يوماً أن «يحرّرهم» يوماً من الجيش السوري.



وفي اليوم الذي غادرت لبنان أثناء الحرب على متن باخرة،
في حزيران/يونيه ١٩٧٦، كانت جميع أحلام مشرقي الأم قد ماتت
أو تحتضر. احترق فردوس أمني وفقد فردوس أبي كل ما يذكر بألقه
الغابر. ووقع العرب في فخ هزائمهم، والإسرائيليون في فخ عملياتهم
العسكرية، وعجز هؤلاء وأولئك عن إنقاذ أنفسهم.

لم أستطع بالطبع أن أفطن إلى أي مدى ستكشف المآسي في
منطقتي الأم عن طابعها المعدي، وبأي عنف سيتشتر تقهقراها المعنوي
والسياسي في أنحاء العالم. غير أنني لم أفاجأ تماماً بما جرى. فلقد
أبصرتُ النور على حافة الصدع، ولا أحتاج إلى كنوز من التبصّر
للإحساس بأننا كنا نقترّب بخطى حثيثة من شفير الهاوية.

كان يكفيني أن أظّل مفتوح العينين، مصحياً السمع للتصدعات.

ثالثاً

سنة الانقلاب الكبير

كما ينضج المستقبل في الماضي
يتعفن الماضي في المستقبل -
إنه مهرجان كتيب من الأوراق اليابسة.

آنا أخماتوفا (١٨٨٩ - ١٩٦٦)،

قصيدة بلا أبطال

كانت المأساة التي يطلق عليها العرب اليوم ببساطة اسم «سبعة وستين» منعطفاً حاسماً على طريق الشقاء والضيق. ولكنها لا تبرر كل ما جرى. كان بالإمكان أن تتحسن الأمور، وأن يُسَلِّكَ منعطفٌ آخر، بعد بضع سنوات، لصعود المنحدر من جديد. ولئن استمر الانحراف، بل واشتدَّ، فذلك بسبب ظاهرة تاريخية أخرى، أوسع نطاقاً، وأكثر امتداداً من الناحية الزمنية، وليست، بالمعنى الحقيقي للكلمة «حدثاً» من بين أحداث أخرى.

والتسمية التي تتبادر إلى ذهني تلقائياً هي بالأحرى «متلازمة» بأكثر المعاني أصالةً للكلمة وأقدمها، أي المكان الذي تسلكه دروب كثيرة معاً في الاتجاه نفسه. وفي الواقع، سأسعى في الصفحات التالية إلى تناول جملة من الأحداث تنبثق من عدة قارات وميادين متعددة، ولكنها تشترك في الاتجاه نفسه، ولقد دفعت بعض الشيء «ركب» البشر في الطريق الذي هو اليوم طريقها.

عندما نجهد لإدراك سبب تطور حالة على هذا النحو أو ذاك، كثيراً ما نترع إلى الغوص عميقاً في غياهب الماضي، ويبحث ذلك

أحياناً على الملل، لأن لكل عنصر من الحالة قصته الخاصة، التي قد تمتد في بعض الأحيان لقرون بحالها. وإذا لم يشأ المرء أن يتيه في غابة كثيفة من التواريخ والشخصيات والأهواء والأساطير، عليه أحياناً أن يشقَّ سبيلاً بضربات ساطور.

ولقد تصرفت على هذا النحو لدى الغوص في تاريخ العقود الماضية. وربما يجدر بي القول بالأحرى إنني «غصتُ مجدداً» لأنني لم أتوقف، منذ الطفولة، عن متابعة قضايا الساعة عن كثب شديد، بشغف يُررر بالتأكيد بأنني ترعرعت في كنف أب صحفي.

ولم يفتر هذا الشغف قط. وإنني أكرّس حتى الآن عدة ساعات في اليوم لسماع الأنباء الواردة من جميع مناطق العالم ومطالعتها. وحتى عندما تثير المستجدات قلقي أو تُفجعني، لا أملُ المشهد، ولا أغض الطرف. ولدي على الدوام الانطباع بأنني أشهدُ أعجب المسلسلات، بفصول نابضة بالأحداث لا تنتهي، وتتطورات جديدة بأفضل مؤلفي السيناريوهات.

أذكر أنني عرفتُ بمعظم الأحداث التي أهتم بالحديث عنها لحظة وقوعها؛ وفي بعض الأحيان، ذهبت إلى موقعها، في سايغون أو طهران أو نيودلهي أو عدن أو براغ أو نيويورك أو أديس أبابا، لمعايتها شخصياً. غير أننا نرى الأمور من منظور مختلف مع مرور الوقت، عندما نعرف أصلاً النتائج.

تجلى لي بوضوح أثناء استعراض أحداث الأمس أن أحداثاً

حاسمة وقعت حوالي عام ١٩٧٩، ولم أدرك أهميتها في ذلك الحين. ولقد أحدثت، في جميع أنحاء العالم، «تحولاً» دائماً في الأفكار والمواقف. وليس تقاربها زمنياً بالتأكيد حصيلة عمل مدبر، ولكن هذا التقارب ليس كذلك وليد المصادفة. وسأتحدث بالأحرى عن «اقتران». كما لو أن «فصلاً» جديداً قد نضج، وراحت أزهاره تفتح بصورة متزامنة في ألف مكان ومكان، أو كما لو أن «روح العصر» تنبها إلى انتهاء دورة، وابتداء دورة أخرى.

ذلك المفهوم «روح العصر» الذي استنبطته الفلسفة الألمانية تحت اسم (Zeitgeist) أقل هلامية مما هو عليه في الظاهر، لا بل إنه بالغ الأهمية لفهم مسيرة التاريخ. فجميع الذين يعيشون في الحقبة نفسها يؤثرون بعضهم في بعض، بأساليب مختلفة، ومن دون أن يدركوا ذلك عادة. إنهم يستنسخون، ويقلدون، ويحاكون بعضهم بعضاً بل ويمثلون للمواقف السائدة، في شكل الاحتجاج أحياناً، وفي جميع المجالات - في الرسم، والأدب، والفلسفة، والسياسة، والطب، كما في الملبس أو المظهر أو تسريحة الشعر.

ويتعذر الإحاطة بالوسائل التي تنتشر بها تلك «الروح» وتفرض نفسها؛ ولكن لا سبيل للإنكار بأنها تؤثر، في جميع العصور، بفعالية عنيدة. وفي هذا العصر، عصر الاتصالات الجماهيرية والفورية، تنتشر أشكال التأثير أسرع بكثير مما كان يحصل في الماضي.

وفي العادة، تفعل روح العصر مفعولها من دون أن ندرك ذلك.

ولكننا نكاد نرى أثرها يحدث آتياً لشدة ما يتجلى أحياناً للعيان. وفي مطلق الأحوال، ذلك هو الانطباع الذي تكوّن لدي عند انكبابي مجدداً على التاريخ الحديث في مسعى لاستخلاص بعض الدروس.

كيف لم أستطع أن أرى ذلك الاقتران الشديد الوثيق بين الأحداث؟ كان حرياً بي أن أستخلص منه منذ وقت طويل ذلك الاستنتاج الذي يبرز اليوم أمام ناظري، وهو أننا قد دخلنا في عصر بالغ التناقض ستشهد فيه رؤيتنا للعالم تحولاً، بل وستقلب رأساً على عقب. فمن الآن فصاعداً، سيعلن التيار المحافظ نفسه ثورياً، أما دعاة «التقدمية» واليساريون فلن يعود هدفهم سوى الحفاظ على المكتسبات.

في ملاحظاتي الشخصية، رحت أتحدث عن «سنة الانعكاس»، أو أحياناً «سنة الانقلاب الكبير»، وأحصي الوقائع المذهلة التي يبدو أنها تبرز مسميات من هذا القبيل. وتلك الوقائع كثيرة، وسأذكر بعضها على مرّ الصفحات. ولكن ثمة واقعتان تحديداً يبدو لي أنهما تنطويان بشكل خاص على دلالات رمزية: الثورة الإسلامية التي أعلنها آية الله الخميني في إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩؛ والثورة المحافظة التي أرسى رئيسة الوزراء مارغريت ثاتشر دعائمها في المملكة المتحدة اعتباراً من شهر أيار/مايو ١٩٧٩.

يفصل بين الحداثيين، وبين العقيدتين المحافظتين، يُمّ شاسعٌ من الاختلاف، وكذلك، بالطبع، بين الشخصيتين الرئيسيتين؛ ففي تاريخ إنكلترا، لا بد من العودة إلى عصر كرومويل للعثور على ما يضاهي

ما حدث في إيران مع الخميني، عندما كان الثوار الذين اغتالوا الملك كذلك طهرانيين ومسيحانيين. غير أن الانتفاضتين تشابهان إلى حد ما، وهذا التشابه لا يقتصر على تقارب تواريخ حدوثهما. ففي هذه الحالة أو تلك، رُفع لواء الثورة باسم قوى اجتماعية وعقائد كانت، حتى ذلك الحين، ضحية، أو أقله هدفاً، للثورات المعاصرة: في الحالة الأولى، دعاة النظام الأخلاقي والديني؛ وفي الحالة الثانية، دعاة النظام الاقتصادي والاجتماعي.

ستكون لكل من الثورتين انعكاسات كبرى على العالم بأسره. فأفكار السيدة ثامر ستنتقل بسرعة فائقة إلى الولايات المتحدة مع وصول رونالد ريغان إلى سدة الرئاسة. أما الرؤية الخمينية لإسلام ثوري ومحافظ على السواء، معادٍ بشدة للغرب، فستنتشر في جميع أنحاء العالم، وتتخذ أشكالاً شديدة التنوع، وتطيح المقاربات الأكثر توافقية.

ستسبح لي فرصة الرجوع إلى الاختلافات والتشابهات على حد سواء. غير أنني أريد أولاً أن أفتح قوساً مقتضباً للتحذير من أي رؤية اختزالية قد يشير بها هذا التقارب.

في الواقع، إذا سعينا لفهم الطريقة التي «انقلب» بها المناخ السياسي والذهني في العالم بأسره خلال العقود الأخيرة، لا بد لنا على الفور من تجنب اعتبار ثورة التيار المحافظ في الغرب مجرد

«اغتنصاب» لمفهوم الثورة، نظراً إلى أنها كانت، في بعض جوانبها، وكذلك في نتائجها، أصيلة في طابعها الثوري؛ ولقد تبين، على وجه الخصوص، أنها حاسمة في التطورات التكنولوجية الجارية، التي تمثل تغييراً هائلاً في تاريخ البشرية؛ وكانت كذلك حاسمة في الانطلاقة الاقتصادية للصين والهند، وبلدان كثيرة أخرى، ما يشكل أيضاً تطوراً عالمياً من الطراز العظيم الرفيع.

أما الثورة الخمينية، فمن الطبيعي أن يكون طابعها المحافظ الأكيد، في الزي على سبيل المثال، أول ما يسترعي الانتباه؛ ولكن هذا الطابع لا يجب أن يجعلنا نغفل عن الراديكالية المدمرة التي انتشرت في العالم الإسلامي انطلاقاً من النموذج الإيراني، وزعزعت جميع أشكال السلطة القائمة.

ويشير مفهوم الثورة باللغة الفرنسية، الذي استعارته السياسة من حركة الأجسام السماوية، منذ القرن السادس عشر، إلى أحداث كثيرة ومتنوعة. ولذلك، عوضاً عن الاستغراق مطولاً في التساؤل بشأن مشروعية استعماله بشأن ما حدث عام ١٩٧٩ في طهران أو في لندن، يجب السعي إلى فهم أسباب الاضطراب الذي شهده العالم حوالي تلك السنة، والذي أفضى إلى تبدل دلالة هذه الكلمة ومضمونها على هذا النحو.

بعد تقديم هذه التوضيحات، أغلق القوس للعودة إلى الثورتين المحافظتين اللتين أبرزتهما.

لم يكن مجيء السيدة ثاتشر ليكتسب الأهمية نفسها لو لم يندرج في سياق حركة متجذرة وواسعة ستتخطى بسرعة فائقة حدود إنكلترا، فتنقل أولاً إلى الولايات المتحدة، مع انتخاب ريغان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، ثم إلى سائر العالم. وسيتبنى زعماء كثيرون من اليمين واليسار على السواء تعاليم الثورة المحافظة الأنغلوأميركية، بحماسة حيناً، وبإذعان في أحيان أخرى. ومن الآن فصاعداً، ستصبح تدابير من قبيل الحد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية، وتقليص النفقات الاجتماعية، وزيادة إطلاق يد أصحاب المشاريع، والتخفيف من تأثير النقابات، بمنزلة معايير يُقاس بها حسن إدارة الشؤون العامة.

وتشكل الرواية التي تحمل عنوان: «أطلس يتنفض» (*Atlas Shrugged*) أحد الكتب التي ترمز إلى هذه الثورة. وهذه الرواية من تأليف آين راند، وهي مهاجرة روسية استقرت في الولايات المتحدة، وتروي إضراباً لا ينظمه عمال، بل أصحاب مشاريع و«عقول مبدعة» تغيظهم الأنظمة التعسفية. ويشير عنوانها إلى شخصية أطلس في الميثولوجيا الإغريقية الذي تعب من حمل الأرض بكاملها على كتفيه فنفضهما بقوة في نهاية المطاف - وتلك الحركة التي ننم عن السخط والتمرد يُعبر عنها في العنوان فعل *to shrug* بصيغة الماضي *shrugged*. ولقد أثبت الواقع بهذه الرواية الأطروحة الخيالية، الصادرة في

عام ١٩٥٧، والتي أصبحت لدى الكثير من المحافظين الأميركيين، أنصار «الليبرالية» المناهضة للدولة بشدة، بمنزلة كتاب مقدس. فانتفاضة أصحاب الأملاك ضد تدخلات الدولة التي تعيد توزيع الثروات لم يحصل مثلما تصفه الروائية في كتابها، ولكنه حصل بالفعل. وتكَلَّل بالنجاح، ما أدى إلى تعميق الفروق الاجتماعية، فظهرت نخبة صغيرة من كبار المليارديرات الذين يملك كل منهم ثروة تفوق ثروات بلدان بحالها.

أما «الثورة المحافظة» الأخرى، الثورة الإيرانية، فستكون لها كذلك انعكاسات مهمة على العالم بأسره. لم تكن هذه الثورة، بأي حال من الأحوال، انتفاضة الأثرياء ضد الفقراء، بل على العكس، لقد اندلعت باسم البؤساء، «المستضعفين في الأرض»، وشكلت، بذلك، امتداداً لثورات كثيرة أخرى في القرن العشرين. وما يجعلها لانمطية أن من قادها هم رجال الدين المحافظون اجتماعياً، الساخطون على إصلاحات يعتبرون أنها تتعارض، من وجهة نظرهم، مع تعاليم الدين والقيم التقليدية.

سأضيف إلى هاتين الثورتين اللتين تفصل بين الواحدة والأخرى ثلاثة أشهر واللتين تختزلان بفضل طريق مختصرة مذهلة الاضطرابات اللانمطية التي يتسم بها عصرنا، حدثين آخرين لا يقلان عنهما أهمية، تكتمل بهما الصورة.

ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، تسلّم دينغ شياو بينغ زمام السلطة في بيجين خلال انعقاد جلسة عامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي، مستهلاً «ثورته المحافظة». لم يطلق عليها هذا الاسم قط، ولقد كانت بالتأكيد مختلفة كل الاختلاف عن ثورة طهران وثورة لندن، ولكنها انطلقت من «روح العصر» نفسها. كانت تستلهم العقيدة المحافظة، لأنها تستند إلى التقاليد التجارية المتجذرة منذ الأزل لدى الشعب الصيني، والتي سعت ثورة ماو تسي دونغ إلى اجتثاثها. ولكنها كانت ثورية كذلك، لأنها ستحدث تحولاً بصورة جذرية، في غضون جيل واحد، في أسلوب عيش أكبر شعوب الأرض؛ وقليلة هي الثورات في التاريخ التي غيرت رأساً على عقب حياة مثل هذا العدد الهائل من الرجال والنساء في وقت وجيز للغاية.

والحدث المميز الآخر هو ذاك الذي حصل في روما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ مع وصول يوحنا بولس الثاني إلى رأس الكنيسة الكاثوليكية.

اجتمعت لدى كارول فويتيللا، المولود في بولندا، سياسة محافظة اجتماعية وعقائدية إلى جانب نزعة نضالية لزعيم ثوري. «لا تخافوا!»، هكذا توجه إلى جموع المؤمنين في ساحة القديس بطرس يوم تسلّم منصبه. «افتحوا حدود الدول، والأنظمة السياسية والاقتصادية، والميادين الهائلة للثقافة والحضارة والتنمية». وسيكون تأثيره بالغ الأهمية.

تلك الانقلابات الأربعة الكبرى التي تعاقبت في غضون سبعة أشهر فقط، من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ إلى أيار/مايو ١٩٧٩، إنما في سياقات ثقافية واجتماعية شديدة التباين، هل ثمة قواسم مشتركة بينها في ما عدا مجرد «صدقة» تسلسلها الزمني؟ أيعقل أن يكون كل من الكوريا الرومانية، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، والناخبين البريطانيين، والمتظاهرين الإيرانيين، قد استجاب للاندفاع نفسها؟

ولدى استقراء ما جرى، أرى بصفة أساسية أن ثمة عاملين كان لهما تأثير على المناخ السائد في تلك السنوات، وقد تأثرت بهما بلدان العالم كافة بدرجات متفاوتة، وربما كان لهما دور في نشأة الأحداث

الأربعة التي أتيت على ذكرها. العامل الأول هو الأزمة المستفحلة للنظام السوفياتي؛ والعامل الثاني هو الأزمة النفطية.

أما في ما يتعلق بهذا العامل الأخير، فسأعود إليه مطولاً في الفصول التالية؛ وأكتفي في هذا المقام بالقول إنه أرغم جميع بلدان العالم على التساؤل بشأن إدارتها للاقتصاد، وقوانينها الاجتماعية، وعلاقاتها بالدول المصدرة للنفط؛ وأنه قد تبين لهذه الدول التي تنتمي بأغلبها إلى العالم العربي الإسلامي أن «الأزمة» المذكورة التي كان يجدر بها أن تؤمن لها الرخاء قد أثبتت طابعها المدمر، والمفجع في نهاية المطاف.

وفي ما يتعلق بالعامل الأول، يتراءى لي اليوم أن أحداثاً كثيرة في تلك الفترة كانت تمثل ردود فعل مباشرة بهذا القدر أو ذاك، واعية بهذا القدر أو ذاك، متبصرة بها القدر أو ذاك، على تصرفات «الرجل المريض» الذي أصبح النظام السوفياتي. وكان «مريضاً» غريباً جداً لا يزال يعتبر نفسه موفور الصحة والعافية، ويظن أن خصومه بلغوا مرحلة اليأس.



عندما نغوص مجدداً في سبعينيات القرن العشرين، لا يسعنا إلا أن نسخر من مشهد تلك القوة العظمى المنطلقة بجموح في تطبيق استراتيجية الغزوات، في جميع القارات، في حين أن بيتها الداخلي الذي ترفرف فوقه الرايات الكامدة للاشتراكية والتقدمية والإلحاد

الناشط والمساواة، قد تصدّع أصلاً بصورة لا شفاء منها، وأصبح على قاب قوسين أو أدنى من الانهيار.

كان الاتحاد السوفياتي يبدو، لمن يركن إلى ظاهر الأمور، متقللاً من نصر إلى آخر. ففي فيتنام حيث تجابه العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي بلا هوادة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بلغ النزاع نهايته في نيسان/أبريل ١٩٧٥. فالجزء الجنوبي من البلد الذي شكل حتى ذلك الحين جمهورية منفصلة تدعمها الولايات المتحدة، قد استولت عليه قوات جاءت من الشمال، بدعم من الحركة الشيوعية المحلية التي كانت تطلق على نفسها اسم جبهة التحرير الوطنية، إنما التي كان يطلق عليها الأميركيون إسم فييت كونغ.

لقد سافرتُ إلى سايفون لمشاهدة المعركة الحاسمة، وكنت في تلك الفترة صحافياً شاباً منبهراً مثل الكثيرين غيري بهذا النزاع الذي ينطوي على دلالات رمزية جداً لأبناء جيلي. كنت أعلم أن الفصل الأخير قد اقترب، ولكنني لم أتخيل أن الأمور ستتطور بهذه السرعة. ففي ٢٦ آذار/مارس، يوم وصولي إلى البلد، كانت القوات الشيوعية قد سيطرت على هوي، العاصمة الإمبراطورية السابقة؛ وبعد أسبوع، أصبحت على مشارف سايفون، على بعد سبعمئة كيلومتر جنوباً. وكان من الواضح أن تقدّمها سيتواصل حتى النهاية.

لم أستشف في عاصمة الجنوب أية نية بالمقاومة. كان يسودها بالأحرى الإذعان، بل والشعور بضرورة اللوذ بالفرار. كان كل الذين

يخشون تشدد النظام المقبل يبحثون يائسين عن وسيلة لمغادرة البلاد. وبين عشية وضحاها، لم تعد العملة المحلية، القرش الفيتنامي، متداولة، وصار جميع التجار يرفضونها. وفي الإدارات العامة، كانت تنزع باستعجال عن الجدران الصور الرسمية لآخر رئيس لجمهورية فيتنام الجنوبية، وهو الجنرال تيو الذي كان يستعد بدوره للرحيل، وسيمضي بقية حياته بهدوء وسكينة في ولاية ماساتشوستس، وقد طواه النسيان.

سقطت سايجون في ٣٠ نيسان/أبريل. والأشخاص الذين يعرفون تلك الحقبة يذكرون تلك المشاهد المؤثرة التي كان مدنيون وعسكريون فيها، قد لجأوا إلى السفارة الأميركية، يحاولون التعلق بطائرات الهليكوبتر الأخيرة للهروب. وكانت تلك الصور مهينة للمنقذين أكثر منها للناجين. وضمت «جمهورية فيتنام» التي تعهد عدة رؤساء للولايات المتحدة بالدفاع عنها، إلى جمهورية فيتنام الاشتراكية، وأعيدت تسمية عاصمتها مدينة هو تشي منه، على اسم الزعيم الذي تحدى بنجاح فرنسا ثم الولايات المتحدة.

وقبل ذلك بأسبوعين، سيطر المتمردون الشيوعيون على بنوم بنه، عاصمة كمبوديا، ثم جاء دور لاوس. وكانت نظرية تأثير الدومينو الشهيرة، التي تقول إن البلد الذي يسقط يجر في سقوطه بلداً آخر، ثم آخر، تتحقق. والاتحاد السوفياتي هو المستفيد الرئيسي منها.

لم تكن هذه الظاهرة تقتصر أصلاً على الهند الصينية. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، حيث تحتل الدول الاستعمارية الأوروبية تقليدياً مكانة بارزة، بدأت موازين القوى تتغير بسرعة. وعندما قررت البرتغال، بعد «ثورة القرنفل»، في نيسان/أبريل ١٩٧٤، أن تمنح مستعمراتها الاستقلال، خضعت جميع الدول الإفريقية الخمس الجديدة التي أبصرت النور على الفور لحكم أحزاب ماركسية العقيدة، بل لقد طلبت أغنى تلك الدول، وهي أنغولا، إلى فيديل كاسترو أن يهبَّ لنجدها من أجل مواجهة حركة تمرد، ولقد وصل عشرات الآلاف من الجنود الكوبيين، بدعم من موسكو، إلى شواطئ إفريقيا اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، من دون أن تتمكن الولايات المتحدة من الاعتراض على ذلك.

وعلى هذا النحو، سجّل السوفيات، في الأشهر التي أعقبت انتصارهم الشديد الرمزية في الحرب الفيتنامية، اختراقات ملحوظة في قارة أخرى كانت تبدو حتى ذلك الحين المحمية المحصنة للدول الغربية. وتزايد عدد بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي أصبحت تعتنق الماركسية؛ فإلى جانب أنغولا، وموزمبيق، وكابو فيردي، وغينيا-بيساو، وساو تومي وبرينسيبي، كانت هناك مدغشقر، والكونغو برازافيل، وغينيا كوناكري... بل ولفترة وجيزة، حكم البلدين الرئيسيين في القرن الإفريقي، وهما إثيوبيا والصومال، ضباطٌ ماركسيون-لينينيون، وعلى الضفة الأخرى لبحر العرب، أعلن جنوب

اليمن نفسه، وهو دولة مستقلة عاصمتها عدن، «جمهورية ديمقراطية شعبية» بقيادة حزب من الطراز الشيوعي، لديه مكتب سياسي.

في هذا المناخ من التوسع الجامح والبهجة الصريحة، انخرط القادة السوفييات في مغامرة ستكون مأسوية بل ومميتة لنظامهم: غزو أفغانستان.

كان هذا البلد الجبلي، الكائن بين إيران وباكستان والصين والجمهوريات السوفياتية في آسيا الوسطى، يضم حركات شيوعية ناشطة وطموحة، إنما أقلوية جداً وسط سكان مسلمين ومحافظين اجتماعياً ومناوئين بشدة لأي تدخل أجنبي. ولو ترك هؤلاء الناشطون لوحدهم، لما سنحت لديهم أي فرصة بتولي مقاليد الحكم لفترة طويلة. ولم يكن من الممكن تغيير ميزان القوى لمصلحتهم إلا بالتدخل الفعلي لجيرانهم السوفييات الأقوياء. غير أن هؤلاء الجيران يجب أن يقتنعوا أولاً بضرورة الإقدام على مثل هذا التدخل.

وهذا ما حصل بالضبط اعتباراً من شهر نيسان/أبريل ١٩٧٨. فقد أعطى القادة السوفييات موافقتهم على انقلاب عسكري نظمته أحد الفصائل الماركسية، استياءً منهم للتقارب الذي بدأ يحصل بين كابل والمعسكر الغربي، وحرصاً منهم على صون أمن حدودهم واستقرار جمهورياتهم في آسيا الوسطى، واقتناعاً منهم بقدرتهم على تحريك بيادقهم مع الإفلات التام من العقاب. ثم، عندما بدأت الانتفاضات تندلع ضد النظام الجديد، أرسلوا قواتهم بأعداد كبيرة لقمعها، وازدادوا غرقاً كل يوم في تلك الرمال المتحركة.

وكما حصل في أغلب الأحيان عبر التاريخ - ولكن كل طرف يتخيل أن الأمور ستجري بالنسبة إليه بصورة مختلفة -، كان القادة السوفييات مقتنعين بأن عملية «التهدئة» التي يقومون بها ستكون قصيرة الأمد، وأنها ستنتهي بانتصار حاسم.

ولا يُفسّر هذا التهور الاستراتيجي الخطير إلا بالتحليل الذي قاموا به للحالة الذهنية التي كانت سائدة لدى خصومهم آنذاك. كانوا مقتنعين، في الواقع، أن الولايات المتحدة، نظراً للصدمة التي أصيبت بها بسبب حربها المأسوية الطويلة في فيتنام، لا ترغب، على الإطلاق، بخوض مغامرات خارجية جديدة، وأن القوات السوفياتية، إذا ما شنت هجوماً في أفغانستان، فالأميركيون لن يحاولوا الوقوف لها بالمرصاد. ألم تثبت الولايات المتحدة، إذ لم تُحرك ساكناً لدى إرسال قوات كورية إلى أنغولا، بأنها فقدت شهيتها لخوض مواجهات مسلحة؟

كان في وسع قادة موسكو الظن، عندما يجيلون ببصرهم في العالم المحيط بهم، بأن ليس لديهم ما يخشونه. لا الولايات المتحدة، بالتالي؛ ولا أوروبا الغربية التي كانت تعاني الأمرين للتغلب على عواقب الأزمة النفطية؛ ولا الصين، حيث توفي ماو تسي دونغ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، ما أفسح المجال لحرب خلافة يبدو أنها ستكون طويلة الأمد.

ولذلك، لم يخطئ السوفييات إذ افترضوا أن ما من أحد سيعترض سبيلهم، وأن بإمكانهم التقدم من دون مواجهة مخاطر تذكر باتجاه كابل.

غير أن موسكو لم تحسن تقدير قدرة خصومها على استجماع قواهم، بل والانتقال إلى الهجوم المضاد، في مجالات مختلفة، وفي ساحات عمليات عديدة.

وكان ذلك حال بريطانيا العظمى تحديداً. فعشية الانتخابات العامة في أيار/ مايو ١٩٧٩، التي ستحمل إلى سدة الحكم تلك التي ستحمل لقب «السيدة الحديدية»، كان هذا البلد في حالة يرثى لها، يشهد إضرابات، وقلاقل، وانقطاع التيار الكهربائي، ومناخاً اجتماعياً مريراً، وساد الشعور لدى العمالين كما لدى الكثيرين من المحافظين المعتدلين، بأنها الآثار الطبيعية للأزمة النفطية، وأن ما من خيار آخر سوى «التكيف» معها بانتظار أن تنفجر الأوضاع. وكانت الصورة التي ترمز إلى تلك الفترة هي صورة ميدان بيكاديللي غارقاً في العتمة بسبب التوقف عن العمل في مناجم الفحم. ولقد سرد مؤرخ بريطاني، اسمه أندي بيكيت، هذه السنوات القائمة في دراسة بعنوان «عندما انطفأت الأنوار» (*When the Lights Went Out*).

عندما برزت السيدة ثاتشر على الساحة الدولية، كانت تأتي بذهنية مختلفة، ويخطاب آخر. كانت تقول للمواطنين إن الانهيار ليس أمراً محتوماً، وإننا نستطيع أن نصعد المنحدر وعلينا أن نصعده؛ ولا بد لنا من تحديد وجهتنا ومتابعتها دون الانحراف عنها أو التحير، حتى لو اقتضى الأمر سحق من يعترضون سبيلنا دون رحمة، بدءاً بالنقابات. وفي السنة التي وصلت فيها إلى السلطة، كان قد ضاع نحو ثلاثين مليون يوم عمل بسبب الأزمات الاجتماعية.

لم يكن أمام البلد من خيار آخر سوى الانهيار أو الانطلاق مجدداً. وكما فعل في لحظات أخرى من تاريخه، فقد اختار أن يصغي إلى الصوت العنيد الذي يعد بأن يقوده، مرفوع الرأس، للخروج من المأزق، وإن استلزم الأمر بذل تضحيات مؤلمة.

لقد ولدت الثورة المحافظة من رحم تلك الصحوه. ومن آثارها أنها وضعت حداً للعار الذي كان يشعر به اليمين حتى ذلك الحين في السجال السياسي والفكري الدائر، لا سيما بشأن القضايا الاجتماعية. إنه بُعد يصعب إدراكه، ومن المؤكد أنه يستحيل تقديره كمياً، ولكنه أساسي لفهم التحول الذي حصل في الذهنيات، في جميع أنحاء العالم.

عندما يطغى فكر ما، غالباً ما يضطر من لا يشاطرونه أن يتحايلا، ويراوغوا، ويتظاهروا بقبول بعض مبادئه، حتى يتسنى لاعتراضاتهم أن

تلقى أذنًا صاغية. وفي الكثير من البلدان الأوروبية، كانت أفكار اليسار ومفرداته تشغل، منذ وقت طويل، هذا «المرتفع» الفكري والأخلاقي. والمثال الذي يتبادر إلى ذهني تلقائيًا هو مثال بلدي بالتبني، فرنسا. إنني أعيش فيه منذ أكثر من أربعين عامًا، ولقد منحت لي الفرصة لمراقبة ساستها ومفكرها وأسائذتها الجامعيين والإصغاء إليهم.

حتى الثمانينيات من القرن الماضي، كان عدد قليل من القادة السياسيين يصرحون جهاراً بأنهم ينتمون إلى اليمين؛ أما من ليسوا من اليسار فيفضلون القول إنهم وسطيون، وعندما ينتقدون الشيوعيين، يشعرون بأنفسهم مضطرين للتأكيد، في توطئة كلامهم، بأنهم ليسوا مناهضين للشيوعية إطلاقاً، وهي صفة كانت تعتبر مخزية، في ذلك الوقت، ولا أحد يريد أن يتبناها. أما اليوم، فما يحصل هو نقيض ذلك تماماً: فاليمينيون يجاهرون بانتمائهم إلى اليمين باعتزاز؛ والراغبون في الإعراب عن رأي إيجابي بشأن هذا الجانب أو ذاك من الشيوعية يشعرون بأنهم مضطرون إلى التأكيد، في توطئة كلامهم، بأنهم لا يؤيدون هذه العقيدة بأي شكل من الأشكال. ولقد لجأت إلى هذه الخطة اللفظية في الصفحات السابقة...

وبالعودة إلى إنكلترا، يمكننا القول إن ما من قائد سياسي، قبل ثورة ثاتشر، سواء انتمى إلى اليمين أو إلى اليسار، كان يرغب في الظهور بمظهر مُحطم الإضرابات، وعدو النقابات، وإنسان لا يبالي بمصير عمال المناجم والعمال الآخرين من ذوي الدخل المحدود، ولا

يتحمل المسؤولية عن وفاة سجين يضرب عن الطعام، كما حصل مع الإيرلندي بوبي ساندز في عام ١٩٨١. والإسهام الذي أتت به السيدة الحديدية، وهو إسهام يثير الجدل أخلاقياً ولكن لا نزاع حوله تاريخياً، أنها اقترفت من دون أن تتردد جميع «الآثام» التي كانت الحكمة العادية توصي الساسة بعدم اقترافها، من دون أن تهوي السماء على رأسها بالضرورة.

لم يكن هجومها على «عار» اليمين، بالطبع، سوى مرحلة. فقبل أن يصبح التيار المحافظ الراديكالي «الفكر السائد» في عصرنا، كان لا بد من أن يحقق انتصاراً في الولايات المتحدة، وسيحصل ذلك بمهارة في الأشهر الثمانية عشر التي أعقبت وصول السيدة ناتشر إلى السلطة، على الصعيد السياسي، بفضل رونالد ريغان، وخفية بفضل مراكز الفكر المحافظة التي تولت، بسعة حيلة، بلورة المفردات والأفكار التي ستتيح لمرشح الحزب الجمهوري أن يفرض نفسه.

لم تكن معركة الأفكار مجسومة سلفاً بالنسبة إلى اليمين في الولايات المتحدة. فلم يكن من البديهي أن تقبل القاعدة الانتخابية الشعبية بتأييد إصلاحات لمصلحة كبار الأثرياء فقط. والحجة التي راح ريغان يُردِّدها بحزم وإصرار أن الفروق ليست قائمة بين من يكسبون الكثير من المال ومن يكسبون مالا أقل، ولكنها قائمة بين من يعملون للعيش ومن يستفيدون من النظام. والصورة الشديدة الوقع التي

كانت تتكرر في خطابه هي صورة ملكة الرعاية الاجتماعية (welfare queen)، وهي شخصية متخيلة يفترض بها أن تمثل امرأة تعيش عيشاً رغيداً، بل تكاد تعيش في ترف، بفضل معونات الدولة ومن دون أن تضطر أبداً للعمل. ولشدة واقعية هذا الوصف، تكوّن لدى الجمهور الذي يستمع إليه الانطباع بأن هذه الشخصية حقيقية؛ وإذا ما صدق بول كروغمان، الحائز جائزة نوبل للاقتصاد، فكلام ريغان كان يتضمن رسالة مبطنة وخفية إلى ناخبيه البيض الكثيرين، وبخاصة ناخبيه في الولايات الجنوبية، الذين كانت «ملكة الرعاية الاجتماعية» بالنسبة إليهم هي بالضرورة امرأة سوداء.

وسواء أكان هذا الجانب العنصري من الأمور حقيقة أم استيهامياً، فما من شك أن ريبة شديدة تجذرت، منذ ذلك الحين، لدى الرأي العام في الولايات المتحدة، من جميع الذين يتكوّن عنهم الانطباع بأنهم يمثلون نظاماً فاسداً يؤخذ فيه مال الذين يعملون لإعطائه إلى الذين لا يعملون. وفي الواقع، فتصاعد الفروق الاجتماعية الذي لم تخف حدته منذ سبعينيات القرن الماضي، والذي كان من شأنه بالتأكيد أن يثير، في أوقات أخرى، كراهية ناشطة ضد الأثرياء واعتناقاً متزايداً لأفكار اليسار، قد تُرجم بالأحرى، في أميركا خلال العقود الماضية، إلى تعزيز رأي التيار المحافظ وزيادة تشدّده.

وليس من المستبعد أن تتبدّل المواقف في المستقبل؛ ولكن، في اللحظة التي أكتب فيها هذه السطور، لا يزال رونالد ريغان

ومارغريت ناتشر، في نظر معظم مواطنيهم، يظهران بمظهر بطلين في إطار صحوة محمودة، ولا تزال التعاليم التي جسّداها سائدة في جميع أنحاء العالم.



إن غلبة الأفكار الناشئة عن الثورة المحافظة الأنغلو أميركية على حساب أفكار اليسار ستجعل النموذج السوفياتي يفقد جاذبيته شيئاً فشيئاً خلال العقود التالية، وستضع حداً لتوسعه العالمي. أما في تلك الفترة، فستأتي خيبات أخرى وتبسط زخم قادة موسكو، وتسهم في إضعاف نظامهم.

ولقد برزت خيبات عديدة، في أنحاء مختلفة من العالم وفي مجالات شتى، سياسية وعسكرية وإعلامية وإيديولوجية واقتصادية وتكنولوجية، الخ. وسأذكر في ما يلي بعضها التي تبدو لي أكثر أهمية من غيرها.

كانت الهند الصينية مسرح الخيبة الأولى. ومع ذلك، فقد حققت فيها موسكو انتصارات مبيّنة. ولكن تلك الانتصارات أثارت في نهاية المطاف ردّاً لاذعاً، ومن حيث لم يكن من المنتظر أن يأتي.

عندما تطرّقتُ إلى الطريقة التي انهارت بها الأنظمة الثلاثة المدعومة من الأميركيين في هذا الجزء من العالم، النظام تلو الآخر، مثل قطع الدومينو، أغفلتُ التوضيح بأن الشيوعيين الذين انتصروا

لا يتبعون جميعاً العقيدة نفسها. ففي فيتنام ولاوس، كان المتصرون حلفاء للاتحاد السوفياتي، أما الفصيل الذي كانت له الغلبة في كمبوديا، فمن أنصار الماوية وعلى رأسه شخصية غريبة تطلق على نفسها اسم «بول بوت»، الذي لم يكن يخفي ريبته من هانوي وموسكو على السواء. وسرعان ما سيميز نظامه بتطرف ذهاني ارتيابي. فشرع في إفراغ العاصمة من سكانها، وتكّل بجميع الذين يملكون الثقافة والمعرفة، وارتكب في غضون أربع سنوات فقط، واحدة من أكثر الإبادات الجماعية جنونا في التاريخ المعاصر.

فشهد العالم بشيء من الارتياح الهجوم الصاعق والفعال الذي شنّه الجيش الفيتنامي ضد الخمير الحمر، والذي سمح له باستعادة بنوم بنه في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وكانت قوات بول بوت قد غادرت العاصمة في اليوم السابق من دون أن تقاوم، ثم انكفأت إلى الأرياف.

وبطرد هذه القوات من السلطة، ضرب الفيتناميون عصفورين بحجر واحد: فقد استكملوا هيمنتهم الإقليمية، واستحقوا امتنان الرأي العام الدولي الذي استهجن وحشية النظام المخلوع.

غير أن الصين كانت ترى الأمور من منظور مغاير. فما من شك أن الرجل القوي الجديد، دينغ شياو بينغ، لم يكن يشعر بأي تعاطف مع الماوية المنحرفة لبول بوت، ولا حتى، أصلاً، مع أشكال أخرى من الماوية. ولكنه لا يستطيع أن يترك الفيتناميين وحماتهم السوفيات

يصولون ويجولون في أرجاء الهند الصينية، ويهزمون حلفاء بكين مع الإفلات من العقاب، مهما كانوا شائنين وغير خاضعين للسيطرة. ولذلك، قرّر أن يشن «حملة عقابية» حقيقية.

وفي ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٩، بعد مرور ستة أسابيع على سقوط بنوم بنه، اجتاح متتألف جندي من الجيش الشعبي الأراضي الفيتنامية وتقدموا باتجاه الجنوب، محتلين عدة أماكن ومُدْمِرين منشآت اقتصادية وعسكرية مختلفة. وفي ٦ آذار/مارس، أعلنت الصين أن طريق هانوي أصبحت الآن مفتوحة أمامها، ولكن قواتها لن تواصل تقدمها، وأنها تأمل أن «الدرس» الذي تُقن للفيتناميين كان كافياً. ولقد أعلن هؤلاء، من جهتهم، أنهم قد «دحروا الغزاة».

وإذا ما استندنا إلى آراء المراقبين الخارجيين، يبدو أن الفيتناميين، الذين تمرّسوا بفضل سنوات كثيرة من النزاع، قاتلوا أفضل من أعدائهم الذي لم يشارك جيشهم في معارك حقيقية منذ الحرب الكورية، في مطلع خمسينيات القرن الماضي. ولكن هدف دينغ شياو بينغ لم يكن عسكرياً. فغداة وصوله إلى السلطة، كان يريد أن يبرهن للفيتناميين أن الاتحاد السوفياتي لن يرسل قواته لنجدهم إذا ما تعرّضوا للهجوم، وأنهم يخطئون الظن إذا اعتبروا أن في استطاعتهم التصرف كما يحلو لهم. وكان يُوجّه كذلك رسالة إلى الولايات المتحدة، يقول فيها إن لديها من الآن فصاعداً محاوراً موثوقاً في آسيا، وربما شريكاً محتملاً؛ أما الأميركيون الذين لم

يتقبلوا بعد هزيمتهم على يد هانوي، فقد رحبوا بالحملة العسكرية العقابية التي أمر بها الزعيم الصيني الجديد.
من الجلي أن أمراً هاماً قد حدث على الساحة الدولية، لا يسع واشنطن إلا أن تباركه، وسيساور موسكو بشأنه بالغ القلق.

٤

الحدث الآخر الذي سأصفه كذلك بأنه «خفية» للسوفيات - وإن لم يتصوروه بلا شك على هذا النحو في ذلك الوقت - هو مقتل ألدو مورو، الزعيم الديمقراطي المسيحي الإيطالي الشهير، الذي كان يسعى للتوصل إلى «تسوية تاريخية» بين معسكره السياسي والحزب الشيوعي. فلقد اختطفته الألوية الحمراء في أحد شوارع روما يوم ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٨، ثم اغتيل وعثر على جثته في صندوق سيارة، يوم ٩ أيار/ مايو.

وحتى اليوم، بعد انقضاء كل هذه السنوات، يصعب الجزم بشأن الجهة التي أوعزت بارتكاب الجريمة، وبشأن الهدف المحدد الذي كان يُرام منها. ولقد طُرحت نظريات كثيرة لن أسعى في هذا المقام إلى فكّ تعقيداتها. هل كان القتللة يأترون بأوامر تنظيم سري إيطالي، أم «أجهزة» أجنبية، أم فقط هذياناتهم الإيديولوجية؟ أكانوا يسعون إلى منع الحزب الكاثوليكي من إضفاء مشروعية على الشيوعيين وفسح المجال لهم على هذا النحو للوصول إلى السلطة؟ أم، على العكس،

إلى منع الشيوعيين من التهالك وخيانة مبادئ العقيدة الماركسية-
اللينينية؟ لم يُحسم السجال على الإطلاق بصورة نهائية.
ويبدو لي من المؤكد اليوم، وبما يتجاوز اغتيال إنسان، أن فكرة
طوباوية واعدة قد رُميت في مزبلة التاريخ.

كانت هذه الفكرة تطوف في الأجواء منذ سنوات. ولقد نشأت
لدى البعض من خشية حدوث كارثة نووية، ولدى البعض الآخر من
الرغبة الصادقة بأن يتصالح البشر أخيراً، وقامت على تساؤل يزخر
بالأمل: عوضاً عن التناحر بشراسة على كامل مساحة الكرة الأرضية،
ماذا لو تقاربت الشيوعية والرأسمالية تدريجاً وتوصلتا معاً إلى توليفة
- فأولت الأولى مزيداً من الاعتبار للحرية والديمقراطية، وأدخلت
الثانية جرعة أكبر من العدالة الاجتماعية؟ ألن يكون ذلك حينذاك إيذاناً
بنهاية هذه المواجهة المضنية للكتلتين التي تهدد بإفناء البشرية جمعاء؟
لم يكن هذا المنظور يجانبُ الصواب بالضرورة. فلقد آمنت
به عقول نيرة، من أدباء وفلاسفة ومؤرخين، وكذلك بعض الزعماء
السياسيين، ومن بينهم ألدو مورو على وجه التحديد. وفي وسع بلده
حتى أن يتطلع بصورة مشروعة، في هذا المجال، إلى دور الريادة.
فإيطاليا، وطن البابوات وقلب العالم الكاثوليكي، تضمُّ أيضاً أقوى
الأحزاب الشيوعية وأكثرها مهابة في العالم الغربي، وتمتعاً بأرقى
سمعة فكرية؛ ولقد أيد الحزب علناً، برئاسة أمينه العام إنريكو بيرلينغر،

وهو رجل ينتمي إلى صغار النبلاء في سردينيا عوضاً عن انتمائه إلى الطبقة الكادحة، إقرار التعددية الحزبية وحرية التعبير في دول أوروبا الشرقية. ولم يكن ألدو مورو ليُمنّى النفس بشريك أفضل لتحقيق حلمه بالتوصل إلى «تسوية تاريخية» بين النظامين اللذين يتنازعان السيطرة على العالم.

غير أن هذا الحلم لم يعجب القادة السوفييات بالتأكيد. ولدى الحديث عن اغتيال الزعيم الديمقراطي المسيحي على أنه خيبة بالنسبة إليهم، إنني أضع نفسي في موقع المراقب الخارجي والمتأخر الذي يستطيع أن يتأمل بقدر ما يشاء أحداث العقود التالية، والذي يعرف بالتالي أن ورثة لينين كانوا عشيّة هزيمة سياسية ومعنوية لن يتخطوها أبداً، وأن الخط الوسط الذي كان ينادي به مورو وبيرلينغر، لا يمثل بالنسبة إلى الشيوعيين في العالم بأسره، فعلاً يجب أن يتجنبوا الوقوع فيه، بل العكس تماماً: إنه فرصتهم الأخيرة للإفلات من الفخ القاتل الذي بدأ يشدُّ عليهم الخناق.

ولستُ على يقين من أن تلك الفرصة كانت لا تزال سانحة في عام ١٩٧٨. ربما كان النظام قد أصبح قضية خاسرة، منذ خنق ربيع براغ عام ١٩٦٨، ومنذ قمع الانتفاضة في المجر عام ١٩٥٦، أو حتى قبل ذلك. ومن المؤكد أن ما من فرصة سنحت، بعد موت «التسوية التاريخية» على الطريقة الإيطالية، لكي تنتهي الحرب الباردة نهاية

على غرار «التعادل في مباراة». كانت هزيمة «المعسكر الاشتراكي» قد أصبحت محتومة.

واليوم، إننا نعلم ذلك، من دون جدارة؛ وفي عام ١٩٧٨، لم يكن السوفييات يعلمون.

ومع ذلك، فتلك السنة ستحمل إليهم في جعبتها خيبة كبرى. وتشاء مصادفات الأماكن والرموز أن تكون أيضاً في روما، من بين كل المدن.

لقد ذكرتُ حدثاً لم أستفص في تحليله هو انتخاب بابا غير إيطالي، كان بولندياً، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، وللمرة الأولى منذ أكثر من أربعمئة وخمسين عاماً، قد أمضى جُلَّ حياته الكهنوتية في ظل نظام تابع للاتحاد السوفياتي. وليس بالأمر الذي يخلو من الأهمية أن مجيء يوحنا بولس الثاني قد حدث في اللحظة التي كان فيها بولندي آخر، مناهض كذلك للشيوعية، يشغل في البيت الأبيض المنصب الهام لمستشار الأمن القومي، وقد كُلف بمهمة مساعدة رئيس الولايات المتحدة على وضع استراتيجيته وتنفيذها.

لم يخف زيبغنيو بريجنسكي قط، المعروف باسم «زيغ»، أن أصوله تشكل عاملاً حاسماً في رؤيته السياسية. وعندما تبوأ جيمي كارتر سدة الرئاسة عام ١٩٧٧، أقنعه مستشاره بضرورة السفر إلى وارسو، في إطار رحلته الأولى إلى الخارج. وفور وصوله إليها، ورغم اعتراض سفير الولايات المتحدة، أصرَّ على أن يلتقي أشدَّ خصوم

السلطات الشيوعية شراسةً، وهو الكاردينال فيزينسكي، رأس الكنيسة البولندية، وأكد له دعمه.

كان زيبغ يحلم بزعزعة الإمبراطورية التي أقامها السوفييات خلف «الستار الحديدي»، وبإضعافها، وتفكيكها كحل أمثل. ولقد كرّس المستشار نفسه بشغف، وبسعة حيلة، خلال ولاية «رئيسه» الوحيدة، لتحقيق هذا الهدف الذي كان يبدو مغالياً في الطموح. ولعل من الصواب القول إن «الصلة البولندية» التي أقيمت في تلك السنوات بين واشنطن والفاتيكان قد سمحت بالفعل بتخفيف الخناق الذي أطبقه «الأخ الكبير» الروسي على أتباعه في أوروبا الشرقية، ولا سيما بعد ظهور حركة «تضامن» بقيادة ليش فاليسا عام ١٩٨٠.

*

ظَلَّ عهد الرئيس كارتر في الأذهان يمثل مرحلة من الضعف والتردد. ولقد قدّمه المرشح ريغان على هذا النحو، وجاءت بعض الأحداث لتأكيد هذا الانطباع السلبي، لا سيما احتلال سفارة الولايات المتحدة في طهران، والصور المهينة للرهائن الأميركيين وقد عُصبت عيونهم.

ولدى إمعان النظر في ما حدث، لا تتأكد هذه الرخاوة، بل على العكس. وليس على جبهة الحرب الباردة، في مطلق الأحوال. ففي مواجهة موسكو، كان رد إدارة كارتر حذقاً، متكثماً، ومبطناً، ولكنه

ناجع بشكل رهيب، لا سيما في أفغانستان، حيث هيأت إدارته فخاً قاتلاً وقع فيه النظام السوفياتي، ولم ينجح في الخروج منه قط.

في تموز/ يولييه ١٩٧٩، كانت كابل بين أيدي الشيوعيين الأفغان الذين استولوا فيها على السلطة، وقد بدأت حركات مسلحة تنظم نفسها لمواجهةهم باسم الإسلام والتقاليد المحلية، فردّت واشنطن بأن دبرت عملية، في الخفاء، كان اسمها السري «إعصار»، الهدف منها تقديم الدعم الفعال للمتمردين. وقبل اتخاذ القرار، تساءل بعض المسؤولين الأميركيين بقلق إذا كانت هذه العملية لن تدفع بموسكو إلى إرسال قواتها إلى هذا البلد. ولكن هذا الاحتمال لم يكن يقصّ مضجع بريجنسكي على الإطلاق. وعلى العكس، كان يرجوه بكل جوارحه. كان يأمل بالضبط أن يُرغم السوفيات، العاجزون عن التحكم بالوضع من خلال حلفائهم المحليين، على اجتياز الحدود بأنفسهم، والوقوع بذلك في الفخ المنصوب لهم، فخ «فيتنام» عكسياً، حيث ستخلى الولايات المتحدة للروس عن دور «الشرطة» الذي لا يحسدون عليه، وتعتمد بنفسها إلى مضايقتهم عن طريق المتمردين.

كان بريجنسكي فخوراً جداً بمخططه، ولكنه لم يشعر بنفسه حراً للتحدث عنه إلا بعد انتهاء الحرب الباردة. وسيقول في مقابلة أجريت معه عام ١٩٩٨: «وفق النسخة الرسمية للتاريخ، بدأت وكالة الاستخبارات الأميركية تقدم المساعدة إلى المجاهدين خلال

عام ١٩٨٠، أي بعد أن اجتاحت الجيش السوفيياتي أفغانستان في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩. ولكن الحقيقة التي أحيطت بالكتمان مختلفة كلياً: ففي الواقع، لقد وقع الرئيس كارتر، في ٣ تموز/ يوليه ١٩٧٩، التوجيه الأول بشأن تقديم المساعدة السرية إلى خصوم النظام الموالي للاتحاد السوفيياتي في كابل. وفي ذلك اليوم، وجّهت مذكرة إلى الرئيس أشرح له فيها أن هذه المساعدة ستؤدي برأيي إلى التدخل العسكري للسوفييات».

ولقد رد على الصحفي فنسان جوفير من مجلة لوفيل أوبس فاتور الفرنسية الذي كان يجري معه المقابلة والذي سأله إذا كان يشعر بأي ندم: «الندم على ماذا؟ كانت تلك العملية السرية فكرة ممتازة. ولقد استطاعت اجتذاب الروس إلى الفخ الأفغاني، وتريدني أن أندم عليها؟ وفي اليوم الذي اجتاز السوفييات رسمياً الحدود، كتبتُ إلى الرئيس كارتر ما فحواه: «لدينا الآن الفرصة لتقدّم للاتحاد السوفيياتي حرب فيتنام الخاصة به». وفي الواقع، اضطرت موسكو إلى أن تخوض في أفغانستان، طوال عشر سنوات تقريباً، حرباً مضنية أسفرت عن إحباط الإمبراطورية السوفيادية وأخيراً انهيارها».

وحالما أبلغ البيت الأبيض باجتياح أفغانستان، بادر إلى تنظيم الرد، على جميع الصعد. فأعلن كارتر عقوبات تجارية ودبلوماسية، ودعا جميع البلدان إلى مقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو، المرتقبة في صيف ١٩٨٠.

أما بريجنسكي، وهو العمود الفقري لهذه الحملة، فقد بدأ يوجب العالم، من الصين إلى مصر، ومن إنكلترا إلى باكستان، للحصول على دعم جميع الذين كان الاجتياح السوفياتي يثير قلقهم. وفور إطلاق عملية «إعصار»، استطاع أن يحصل من عدد من البلدان، وبخاصة المملكة العربية السعودية، على مساعدة ملموسة للمجاهدين، على شكل أموال وأسلحة ومقاتلين.

وسيتكف توافد المقاتلين الأجانب إلى أفغانستان الذي بدأ قبل بضعة أشهر، لا سيما انطلاقاً من العالم العربي. وفي أواخر عام ١٩٧٩، وصل إلى البلد الطالب السعودي أسامة بن لادن، وكان آنذاك في الثانية والعشرين من العمر. وقد سبقه آخرون، وسيقتني أثره الكثيرون غيرهم. وفي بلدان كثيرة، بدأ الحديث عن هؤلاء «الأفغان العرب»، المقاتلين المسلحين في «أمية» من نوع جديد، الذين كانوا يلمحون يوماً في شوارع الجزائر العاصمة، ثم في الأسبوع التالي، في ساراييفو. ولكن الناس ظنوا أنها ظاهرة عابرة، و«أثر جانبي» من آثار الحرب الدائرة، وأنها ستختفي فور أن تضع الحرب أوزارها.

وعندما بدأت الجهادية الإسلامية تنتشر في جميع أنحاء العالم، وتركز هجماتها، وبشراسة قلّ نظيرها، على أهداف غربية، تساءل الكثيرون إذا كانت أميركا، المشلولة بسبب معركتها ضد الشيوعية، لم تؤد دور الساحر المشعوذ بتشجيعها ظهور قوى ستقلب عليها.

ولكن من غير الصواب إطلاق أحكام على تصرفات الأوس في ضوء ما نعلمه اليوم. ففي أيامنا الراهنة، لم يعد الاتحاد السوفياتي قائماً؛ وفي الفترة التي احتلّ فيها أفغانستان، كان لا يزال يملك قوة رهيبه، تتمثل في آلاف الرؤوس النووية القادرة على تدمير الكوكب بأسره. ولم تتعامل الولايات المتحدة مطلقاً مع عدو من هذا العيار، وكانت الأولوية بالنسبة إلى جميع قياداتها هي محاربته، وصدّه، وإضعافه، بكل الوسائل. وما من تهديد آخر في وسعه أن يثنيها عن هذا الهدف الذي يتصدر الأولويات، وبالتأكيد ليس التهديد - البعيد والغامض وغير المرجح حدوثه في ذلك الوقت - لما سيُسمّى، بعد عشرين عاماً، بالتطرف العنيف، أو الإرهاب.

وإذا كان من الصعب لوم المسؤولين الأميركيين لأنهم فضلوا المعركة الضارية ضد القوة العظمى المنافسة، فلا سبيل إلى إغفال مسألة أنهم قد أدوا بالفعل دور السحرة المشعوذين بتشجيعهم نشوء ظاهرة لا مثيل لها، معقدة، ومربكة، ومحيرة، ستخرج تماماً عن سيطرتهم.

عندما أحاول استعراض حصيلة القرن العشرين، يتراءى لي أنه كان مسرح «صنفين» من المصائب، تسببت الشيوعية بالصنف الأول، ومناهضة الشيوعية بالصنف الثاني.

وتنتمي إلى الصنف الأول جميع الانتهاكات التي ارتكبت باسم البروليتاريا والاشتراكية والثورة أو التقدم؛ وكانت فصولها كثيرة جداً، في جميع بقاع الأرض، من محاكمات موسكو ومجاعات أوكرانيا إلى شطط كوريا الشمالية مروراً بالإبادة الجماعية في كمبوديا. وتنتمي إلى «الصنف» الثاني الانتهاكات التي ارتكبت باسم مناهضة البلشفية. والفصول في هذه الحالة لا عدّها ولا حصر، وأشدّها تدميراً، بالتأكيد، الكارثة العالمية التي تسبب بها «الطاعون البني» المتمثل في الفاشية والنازية.

لقد شهد إدراك الجرائم المختلفة تقلبات كثيرة. ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، كان معظم المؤرخين يعتبرون ضرباً من الغلو وعدم اللياقة بل والتشكيك، أن يضعوا جرائم نظام هتلر وجرائم النظام السوفياتي في الخانة نفسها. ولئن تلطخت صورة

ستالين في نهاية المطاف، فصورة سلفه، لينين، ظلت بريئة من الشوائب لفترة طويلة.

وشهدت مكانة ماو تسي تونغ، بدورها، تقلب أحوال. فلقد أثنى في ذلك العصر مفكرون مرموقون على انحرافاتة الجنونية الاستعراضية، على غرار «الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى». وفي الوقت الحاضر، تخضع هذه الانحرافات لأحكام بالغة القساوة، ولكن «قائد الدقة الأكبر» لم يشهد العار نفسه الذي شهده «الأب الصغير للشعوب». فلم يحصل أي «نقد للماوية» جدير بالذكر، وقد حاد خلفاؤه بعناية عن خطه، ولكنهم احتفظوا بضريحه في ساحة تيانانمن، وبخاصة لأنهم يرون فيه رمزاً للاستمرارية السياسية والاستقرار.

ولم يصبح من المستساغ السخرية من «الكتاب الأحمر الصغير»، ومقارنة ستالين بهتلر، وإعادة النظر في صورة لينين إلا عندما انتهت الحرب الباردة بإفلاس نموذج الملكية الجماعية وانهيار الاتحاد السوفياتي. ولم يعد لينين يعتبر المؤسس المهيّب لنظام اشتراكي أفسده ورثته، فأصبح يُحمَل مسؤولية كبرى في كل ما جرى منذ ثورة أكتوبر التي يختزلها بعض المؤرخين إلى انقلاب مبتذل، جريء لا ريب، ولكنه ليس انتفاضة شعبية على الإطلاق.

لا يجب التأثير جراء ذلك، فهذا ما يستحقه على أفعاله. لقد نالت الشيوعية فرصتها، أكثر من أية عقيدة أخرى، وأضاعتها. كان بإمكانها أن تسعى لانتصار مبادئها، ولكنها أهملتها. ولطالما حكم عليها بتسامح شديد، والآن يُحكم عليها بقسوة.

هل يمكن الاستنتاج أن رؤيتنا لجرائم القرن العشرين أصبحت، إثر هذا التعديل في المنظور، ملائمة ومتوازنة؟ ليس تماماً، للأسف. ففي ما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة الشيوعية، بدأت تتبدد آخر الزوايا المعتمدة والأوهام المتبقية. ويصحُّ ذلك على الانتهاكات التي ارتكبتها النازية، والفاشية، والتي اقترفها أولئك الذين كانوا يدورون في فلكهما في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. وسيواصل المؤرخون البحث والتفكير والسرود والتأويل، بحكم اختصاصهم؛ ولكن من الصواب الاعتبار أن الصورة الإجمالية التي تكوَّنت لدينا عن الجزء الأول من القرن لا تجافي، إلى حد كبير، الحقيقة.

وبالمقابل، فرؤيتنا تظل منقوصة، وأحياناً مغلوطة كلياً، عندما يتعلق الأمر بالجرائم المقترفة خلال الحرب الباردة، بين أواسط الأربعينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي. ألم يكن هناك، في نهاية الحرب العالمية الثانية، تسامح مؤكد تجاه الانتهاكات التي ارتكبتها المنتصرون - انتهاكات ستالين، بالطبع، إنما كذلك المجازر الجماعية التي ارتكبتها الأنظمة الغربية في دريسدن أو في هيروشيما؟ لقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن ظاهرة مماثلة. وإذا لم يعد أحد يشكك بالفظائع التي اقترفتها الأنظمة الماركسية-اللينينية - في المعجر أو إثيوبيا أو كمبوديا أو كوريا-، فإن ما اقترف باسم مناهضة الشيوعية غالباً ما يعتبر، إن لم نقل «جراحة» ضرورية، فأقله «أثراً

جانبياً»، مؤسفاً، بلا شك، إنما حتمي، وقد حصل دفاعاً عن قضية عادلة.

إن ما قلته نواً يستحق التدقيق. فالتهاون مع هذه الانتهاكات ليس منهجياً. وعلى هذا النحو، تدان بشدة أعمال القمع الوحشي التي قامت بها بعض الأنظمة الديكتاتورية اليمينية ضد الماركسيين، مثل نظام بينوشيه في شيلي أو الأنظمة الديكتاتورية للعسكريين في الأرجنتين والبرازيل. وتشكل «مطاردة الساحرات» التي قادها في الخمسينيات من القرن الماضي السيناتور جوزف مكارثي موضوعاً متكرراً في السينما الأميركية والأدب على السواء. غير أن الضمائر تتبدل حالما يتعلق الأمر بالجرائم المرتكبة، باسم مناهضة الشيوعية، ضد النخب في العالم الإسلامي.



لقد سنحت لي فرصة الإشارة إلى الحزب الشيوعي الإندونيسي، فذكرت أنه كان، في طفولتي، الأبرز في العالم بعد الحزبين الشيوعيين في الصين والاتحاد السوفياتي. وفي عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦، وقع ضحية عملية إفناء جماعي ومنهجي، ستحصده ما لا يقل عن خمسمئة ألف شخص، ولا شك أن أعدادهم أكثر بكثير. سيُذبح كوادو ومعلمون وطلاب وفنانون ونقابيون بلا شفقة، وغالباً مع أفراد أسرهم. ولقد أكدت وثائق لوكالة الاستخبارات الأميركية، نشرت عام ٢٠١٧، ما كان الباحثون يعرفونه بالفعل، وهو أن الولايات المتحدة شاركت

مشاركة نشطة في هذه المذابح، بل زوّدت كتائب الموت بقوائم أسماء الأشخاص الذين يجب تصفيتهم.

وبضاهي المجازر نفسها خطورة إفناء نخبة فكرية تحمل تطلعات حداثة وعلمانية، فلم يبقَ في هذا البلد الإسلامي الكبير سوى عسكريين فاسدين بمواجهة ناشطين دينيين يزدادون تطرفاً. ولقد اعتدنا أن تخصيص مصطلح «إبادة جماعية» للتدمير المنهجي لجماعة بشرية - شعب، مجموعة عرقية، طائفة دينية. ولا يوجد أي مصطلح يعادله لوصف إبادة ملايين الأشخاص المعتنقين للإيديولوجيا نفسها. ولكن التسميات لا تهم... فلقد خنق الغرب في إندونيسيا، باسم مناهضة الشيوعية، إمكانية أن تشهد هذه الأمة الكبيرة التي تسكنها غالبية عظمى من المسلمين، مستقبلاً يقوم على الحداثة والتقدم والتنوع والتعددية. ومع ذلك، فهذه الجريمة، رغم حجمها وعواقبها الوخيمة، لم تثر قطّ الكثير من الاستنكار على نطاق العالم، ولم يحاسب الجناة الذين ارتكبوها على الإطلاق، سواء أكانوا إندونيسيين أم أميركيين. لقد شُطبت من الحسابات بكل بساطة.

وليس هذا بالمثال الوحيد. فإيران عاشت بدورها، في الخمسينيات من القرن العشرين، محنة مماثلة، عندما أطيح النظام الوطني للدكتور مصدّق الذي كان حاملاً لمبادئ حداثة وديمقراطية، والذي كانت مطالباته بشأن العائدات النفطية تتعلق بأبسط أشكال

الإنصاف، في إطار انقلاب عسكري نظَّمته أجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية، وفي هذه الحالة أيضاً، لا يتعلق الأمر بمزاعم، بل بوقائع محققة، مدعومة بالأدلة، كَفَّ المذنبون عن السعي لإنكارها. وكانت الذريعة لتقديم هذه العملية على أنها فصل من فصول المعركة ضد الشيوعية وجود بعض الماركسيين حول مصدِّق، بينما كان المبرر الوحيد للانقلاب هو مواصلة النهب المخزي للثروة النفطية، وعدم ترك سوى الفتات للسكان المحليين. وكانت النتيجة، كما يعلم الجميع اليوم، التهيئة لنشأة ثورة إسلامية معادية بشدة للغرب.

إنها مجرد أمثلة، من بين أمثلة كثيرة أخرى، للآثار المنحرفة لمناهضة الشيوعية، كما مورست في العالم العربي الإسلامي خلال حقبة الحرب الباردة. ولقد قوّضت في كل مكان فرص تحقيق تطور اجتماعي وسياسي، كما أدت إلى تأجيج مشاعر النقمة، ومهدت السبيل للتطرف والظلامية.

أستحضر هذه الأحداث كلما سمعت من يقول عن المجتمعات الإسلامية بأنها تأنف العلمانية والحدائث بحكم طبيعتها وديانتها. وهذه التفسيرات، التي تساق استقراضاً، ليست وجيهة أو نزيهة. فأنا أرى أن تطور المجتمعات البشرية هو الذي يحدد قراءتها للنصوص المقدسة، وتقلبات التاريخ هي التي تحدد الطريقة التي تعيش بها الشعوب معتقداتها وتفسرها.

لقد قلت إن الأنظمة الشيوعية لم تول اعتباراً لفترة طويلة للمثل الكونية التي كان يفترض بها أن تروّج لها. ويجدر بي أن أضيف بأن القوى الغربية، بدورها، قد انتقصت كثيراً من القيم التي تؤمن بها، لأنها حاربت بشراسة خصومها الماركسيين أو في العالم الثالث، فمن الصعب أن يُوجّه إليها اللوم لإقدامها على ذلك، بل لأنها استغلت بوقاحة أسمى المبادئ الكونية لمصلحة طموحاتها ومطامعها؛ وأكثر من ذلك، لأنها تحالفت على الدوام، لا سيما في العالم العربي، مع أكثر القوى رجعيةً وظلاميةً، تلك القوى نفسها التي ستعلن عليها يوماً أخيب الحروب.

إن المشهد المفجع الذي يتراءى لنا عن الكوكب في هذا القرن هو نتاج كل تلك الإفلاسات الأخلاقية، وكل تلك الخيانات.

كم من مرة، في هذه السنوات الأخيرة، وردت كلمة «تقهقر» على لساني! فلدى السماع بالقتل ذبحاً، أو باختطاف مجموعة من التلميذات واسترقاقهن، أو بتفجير معلم أثري، أو بعودة العقائد الحاقدة التي كنا نظنها قد دُحرت، ألا يتبادر التقهقر الأخلاقي إلى الأذهان؟

ولكن ذلك المفهوم غير مناسب. ما زلت أستعمله أحياناً بفعل النزق أو السخط أو اليأس، ولكن لا يخفى عليّ أنه تقريبي، ومخادع بعض الشيء. فالأمر ليس من قبيل عودة إلى «العصر الحجري»، ولا إلى «القرون الوسطى»، ولا إلى «أحلك مراحل محاكم التفتيش»، ولا إلى «الثلاثينيات»، ولا إلى «حقبة الحرب الباردة». فالتاريخ لا يسير على هذا المنوال. فلا عودة أبداً إلى الوراء، ولا عثور أبداً على البيئة المادية أو الذهنية لحقبة سابقة. فمسيرة الزمن تجعلنا دائماً نلجُ مناطق جديدة، لم تُستكشف معالمها، ولم تُحدد مراحلها، ولا تشبه إلا في الظاهر تلك التي اجتازتها الأجيال السابقة.

حتى أكثر التصرفات رجعية لا يمكن أن تُفسّر إلا في سياق العصر الراهن؛ فصلتها بالماضي واهية. والعصور الذهبية هي دائماً مخاتلات

لاحقة في خدمة مشاريع سياسية أو إيديولوجية. وهذا هو كذلك حال جميع المحطات البارزة في تاريخ البشرية، سواء اعتبرت مثالية أم كارثية.

لا يغيب عن بالي كل ما أسلفت وأنا أنكب مجدداً على «الانقلاب» الذي حصل حوالي سنة ١٩٧٩، عندما رفعت مختلف القوى المحافظة راية الثورة، في حين اضطر دعاة التقدمية إلى اتخاذ موقف دفاعي.

لدى التطرق إلى هذه الظاهرة للمرة الأولى، أوضحتُ أن هذه «الثورات»، مهما كانت متناقضة، لا يمكن أن تُستبعد بحركة من ظاهر اليد على أنها غير مشروعة أو مغتصبة، ولا أن يُحكم عليها بالتخلف، دون أي شكل آخر من أشكال المحاكمة. وعلى الرغم من أنها تثير لدى الكثيرين من أبناء عصري، الاستنكار والقلق، فإنها تشكل ظاهرة بارزة في عصرنا، وتستحق بالتالي أن تُدرس بعناية، وبتبصر، ومع الحرص على التمييز بين إسهاماتها وآثارها الضارة، التي لا يسهل دائماً تبيين ملامحها.

لقد توافقت هذه «الثورات» مع بعض التحولات الهامة في مواقف أبناء عصرنا، يتعلق أبرزها بالتصور الذي تكوّن لدينا عن السلطات العامة ودورها في الحياة الاقتصادية.

قلائل هم من يواصلون الإشادة اليوم بفضائل النظام الموجّه أو يشككون بغلبة قوانين السوق. فمعظم المسؤولين السياسيين يؤمنون بضرورة تحرير الطاقات الكامنة، لا سيما طاقات المؤسسات وأصحاب المشاريع، من مختلف القيود التي قد تعيق سبيلها.

وفي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وهما البلدان الغربيان اللذان كانا رائدي الثورة المحافظة، كانت الرغبة في «التحرر» قبل كل شيء من الدولة الراعية، أي النزعة لدى السلطات إلى فرض مزيد من الضرائب وزيادة المعونات الاجتماعية بهدف تقليص الفارق بين الأثرياء والفقراء. وفي الصين، كما في البلدان الأخرى التي طبقت لبعض الوقت تعاليم «الاشتراكية العلمية»، كانت الحاجة تبرز للتخلص من الإدارة المركزية والدغمائية والبيروقراطية للاقتصاد التي أدت في كل مكان إلى انعدام الكفاءة والفساد والإحباط العام والأزمات التموينية المزمنة. ولذلك، لم تكن أولويات دينغ شياو بينغ مثل أولويات مارغريت ثاتشر أو رونالد ريغان، ولكن بينهم تقارب مؤكد، لأنهم سعوا هم الثلاثة في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف هو إنشاء اقتصاد أكثر حيوية، وأكثر عقلانية، وأكثر إنتاجية، وأكثر تنافسية.

ومن البديهي أن غلبة اقتصاد السوق قد فرضت نفسها انطلاقاً من واشنطن ولندن. ولكن لا يجدر بنا أن نقلّل في هذا الصدد من أهمية الدور الرمزي الذي أدّاه النجاح المباغت للصين.

طوال عقود عديدة، أعجبت بلدان كثيرة تنتمي إلى ما يُسمى «العالم الثالث» باشتراك الدولة التي تعدُّ بانتشالها من التخلف بوسائل أخرى غير الوسائل التي وضعها العالم الغربي. ولقد آمن بها الكثير من القادة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، الذين تمنوا الانفصال على هذا النحو عن القوى الاستعمارية القديمة وعن الولايات المتحدة. ثم اكتشفوا جميعاً، بعد عدد من السنوات، أن النظام يعمل بصورة خاطئة، وأنه لا يفي بوعوده، وأنه قد قادهم إلى خرابهم.

فوجدوا أنفسهم في مأزق، وثيقنوا بأنهم حادوا عن المسار الصحيح إنما دون أن يتحلوا بالجرأة على الاعتراف بذلك، ودون أن يعلموا ما السبيل للخروج منه. واقتضى الأمر أن تتحول أكبر دولة شيوعية إلى اقتصاد السوق، وأن تجترح، لدى قيامها بذلك، بواحدة من أكثر المعجزات إبهاراً في تاريخ البشرية، لكي يعتبر نهج الاشتراكية العلمية نهجاً عفى عليه الزمن نهائياً.

وفي الحلبة التي تقارعت فيها منذ سنوات عديدة العقيدتان حتى سالت دماؤهما، كان الحَكَم الصيني، أي دينغ شياو بينغ، هو الذي رفع ذراع الملاكم الرأسمالي معلناً فوزه.



عندما نستعرض العواقب الشاملة لهذا التحول الأول الذي أحدثته الثورات المحافظة، لا يسعنا بالتأكيد أن نعتبره كلياً «تقهقراً» مبتذلاً. ففي بعض الجوانب، كان هذا التحول ثورياً بالمعنى الأصيل للكلمة.

لم يسبق أن عرفت الرأسمالية أو شاءت نقل درايتها وحيويتها إلى شركاء مهمين يتمون إلى حضارات أخرى. وها هنا، في غضون بضعة عقود، تحت راية سياسة لا تدافع عن «تحرُّر» آخر سوى تحرُّر التدفقات المالية والتجارية، بدأ التعويض عن إجحاف يعود إلى عدة قرون. فانتشرت دراية الدول الغربية الصناعية في جميع الاتجاهات، وحوّلت، بصورة جذرية، المشهد المادي والبشري للكوكب بأسره. ولقد سلكت الأمم الكبرى في الجنوب بعزم، الواحدة تلو الأخرى، الطريق الذي يمكن أن يخرجها من التخلف ويخلصها من الأوبئة المهيئة التي يحملها في طياتها، أي الجهل، وانعدام الكفاءة، وسوء التغذية، وتردي الظروف الصحية أو انتشار الأوبئة.

وبالطبع، الدرب طويل، ولكننا نعلم اليوم، ولدينا شواهد على ذلك، أن كل شيء ممكن، وأنه لن يبقى على قارعة الطريق سوى الذين لن يتحلوا بالإرادة والحكمة للتقدم والتكيف والبناء.

لا يجب أن تُذرف دمعة واحدة على النظام الموجّه الراحل، لأنه لم يستطع أن يفي بوعوده في أي مكان، لا في «العالم الثالث» القديم، ولا في «المعسكر الاشتراكي» السابق. ففي كل مكان، أظهر هذا النظام تهوراً، كما شجع الانحرافات السلطوية ونشوء نخب زائفة قمعية وطفيلية. ولذلك، كان يستحق أن يُعاقب شر عقاب، بل وأن يُرمى به، إلى الأبد، في «مزبلة» التاريخ الشهيرة.

والمزعج في الأمر أن تلك الاشتراكية، العديمة الكفاءة والمنحرفة عن مسارها، ليست الوحيدة التي تأثرت بهزيمتها. فبموجب قانون لوحظ وجوده دائماً في المجتمعات البشرية، يُلَوَّث إخفاق مشروع أو فكرة أو مؤسسة أو شخص كل ما يمت إليه أو يبدو أنه يمت إليه بصلة. لم يقلل دعاة الثورة المحافظة من شأن الشيوعية فحسب بل الديمقراطية الاجتماعية، ومعها كل العقائد التي أظهرت مهادنة مع مبادئ الاشتراكية، وإن فعلت ذلك لمحاربتها على نحو أفضل.

فلم يقتصر الأمر على إدانة جموح المساواتية، بل أعيد النظر بمفهوم المساواة نفسه، وتبخيس قيمته. ففي الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، شهدت الفروق بين مداخيل الأثرياء والفقراء، التي كانت قد تقلصت على الدوام اعتباراً من الثلاثينيات، ارتفاعاً في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، حتى بلغت، في قرنا الحادي والعشرين، مستويات مشابهة لمستويات القرن التاسع عشر. وتكوّن لدى البعض جراء ذلك بصورة مشروعة، الإحساس بالعيش - أقله فيما يتعلق بمسألة المساواة، - في عصر من التفهقر.

ولم تُشجّب تجاوزات البيروقراطية فحسب، بل أرسيت دعائم ثقافة الريبة والاحتقار تجاه السلطات العامة، وكأن تدخلاتها في الحياة الاقتصادية هي بالضرورة «تعديات» يجب أن يحتمي منها المواطنون العاديون. ووفقاً للصيغة المدوّية التي استعملها ريغان في خطابه

الاستهلاكي، «في هذه الأزمة، الدولة ليست الحل لمشاكلنا؛ الدولة هي المشكلة».

أثارت هذه الجملة تعليقات كثيرة فيما بعد. فلقد خضعت للتحليل والتأويل والتشريح، وأحيلت أحياناً باتزان إلى السياق المحدد الذي قيلت فيه. ولكن لا سبيل للإنكار بأنها تعكس نمطاً في التفكير يتماهى مع النشاطية المحافظة المتحررة من العقد التي كان الرئيس الأمريكي السابق يحمل لواءها، والتي منتشرة من الآن فصاعداً، في جميع أنحاء العالم، بل وتصبح معيار عصرنا.

لكل تلك الأسباب، يصعب عليّ أن أتخذ، عند هذا الحد من التحليل، موقفاً حاسماً بشأن التغيرات التي أحدثتها الثورات المحافظة في الإدارة الاقتصادية أو في العلاقات بين المواطنين والسلطات العامة. ففي بعض الجوانب، شجّع هذا النهج ظهور الصدوع الاجتماعية وتسبّب بأشكال من الظلم المقذعة أحياناً؛ ولكنه شجع كذلك انطلاقة البلدان الكبرى في الجنوب وحصولها على التكنولوجيا المتطورة، ولا مجال للإنكار بأن هذا الأمر يمثل تقدماً.

وتبدو لي النتائج، في جميع الأحوال، متباينة ومعقدة بالقدر الكافي لكي أحجم عن اعتبار هذا «الانقلاب» في المواقف على الصعيد الاقتصادي بمنزلة «تقهقر» بكل معنى الكلمة. وفي المقابل، لن أتردّد في القيام بذلك بشأن التحول الآخر المرتبط بالثورات المحافظة. وأعني به هذا التفاقم المستمر والمعمّم للتوترات المرتبطة بالهوية الذي انتشر مثل المخدر في شرايين أبناء عصرنا، وهو يشمل اليوم المجتمعات البشرية كافة.

وليس من المؤكد، أصلاً، أنه يجب اعتبار الجموح المرتبط

بالهوية نتيجةً للثورات المحافظة. ومن الأصح القول إنه قد حصل تزامن بين هاتين الظاهرتين.

ولكن هذا التزام لم يكن من قبيل المصادفة. فلطالما كان خطاب الذين يدافعون تقليدياً عن أفكار التيار المحافظ، يتسم بنبرة مرتبطة بالهوية، غالباً ما تقوم على الدين أو الأمة أو الأرض أو الحضارة أو العرق أو على مزيج من كل ذلك. وسنصادفها لدى الجمهوريين الأميركيين، ولدى القوميين الإسرائيليين في حزب الليكود، ولدى القوميين الهنود من حزب الشعب الهندي، ولدى حركة طالبان في أفغانستان، ولدى الملالي في إيران، وبصفة أشمل لدى جميع القوى السياسية التي قامت، ابتداءً من السبعينيات من القرن الماضي، بثورتها المحافظة.

يحيلني ذلك إلى أن أتطرق، مرة أخرى، إلى ما أسميته، في هذا الكتاب، «سنة الانقلاب الكبير»، أي سنة ١٩٧٩. ونظراً لكوني مراقباً عقلانياً حتى اليأس، لا أنسب إلى هذا الرقم أي فضيلة خفية. ولئن تكرر ذكره في سياق كلامي، فلأن أحداثاً هامة حصلت في تلك السنة، أو حواليتها، أدت إلى منعطف، وأحياناً إلى قطيعة، في مسار التاريخ. ألا توجد تواريخ تصبح بمثابة فواصل كتب في سجل الزمن الكبير، تؤذن بنهاية فصل وبداية فصل آخر؟ ويدولي أن سنة ١٩٧٩ هي أحد هذه الفواصل. كنت في الثلاثين من العمر، أشعر بالأرض تميد تحت أقدامي دون أن أقيس قوة الهزة.

ففي تلك السنة، اجتيزت عتبة في التاريخ الطويل للاضطرابات المرتبطة بالهوية، مع الظهور المفاجئ، على الساحة العالمية، لأصولية إسلامية متناقضة، تقليدية اجتماعياً إنما متشددة سياسياً، لم يكن أحد ليفطن حتى ذلك الحين لطاقتها الثورية الكامنة، وسيكون لها انعكاسات دائمة. وعلى هذا النحو، تأسست في شباط/فبراير ١٩٧٩ جمهورية إيران الإسلامية على أنقاض نظام ملكي كان يعتبر شديد الحداثة والتغرب؛ وفي نيسان/أبريل ١٩٧٩، أعدم شتقاً الرئيس الباكستاني السابق ذو الفقار علي بوتو على يد العسكريين الانقلابيين الذين كانوا يتهمونه بمناصرة الاشتراكية والعلمانية، ويطالبون، من جهتهم، بتطبيق الشريعة تطبيقاً صارماً؛ وفي تموز/يوليه ١٩٧٩، القرار الأميركي بتسليح المجاهدين الإسلاميين الأفغان سراً؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، الهجوم على الحرم المكي الذي قادته جماعة كبيرة من المقاتلين المتشددين الإسلاميين السعوديين، والذي سيتهى بحمام دم؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، دخول القوات السوفياتية إلى أفغانستان، والتي ستشن عليها الجهادية الحديثة حربها التأسيسية....

وبالطبع، لكل من هذه الحوادث علة وجوده. غير أن الوتيرة التي تعاقبت بها كانت تدل فيما يبدو على أن واقعاً جديداً سيرز للعيان. وتتيح لنا نظرة ارتجاعية إليها اليوم أن نؤكد. وثمة لحظات رمزية كثيرة تشكلت منها حقبتنا المعاصرة، من سقوط جدار برلين إلى سقوط البرجين في مانهاتن، تجد منشأها في أحداث «تلك السنة»...

ومرة أخرى، لا بد لي من التشديد على أنه لا يوجد تفسير واحد مشترك لجميع هذه التطورات. وبوسعنا أن نذكر كيفما اتفق النشوة التي اعترت القادة السوفيات غداة انتصارهم في الهند الصينية وإفريقيا السوداء؛ والأسى العميق للعرب بعد نكسة ١٩٦٧ و وفاة عبد الناصر؛ والتغيرات التي طرأت على الطريقة التي أصبح الأميركيون يتصورون بها دورهم في الحرب الباردة؛ والتصدعات الجوفية داخل المجتمعات الإسلامية؛ وبعض الأسباب الأخرى أيضاً.

غير أن ثمة عاملاً من طابع آخر يستحق أن نتوقف عنده أكثر من الآخرين، ألا وهو الأزمة النفطية. فلقد حصل على شكل عدة هزات خلال السبعينيات من القرن الماضي، وسيقوم بتغيير الكثير من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في جميع أرجاء المعمورة؛ وسيفضي إلى تغيير جذري في الذهنيات، وفي موازين القوى؛ وسيرخي على العالم العربي - وانطلاقاً منه، على سائر العالم - غمامة كثيفة من الظلامية والتقهقر.



حصلت «الأزمة» النفطية الرئيسة عندما فرضت البلدان المنتجة للنفط حظراً للاحتجاج على المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل في حربها مع مصر وسوريا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ولم يستمر شح موارد النفط طويلاً، ولكن الارتفاع الهائل في سعر البرميل، الذي كان حتى ذلك الحين منخفضاً جداً، سيخلف أثراً قاسياً، لسنوات عديدة، على البلدان المستوردة.

وما من أدنى شك أن هذا العامل كان حاسماً في الأحداث التي أدت إلى نشوء مختلف الثورات المحافظة. فإذا ما عدنا، على سبيل المثال، إلى المناخ الذي كان سائداً في بريطانيا العظمى عشية وصول السيدة ثاتشر إلى الحكم، يتضح أن الأزمة التي كان البلد يعانيها مرتبطة في جزء منها بمسائل الطاقة. ألم يكن انطفاء الأنوار في ميدان بيكاديللي إحدى اللحظات الأكثر جزعاً؟ ولقد وعدت زعيمة المحافظين بوضع حد لهذه الاضطرابات.

وهذا ما سيفعله رونالد ريغان، بعد أشهر، على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي. ففي حين كان الرئيس كارتر يطالب المواطنين بالحد من استهلاكهم للطاقة حتى لا يكون البلد رهينة الواردات ولا يُرغم على خوض مغامرات عسكرية في الخارج للحفاظ على مصادر إمداده بالطاقة، انتهج مرشح الحزب الجمهوري نهجاً معاكساً، فشحّج المستهلكين الأميركيين على عدم تغيير عاداتهم إطلاقاً، ووعدهم بأنه سيفعل ما يجب، وإن اضطر الأمر إلى استعمال القوة، ليجنبهم شدة الحزام.

وبالطبع، كان النخبون يرغبون في سماع هذا الخطاب، كما ستؤكد نتيجة الاقتراع لاحقاً. فاستشارة فخر الأميركيين، وعزّتهم الوطنية، ورغبتهم في عدم تغيير عاداتهم الاستهلاكية، كان أجدى بالضرورة من الدعوة إلى الاعتدال الذي كان أشبه بالإذعان. اضطرت جميع البلدان المستوردة للنفط، الغنية منها والفقيرة،

أن تجتاز مرحلة من الاضطرابات قبل أن يتسنى لها التكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة التي تولدت عن ارتفاع أسعار النفط. ولا شك أن تلك السنوات المديدة من الشك والحيرة والمراجعة الذاتية كانت مضيعة بل ومأسوية في غالب الأحيان. غير أن أعظم الهزات حصلت في البلدان المصدرة للنفط. وقد بدأت بسرعة شديدة، ولن تتوقف أبداً، وتسببت بها على حد سواء الطموحات الجامحة لبعض القادة والتوقعات الجشعة التي أثارها لدى السكان التدفق المباغت للبترول والارات.

ولقد أطيح شاه إيران الذي كان أبرز صناع «الأزمة النفطية» في شباط/فبراير ١٩٧٩، على إثر انتفاضة شعبية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، شهدت المملكة العربية السعودية زلزالاً سياسياً كبيراً، لم ير فيه مراقبون كثيرون، في حينها، سوى حادثة غريبة ومعزولة، إنما ستكون لها انعكاسات عالمية - وسأعود إليها. أما العراق، فتاريخه أصبح منذ ذلك الحين سلسلة من شنّ الغزوات والتعرّض لها، من الحروب الداخلية والمجازر، ما أدى إلى انهيار البلد واستنزافه، بل وتقسيمه تقريباً. ويكفي استعراض المستفيدين «السعداء» من «الطفرة النفطية» لاستحضار جميع المآسي التي تسبّب بها الذهب الأسود. وإلى جانب البلدان التي ذكرتها، تضاف إلى القائمة ليبيا، والجزائر، وإندونيسيا، والكويت، ونيجيريا أو فنزويلا.

مثل مقتطفات حزينة من مآسي عصرنا....



وفي قلب العالم العربي، كانت النتيجة المباشرة للأزمة النفطية أن البلدان التي تصدر السلعة الثمينة وجدت نفسها بحوزة كم هائل من السيولة النقدية، ما منحها تفوقاً أكيداً على البلدان التي لا تملك الموارد نفسها. فخسرت مصر المكانة البارزة التي كانت تحتلها في عهد عبد الناصر؛ وظهرت المملكة العربية السعودية، بين عشية وضحاها، بمظهر طرف رئيسي في اللعبة؛ أما قائدا العراق وليبيا، صدام حسين ومعمر القذافي، فاسترسلا في أحلامهما بأن يصبحا الزعيمين الجديدين للأمة العربية، وضحّى كلاهما بمعظم الثروة المكتسبة حديثاً في خدمة هذا الهدف الطموح، من دون تحقيق غايتهما المنشودة.

ولقد حصل أثرٌ أكثر استدامة لهذا الانتقال للقوة على مستوى الذهنيات والمناخ الفكري. فالأفكار التي كانت رائجة حتى ذلك الحين، ومستلزمة من القومية أو الاشتراكية أو نموذج المجتمعات الغربية، حلت محلّها شيئاً فشيئاً أفكار أخرى وفدت من بلدان صحراوية لطالما عاشت بمعزل عن التيارات الفكرية الكبرى التي تهبّ على العالم. وبرز في الميدان السياسي لاعبون جدد، بمواصفات غير مألوفة: شبان ترعرعوا في بيئات متشددة دينياً، يملكون أحياناً موارد مالية طائلة، كانوا على استعداد لإنفاقها لنشر عقيدتهم.

وإننا نعرف اليوم اسم أسامة بن لادن وأسماء آخرين ممن أوعزوا بعمليات إرهابية واسعة النطاق أو نفّذوها. ولكن مئات الآلاف من الأشخاص المجهولي الهوية، بل ربما الملايين، ساهموا في معارك

أفغانستان أو البوسنة أو بلدان أخرى، من دون أن تطأها أقدامهم أبداً، مكتفين بإرسال تبرعاتهم إلى بعض الوسطاء، يحدوهم اليقين بأنهم يقومون بفعل ورع. كان العرب، بأعداد هائلة، يشعرون بالمهانة، والضياع، وقد تيتّموا بعد أن رحل أبطالهم وخانهم زعماءهم وكذلك خانتهم الإيديولوجيات «الحديثة» التي آمنوا بها! كانوا قد نضجوا للانضواء تحت رايات الدين.

وفي اليوم الذي جاء بريجنسكي يطلب إلى حلفائه، لا سيما إلى السعوديين والمصريين والباكستانيين، أن يرسلوا إلى المجاهدين الأفغان الأموال والأسلحة والمتطوعين المستعدين للقتال ضد الشيوعيين الملحدين، لم يُقابل خطابه بعدم اكتراث.

وانسجمت الاستراتيجية التي كان ينادي بها مع التطلعات الجهادية التي تعتمل لدى بعض الفئات من السكان. كما انسجمت مع شواغل الزعماء المحليين الذين كان التهديد السوفياتي يقض مضجعهم، لا ريب، مثل الأميركيين، ولكنهم يتخوّفون بقدر أكبر بسبب حادثة حصلت على أبوابهم: الانتفاضة الشعبية، المستلهمة من الأفكار القومية والإسلامية على السواء، التي أطاحت للتو شاه إيران، والتي كانت تثير لدى جميع الأنظمة الملكية المجاورة خشية أن تنتقل إليها عدواها.

٨

لقد شاءت ظروف حياتي كصحفي أن أكون، مرة أخرى، خلال الثورة الإيرانية، متفرجاً قريباً من الانقلابات التي شهدتها عصري. وأستعمل في هذا السياق مصطلح «متفرج» بالمعنى الحقيقي للكلمة: فعندما أعلن تأسيس الجمهورية الإسلامية، كنت في طهران، في صالة عرض صغيرة؛ وأمامي مباشرة، على خشبة المسرح، كان آية الله الخميني يجلس، مستنداً إلى الستارة، في أريكة كبيرة. حدث ذلك في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩، وانطبع هذا المشهد الغريب في ذاكرتي إلى الأبد.

في تلك الفترة، كنت قد انتقلت للعيش في باريس، حيث استأنفت نشاطاتي الصحفي، كما في بيروت، إنما مع بعض التعديلات: فلقد أصبحت أكتب بالفرنسية في أكثر الأحيان وليس بالعربية، وأقوم بتغطية أخبار العالم العربي الإسلامي أكثر من أخبار سائر بلدان العالم. وعندما انتشرت المظاهرات الحاشدة في إيران، خلال صيف عام ١٩٧٨، وزعزعت بعنف عرش الشاه، تابعته بانبهار. فتورّط يقودها

زعيم ديني في السادسة والسبعين من العمر بعمامة سوداء ولحية بيضاء لم تكن ظاهرة عادية في الربع الأخير من القرن العشرين. وعلى غرار الكثيرين من أبناء عصري، كنت أتأمل تطوراتها بارتياح أكثر مما أتأملها بقلق. كان نظام الشاه يعتبر قمعياً ومترفاً وفاسداً، وتطلعاته الحداثيّة تثير قدراً أقل من الاهتمام.

في بداية الاضطرابات، كان الخميني يعيش منفياً في جنوب العراق، في مكان يُقدّسه الشيعة في جميع أنحاء العالم. ولكن شاه إيران طالب بطرده، وطلب صدام حسين إلى آية الله أن يلتمس اللجوء في بلد آخر، ولن يسامحه المعني بالأمر أبداً. وعرضت فرنسا أن تستقبل المعارض العجوز، وأصبحت بلدة صغيرة قريبة من باريس، اسمها نوفل - لو - شاتو، مقر إقامة لبضعة أشهر، والعاصمة غير المتوقعة للثورة الإيرانية.

قصصُها مرتين أو ثلاث مرات، وسنحت لي فرصة إجراء مقابلة مع الخميني بحضور رجل دين لبناني شيعي شاب كان من بين المقربين منه، وقد وافق بلطف شديد أن يكون ترجماني. كنت أطرح أسئلتني بالعربية الفصحى؛ والخميني يفهم ما أقوله، على ما يبدو، ويظهر ذلك لي أحياناً بهزة من رأسه، ولكنه يجيب بالفارسية، والترجمان يهمس لي بالترجمة في أذني. كنا نجلس نحن الثلاثة أرضاً، على مساند سمكية تغطيها بسّط فارسية صغيرة.

وكانت لي كذلك أحاديث مع الرجال الذين يدورون في فلك

الزعيم، ويظهرون له، بالطبع، إجلالاً شديداً، دون أن يشاطروه بالضرورة جميع أفكاره. وكان أبرزهم إبراهيم يازدي، وهو دكتور في الكيمياء الإحيائية سعيّين وزيراً للخارجية في الحكومة الأولى للجمهورية الإيرانية، قبل أن يفقد الخطوة ويصبح أحد رموز المعارضة لنظام الملالي.

وكان هو الذي اتصل بي هاتفياً، في ٣١ كانون الثاني/يناير، ليعلن لي أن الخطوط الجوية الفرنسية ستُخصّص طائرة كبيرة لعودة الخميني إلى إيران. وسيكون فيها مكان له ولمن حوله، وللصحفيين الأجانب الذين يرغبون في تغطية الحدث. وسألني يازدي إذا كنت موافقاً على السفر. فوعده بأن ألاقه قبل ساعتين من موعد الإقلاع الذي كان مقرراً حوالي منتصف الليل.

استقبل آية الله الخميني في مطار طهران استقبالاً رسمياً فاتراً، ولكنّ مدّاً بشرياً هائلاً لم أشاهد مثله في حياتي كان ينتظره في الشوارع، لكأن الشعب بأكمله خرج لاستقباله.

كان انتصاراً له، وإن ظلّ الإبهام يكتنف مكانته في البلد. لم يكن قد تسلّم السلطة، والمقربون منه يخشون أن يتعرض له بعض عناصر الجيش. ولكن ما من شخص آخر يتولى القيادة، والمعسكر الخصم في تشتت كامل.

وفي هذه المرحلة الانتقالية، اتخذ المعارض موقفاً له بصفة

موقفة في مدرسة عمومية تقع في منطقة يمكن فيها لأنصاره أن يؤمنوا له الحماية. وكان المتظاهرون يتشرون طوال الوقت في الشوارع المجاورة، والخميني يخرج أحياناً إلى الشرفة لإلقاء التحية عليهم. وبعد ثلاثة أيام، قرّر أن الوقت قد حان لتقديم بيادقه على رقعة الشطرنج. فأمر بتنظيم حفل صغير في صالة سينما حضره المقربون، وبعض الشخصيات السياسية والدينية، والصحفيون الأجانب الذين رافقوه منذ مغادرته فرنسا.

كان الخميني إذاً على المنبر، جالساً في أريكة. ولقد وقف إلى يساره رجل يكاد يكون في سنه، هو مهدي بازركان، مرتدياً طقمًا فاتحاً وربطة عنق. ولقد عينه آية الله على الفور رئيس الحكومة الأولى لجمهورية إيران الإسلامية التي أبصرت النور أمام أنظارنا. وكانت حكومة أخرى ما زالت قائمة، في المدينة نفسها، عينها الشاه، برئاسة شهبور بختيار. ولكن من الواضح أن سقوط النظام القديم أصبح مسألة أيام، بل ساعات معدودة.

كان التناقض مذهلاً بين جسامته الحدث التاريخي الذي يجري أمام أنظارنا، وبساطة المكان الذي يحتضنه. فلقد أطيحت أمامنا توأً إمبراطورية تعود إلى آلاف السنين، والعالم الإسلامي يشهد انقلاباً كبيراً سيخلف عواقب على مساحة الكرة الأرضية كافة. ومع ذلك، كانت الصالة تبدو تابعة للبلدية، والحفل مدرسياً، يكاد يذكر بحفل

انتهاء العام الدراسي الذي تُورَّع فيه الشهادات على أكثر التلاميذ تفوقاً. كان بازركان يعزِّز هذا الانطباع، ممسكاً بيده الصفحات المجمعدة لخطاب التعيين، متأثراً ومؤثراً، يلوح مرتبكاً في طقمه الفاتح المزَّرر بصورة خرقاء. كان يوحى للناظر إليه بأنه لم يتوقع أن يعتلي المنبر، وأنه على عجلة من أمره للترجل عنه.

كان الرجل معروفاً بالنزاهة والكفاءة، ولقد أشاع تعيينه لرئاسة الحكومة الطمأنينة لدى الذين كانوا يأملون أن تقود الثورة الخمينية إيران على طريق الحداثة في ظل الديمقراطية. ولقد درس في فرنسا، في ثانوية بمدينة نانت أولاً، ثم في المدرسة المركزية للفنون والصناعات، في باريس، وتخرَّج فيها مهندساً.

وعندما أراد مُصدِّق، في عام ١٩٥١، أن يستعيد السيطرة على النفط الإيراني، اختار بازركان وعيَّنه رئيساً لشركة النفط الوطنية الإيرانية. وانتهت تلك المغامرة وسط الأسى بعد سنتين بالانقلاب الذي دبرته وكالة الاستخبارات الأميركية، ولكن ذكرها ظلت حية في أذهان الناس، واستعانة الثورة الجديدة بشخصية من الثورة القديمة كان يشيع الطمأنينة.

ومما أشاع الطمأنينة أيضاً تعيين يازدي نائباً لرئيس الوزراء. فهما هما شخصيتان علميتان معروفتان بنزاهتهما وانفتاحهما وأفكارهما الديمقراطية، تُعيَّنان على رأس الحكومة. أما من كانوا يظنون بأن

الخميني سيصبح، بالنسبة إلى الأمة، جداً عطوفاً ومتسامحاً، فقد ابتهجوا. كانت الثورة تخطو خطواتها الأولى في أفضل الظروف.



من المنطقي الافتراض أن آية الله الخميني كانت لديه، منذ البداية، مشاريع مختلفة كل الاختلاف، من المؤكد أنها أكثر طموحاً، ولكنها تشيع الطمأنينة بقدر أقل بالنسبة إلى الذين كانوا يأملون بمرحلة انتقالية هادئة من الملكية إلى الجمهورية. وسيخلف لورثته نظاماً فريداً النوع، عبارة عن مزيج من السلفية الاجتماعية والراдикаلية السياسية. ولقد تحولت إيران، بقيادته، إلى قوة إقليمية ديناميكية، متميزة بأسلوبها، يُسمع صوتها، وتُحترم مبادراتها، ولكنها غارقة حتى النخاع في معارك جبارة، لا خاسرة تماماً ولا رابحة حقاً، ولا نهاية لها.

وكان أحد التغييرات الملحوظة الأولى على الساحة الدولية انقلاب السياسة الإيرانية بشأن النزاع في الشرق الأوسط. فلقد أقام الشاه علاقات ودية مع إسرائيل التي كان يزودها بالنفط في الوقت الذي ترفض البلدان العربية المنتجة له أن تفعل ذلك. فوضع الخميني على الفور حداً لهذه الممارسة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العبرية، واستقبل عرفات في طهران قبل أي مسؤول أجنبي، بل ودعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإقامة في بعض المباني التي كانت تشغلها حتى الآن المكاتب الدبلوماسية الإسرائيلية. وعلى هذا النحو،

تقاطر سيلٌ من المستشارين الفلسطينيين السياسيين والعسكريين إلى إيران في الأشهر الأولى من الثورة.

ولكن، على الرغم من هذه المظاهر المبشرة، لم تنطلق العلاقات بين الشريكين بالفعل على أسس سليمة. كان الإيرانيون، الفخوريون والمتعصبون بشدة لقوميتهم، لا يرون فائدة من استقدام لفيف من المستشارين العرب؛ وعرفات، من جهته، يخشى أن تسوء علاقته بالعراق وزعيمها صدام حسين بسبب تقربه من إيران، وهو كان أصلاً في صراع مع سوريا الأسد.

فكان شهر العسل مع منظمة التحرير الفلسطينية قصيراً، ولكن انخراط طهران في الصراع العربي-الإسرائيلي سيكون دائماً، بل لقد أصبح يمثل مكسباً استراتيجياً كبيراً لنظام الملالي.

أما العنصر غير المتوقع، والعصبي على التكهن، والذي ستكون نتائجه كبيرة، أن إيران الثورة، ومن دون أن تكون عربية على الإطلاق، ستبني خطاباً يتماهى مع خطاب القومية العربية، لا سيما بشأن فلسطين والصراع مع إسرائيل.

وسيؤتي هذا التوقع ثماره. وستمارس الجمهورية الإسلامية نفوذاً حاسماً في عدد من بلدان المشرق العربي، على غرار العراق أو سوريا؛ وستكون راعية لحركات مسلحة بارزة، مثل حزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامي في غزة، أو الحوثيين في اليمن؛ وسيكون لها حضور هام في أفغانستان وفي عدة جمهوريات كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقاً.

ولكن هذه القوة المتعاضمة توافقت، طوال الوقت، بأحقاد جامحة بين السنة الذين يشكلون الأغلبية في معظم البلدان العربية، والشيعة الذين هم الأغلبية الساحقة في إيران. وكان الصراع بين الطائفتين كامناً منذ قرون، وكان يمكن أن يظل كذلك. ولقد سنحت لي الفرصة للقول إنه لم يكن وارداً في بيروت التي عشتُ فيها فترة شبابي. لا شك أن اللبنانيين الشيعة كانوا يسكنون في مناطق فقيرة، ولكن ذلك يحثهم بالدرجة الأولى على الانخراط بأعداد كبيرة في الأحزاب اليسارية، إلى جانب العمال الآخرين، لا على المطالبة فقط بحقوقهم باسم طائفتهم. والحق يقال إنني أتحدث هنا عن فترة ولّت إلى غير رجعة، كانت تسودها تصورات مختلفة كل الاختلاف عن الهوية، وأنماط تفكير مغايرة، وتصرفات تمليها معايير أخرى.

ومنذ ذلك الحين، بدلت «روح العصر» جميع السلوكيات، وهو انحراف لا يسعنا، بما يمليه العقل، أن نلوم عليه أحد الأطراف وأن نبرئ ساحة الأطراف الأخرى. وما من شك في أن إيران، إذ طالبت بدور بارز وسط عالم عربي أغلبية سكانه من السنة، واعتمدت، لانتزاع هذا الدور، على الطوائف الشيعية المحلية، كانت تجازف بإثارة ردود فعل عدائية، من جانب الأنظمة التي تشعر بالتهديد بسببها، ولا سيما المملكة العربية السعودية، وكذلك، بصفة أعم، من جانب السنة الذين شعروا بالإجحاف والتهديد والتهميش بسبب النفوذ المتعاظم للشيعة. وحتى في صفوف السنة المتشددين، المعارضين بشدة للأنظمة

الملكية النفطية، والذين كانوا يتوقون إلى ثورة إسلامية تطيحها مثلما أطيح عرش الشاه، كان من الصعب تخطي الحاجز المذهبي. لا شك أن هؤلاء الناشطين كانوا معجبين بأولئك الذين استطاعوا إطاحة السلالة البهلوية، وقد عجزوا أنفسهم أمام سلاطاتهم الحاكمة، ولكنهم لا ينسون أن هذا الانتصار حصل بفضل «منشقين»، ويرغبون بكل جوارحهم أن يثبتوا بأن أتباع «السنة النبوية الشريفة» يستطيعون أن يبلوا بلاء أحسن.

كان لهذا الجانب من الأمور دور مؤكد في الانحراف الذي شهده العالم العربي خلال العقود السابقة، والذي أصبح الكوكب بأسره يعانيه. ففي الواقع، حصل نوع من المضاهاة، بين جميع الذين يعرفون عن أنفسهم على أنهم حملة ألوية «الجهاد ضد أعداء الإسلام». بين السنة والشيعة بالتالي، إنما كذلك بين مختلف الفصائل المجاهدة السنية.

ومن أشد الأمثلة ترويعاً المزايدة الدموية التي قام بها التنظيم المدعو «الدولة الإسلامية» عندما أراد الاستيلاء على القيادة التي يمارسها تنظيم القاعدة داخل الحركة الجهادية؛ فلجأ «المتنافس» إلى أعمال عنف قلّ نظيرها، وبخاصة إلى مذابح علنية، لإثبات استعداداته للمضي أكثر في الفظاعة، أكثر من جميع الآخرين، حتى يعترف به أشد المجاهدين تطرفاً، وأكثرهم استعداداً للذهاب إلى أقصى حدود، وينتصموا إليه.

ورغم ما يتسم به هذا السلوك من جنون، فإن لديه عقلانيته المكيافيلية الخاصة. ألا تعمل آلية المزايدة على هذا النحو؟ عندما

يبالغ «المتنافس» ويمضي إلى أقصى حد في الجرأة أو في الوحشية، لا يقوى خصومه على مجاراته، فيكرهون على أن يتركوا له الميدان. لقد ذكرت حالة متطرفة، ومن أكثر الحالات مثاراً للاستهجان، ولكنها مجرد فصل من فصول أخرى في منافسة طويلة جداً ومنحرفة للغاية.

وثمة مثال أقدم عهداً على تلك المضاهاة حصل في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٧٩، تلك السنة أيضاً! ففي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وكان يوم أحد، اجتاح مئات الطلاب الإيرانيين مقرّ سفارة الولايات المتحدة في طهران، حيث احتجزوا اثنتين وخمسين رهينة، وبدأوا «احتلالاً ثورياً» للمكان. وبعد ستة عشر يوماً، يوم الثلاثاء في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتاح مئات الجهاديين السنة السعوديين الحرم المكي.

إذا كان الهجوم الأول منقطع النظير، فالثاني كان يفوقه فزادة. فقد دخلت فرقة كوماندوس مسلحة إلى أكثر الأماكن قداسة في الإسلام! وطالبت بتطبيق الشريعة، في حين كانت المملكة الوهابية بنظر العالم بأسره نموذج البلد المتمسك بأشد القوانين الدينية صرامة! كما أنها لم تكن مجرد فرقة صغيرة غافلت الحراس: فقد كانت جيشاً صغيراً حقيقياً، بمركباته ومعداته الثقيلة!

وما أثار قدراً أكبر من الدهول هو موقف السلطات السعودية. فقد

توقع الجميع أن تتحرك على وجه السرعة لإعادة النظام. ولكنها كانت تبدو حائرة، مشلولة، عاجزة. ولقد اضطرت إلى الاستنجاد بحلفائها، لا سيما باكستان وفرنسا، فسارع هذان البلدان إلى إرسال وحداتهما الخاصة لإسداء المشورة إلى القوات المحلية والإشراف عليها. وأخيراً، بعد أسبوعين، وعلى إثر معركة حقيقية منظمة، استعيد الحرم. ويُقدَّر بأن زهاء ثلاثمئة شخص قتلوا. ولقد اعتقل ثمانية وستون متمرداً، ثم أعدموا بقطع رؤوسهم.

كان الهجوم الذي لا يُصدَّق على هذا الحرم الشريف إيذاناً بولادة جهادية سنية متطرفة سيُسمع عنها لعقود عديدة. وفي تلك المرحلة، ذهب بعض المعجبين بفرقة الكوماندوس الجريئة، وقد اعتصرهم الألم بسبب هزيمتها، لمتابعة معركتهم بعيداً عن شبه الجزيرة العربية. في أفغانستان، على سبيل المثال. وشجعت السلطات السعودية، الحريصة على التخلص منهم، هذه التلهية. وكان أحدهم أسامة بن لادن؛ ولقد أنبرى لإنشاء الشبكة الجهادية العالمية القوية التي سيصبح اسمها يوماً «القاعدة» وستشتهر بسلسلة من الهجمات الواسعة النطاق التي تُوجت بالهجوم على البرجين في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ومن النتائج البارزة الأخرى لأحداث الحرم المكي زعزعة المملكة العربية السعودية وحمل قادتها على تغيير مواقفهم تغييراً جذرياً في مجال الدين. ويتحدث بعض المراقبين الذين يهتمون

عن كتب بتاريخ المملكة عن «صدمة عام ١٩٧٩» التي اضطرت النظام انطلاقاً منها، خشية الظهور بمظهر المتقاعس في الدفاع عن العقيدة، إلى مضاعفة الجهود لنشر التعاليم الوهابية والسلفية في جميع أنحاء العالم، لا سيما عن طريق تشييد المساجد وتمويل الجمعيات الدينية، من داكار إلى جاكارتا، وكذلك في العالم الغربي... وحتى لقب العاهل السعودي تبدّل؛ فلم يعد يشار إليه بصاحب الجلالة، لأن الجلالة هي لله، بل أصبح العاهل السعودي يعرف، في جميع قرارات الحكومة، وفي جميع وسائل الإعلام الرسمية أو غير الرسمية، باسم «خادم الحرمين الشريفين»، أي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

لا شك أن المملكة كانت تأمل بذلك الحصول على «صك» يثبت ورعها وتقها، ويحميها من المزايدات. ولكن الأمور لم تجري بهذا الشكل. فمن الوهم الاعتقاد بأن الظهور بمظهر التشدد سيسكت المتشددّين. وفي أغلب الأحيان، إن ما يحدث هو عكس ذلك. فنظام حكم مثل النظام السعودي، يعجده سائر العالم محافظاً بشدة، يشير في كنفه تيارات تستند إلى تعاليمه القويمة لكي تحكم عليه بأنه غير إسلامي بما فيه الكفاية. والتعاليم التي يوفرها إنما تضيء صفة شرعية على رؤية معينة للعالم، يسارع الآخرون لتحويلها ضده.

وظلّ النظام الملكي السعودي لعشرات السنين سجين خطاب أسهم في نشره، وكان يصعب عليه الخروج منه من دون المخاطرة

بتقويض الدعائم التي قامت عليها المملكة. وستكون الصدمة التي تسببت بها الأحداث الدموية لعام ١٩٧٩ صدمة دائمة.

*

ولقد عرف «الطلاب الثوريون» الذين احتلوا السفارة الأميركية في طهران مصيراً آخر غير مصير من اقتحموا الحرم المكي. لقد أحجم آية الله الخميني عن مباركة ما أقدموا عليه علناً، ولكنه حرص بعناية على عدم إدانتهم، بل وأظهر تعاطفاً معهم ووصف المبنى الذي يحتلونه بأنه «وكر جواسيس». لم يعاقبوا على الإطلاق بل أصبحوا أبطالاً، واضطلع عدد منهم في السنوات التالية بأدوار بارزة. وخيَّب موقف مرشد الثورة في هذا الملف بشدة آمال يازدي وبرزكان اللذين تركا السلطة على الفور. وأشارت استقالتهما إلى نهاية الأوهام بالنسبة إلى جميع الذين آمنوا بتطور الجمهورية الإسلامية تطوراً ليبرالياً وديمقراطياً.

استمرَّ احتلال السفارة حوالي خمسة عشر شهراً، وخلف أثراً كبيراً على الحملة الرئاسية التي كانت تجري آنذاك في الولايات المتحدة. وأمام مشهد الدبلوماسيين المقيدين بالأصفاد والمعصوبي العيون، نقم الأميركيون على الرئيس كارتر لأنه لم يعرف كيف يرد، لا سيما وأن محاولة لتحرير الرهائن بعملية كوماندوس فشلت فشلاً ذريعاً. واسترسل مرشح الحزب الجمهوري، ريغان، في استنكار ضعف وعدم كفاءة الإدارة الديمقراطية.

ولا جدال في أن مأساة السفارة أسهمت في الهزيمة النكراء للرئيس المنتهية ولايته، بل لقد انتشرت ادعاءات ملحة بأن مبعوثين لريغان أجروا محادثات في باريس مع ممثلين إيرانيين، ليطلبوا منهم تسوية النزاع بعد الانتخابات. وسيخوض المؤرخون مناظرات مطولة للتحقق مما جرى حقاً. غير أن السلطات الإيرانية، وكما لو أنها شاءت إضفاء المصادقية على هذه الادعاءات، اختارت تحرير الرهائن في اليوم الذي تسلّم ريغان منصبه، أي تحديداً في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، أثناء حفل التنصيب في واشنطن.

ولم تظهر الإدارة الجديدة عداء حقيقياً تجاه الجمهورية الإسلامية، بل لقد اندلعت فضيحة، خلال الولاية الثانية لريغان، عندما اكتشف الكونغرس أن البيت الأبيض يمول - بصورة غير مشروعة - المتمردين المناهضين للحركة الساندينية في نيكاراغوا بالأموال التي حصل عليها من بيع الأسلحة - بصورة غير مشروعة - إلى الباسداران، الحرس الثوري الإيراني.

كانت العملية التي أطلق عليها اسم «قضية إيران كونترا» أو «إيران غيت»، ساخرة ومنحرفة وشديدة التعقيد، ولكن من التهور الاستنتاج بأنه كان يوجد تواطؤ نشط بين «الثورتين المحافظتين» في واشنطن وطهران. ويبدو لي أنه يجدر بالمرء أن يرى فيهما تقارباً آتياً، وليد الظروف القاهرة التي كانت سائدة في ذلك الوقت. كان عصرًا

آخر، بيئة دولية أخرى، وموازن قوى أخرى، وأولويات أخرى. كانت الشيوعية لا تزال الخصم الرئيسي بنظر ريغان، وسائر النزاعات الأخرى تبدو ثانوية وزائلة.

غير أن هذا التفسير الهادئ الذي طرحته لا يحظى بالإجماع. فالكثيرون في العالم العربي، لا سيما في أوساط السنة، يؤمنون إيماناً شديداً بوجود تعاون مستتر بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة. وحتى لو سمع كل يوم في طهران شعار «الموت لأميركا!»، وحتى لو اتهمت واشنطن النظام الإيراني بأنه «راعي» جميع الحركات الإرهابية، يظل البعض على اقتناع بأن صلات سرية وغير معلنة قائمة بين الشيعة والولايات المتحدة.

وتعود هذه الريبة إلى حرب العراق الثانية، في عام ٢٠٠٣. ولقد اتهم السنة في هذا البلد خصومهم بأنهم طردوهم من الحكم بتواطؤ الغزاة الأميركيين. وانطلقوا على الفور، بقيادة أحد الجهاديين الأردنيين المدعو «الزرقاوي» الذي خاض معاركه الأولى في أفغانستان، في حملة من العمليات الواسعة النطاق ضد أهداف شيعية، لا سيما المساجد وقوافل الحجاج وتجمعات المصلين.

إنها دوامة عنف ستتحذ، في عدة بلدان إسلامية، شكل حرب مذهبية حقيقية؛ وستبلغ ذروتها بظهور الكيان المشؤوم الذي يطلق عليه اسم «الدولة الإسلامية»، والذي سيعزز ذلك الشعور بتقهقر العالم الغربي إلى أحلك حقباته السحيقة.

رابعاً عالم متفكك

قيل لنا إن الأمور ستكون
رهيبة. فكل شهوة صغيرة، كل رغبة بسيطة،
كل كراهية ستخذ أبعاداً ملحمية.

امتنعت الأرض واجتاحت
مثل حلم ناظم، فقد طغى أسوأ ما فينا
ودمرَ بالكامل سائر الأمور.

تراسي ك. سميث (مواليد ١٩٧٢)

الخوض في الماء

قيل، في غسق القرن العشرين، إن العالم سيشهد من الآن فصاعداً «صداماً بين الحضارات»، ولا سيما بين الأديان. ولم تُكذب الأحداث تلك النبوءة التي يكتنفها التشاؤم. ولقد أخطأنا الظن بشدة حين افترضنا أن هذا «الصدام» بين مختلف المناطق الثقافية سيعزز اللحمة داخل كل منها. فما حدث هو عكس ذلك. والبشرية لا تتسم اليوم بنزعة للتجمع في مجموعات واسعة جداً، بل تنزع نحو التفتت، والتشردم، وغالباً ما يحصل ذلك وسط العنف والقسوة.

ويصح هذا الأمر، بالطبع، على العالم العربي والإسلامي الذي يبدو أنه قد آل على نفسه أن يضخم حتى العبث كل عيوب عصرنا. وإذا كانت البغضاء لا تكف عن التصاعد بينه وسائر الكوكب، ففي كنفه تحدث أسوأ التمزقات، كما تشهد على ذلك النزاعات الدموية الكثيرة التي دارت فيه خلال العقود الأخيرة، من أفغانستان إلى مالي مروراً بلبنان، وسوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، والسودان، ونيجيريا وكذلك السودان.

ومن المؤكد أنها حالة متطرفة. إننا لا نرى في «مناطق حضارية» أخرى، المستويات نفسها من التفكك. ولكن النزعة إلى التفتت والعشائرية تصحُّ في كل مكان. وإننا نلاحظها في المجتمع الأميركي، ما دفع بعض العقول الخبيثة للحديث عن «الولايات غير المتحدة». وإننا نلاحظها في الاتحاد الأوروبي الذي تزعزع بسبب خروج بريطانيا العظمى، وبسبب الأزمات والتوترات المرتبطة بموجات الهجرة. وإننا نلاحظها بشكل حاد، على وجه الخصوص، في بعض بلدان القارة الكبيرة والقديمة، الموحدة منذ قرون، التي كانت تملك فيما مضى أكبر الإمبراطوريات، والتي تضطر اليوم لأن تواجه - في كاتالونيا، واسكتلندا، وغيرهما - حركات انفصالية قوية وعنيدة. ولا ننسَ الاتحاد السوفياتي سابقاً والبلدان الأخرى التي كانت في السابق شيوعية في أوروبا الشرقية، والتي كانت تشكل تسع دول عند سقوط جدار برلين، وأصبح عددها اليوم تسعاً وعشرين...

ومن المؤكد أنه ما من تبرير بسيط ووحيد لهذه الانقسامات. غير أن المرء بوسعه أن يستشف، ما وراء الخصوصيات المحلية، نزعات مماثلة، مرتبطة ارتباطاً جلياً بما يسمى «روح العصر». وعلى وجه الخصوص، يبدو لي أن العوامل التي تؤدي إلى التشتت تتزايد والعوامل التي تعزز اللحمة تتضاءل داخل كل مجتمع من مجتمعاتنا، وعلى مستوى البشرية جمعاء. ومما يفاقم هذه النزعة أن العالم أصبح ممتلئاً بما يسمى «اللحمت الزائفة» التي تزعم، مثل الانتماء الديني، بأنها تجمع شمل البشر، ولكنها تؤدي، في الواقع، دوراً معاكساً.

وتمهيداً لتحليلي بشأن ما آلت إليه أشكال التضامن البشرية، يجدر بي أن أذكر فكرة تمارس تأثيراً حاسماً على ذهنيات أبناء عصرنا، مع أنها تعود إلى إنكلترا في القرن الثامن عشر، ومؤداها أن كل شخص يجب أن يتصرف حسب مصالحه الشخصية؛ فمجموع كل تلك الأنانيات سيكون بالضرورة لمصلحة المجتمع بأسره؛ وكان «يداً خفية» تتدخل بعناية إلهية لتنسيق مجمل أعمالنا - وهي عملية دقيقة ومعقدة وغامضة، تعجز السلطات العامة عن أدائها، ومن الأفضل ألا تتدخل فيها، لأن تدخلها سيزيد الأمور تعقيداً عوضاً عن تيسيرها.

وهذه الفكرة التي صاغها آدم سميث في كتاب صدر عام ١٧٧٦، عادت لتصبح معاصرة بشدة منذ أواخر السبعينيات، وهي تؤثر بشدة في مواقف أبناء عصرنا. ولا تخفى تبعاتها السياسية، وجاذبيتها بالنسبة إلى كل الذين يحذرون من دور الدولة باعتبارها جهة تُنظم الاقتصاد وتعيد توزيع الثروات؛ فلا عجب، بعد ذلك، أن يكون دعاة الثورات المحافظة من النمط الثائشري أو الريغاني قد وظّفوها لحسابهم، بل واعتبروها ركيزة رؤيتهم للعالم.

قد تبدو هذه المقاربة مبهمة للعقول المحكومة بالعقلانية. فمن الناحية المنطقية الخالصة، كان يجدر بالنسيان أن يطوي نظرية «اليد الخفية» منذ عهد بعيد، إلا ربما لدى المهتمين بتاريخ العلوم الاقتصادية، بل بما قبل تاريخها. ولكن ذلك لم يحصل. فالحديث المجازي لآدم

سميث قاوم مرور الزمن وتهكيمات المناوئين، والانبهار الذي يثيره هذا الحُدد أعظم اليوم مما كان عليه منذ مئتين وخمسين عاماً.

ويُفسّر هذا التعمير أولاً بالفشل الذريع للنموذج السوفييتي الذي أولى أهمية كبرى للطابع «العلمي» لنظامه الاشتراكي. وكان من المفترض بهذا النظام أن يثبت بأن السلطات العامة وحدها قادرة على ترشيد عمليات الإنتاج والتوزيع. ولكنه أثبت العكس، أي إن الاقتصاد، كلما كان مركزياً، أصبح تسييره عبثياً؛ وكلما ادعى إدارة الموارد، تسبب بشحّها.

ولذلك، سقطت «الاشتراكية العلمية» في غياهب التاريخ، وعادت «اليد الخفية» إلى الصدارة، أكثر مصداقية ومشروعية من أي وقت مضى، لدرجة أن المحافظين الناشطين نادوا بها على أنها المبدأ التأسيسي لانخراطهم. وحتى الطابع الغامض وغير العقلاني بعض الشيء لهذا المفهوم تبين أنه جذاب بالأحرى؛ وفي الواقع، رأى فيه الكثيرون بُعداً روحانياً، وبمثابة موافقة إلهية على الأسلوب الذي تعمل به الرأسمالية في مقابل النظام الموجّه «الملحد».



إن تعاليم آدم سميث تسهم اليوم، أكثر من الماضي، في تشكيل عالمتنا، وليس فيما يتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية فحسب؛ فللايمان بوجود «يد خفية» نتائج في ميادين كثيرة أخرى.

وإننا نفهم بسهولة، على سبيل المثال، أن المرتابين من حكومتهم يرتابون ارتباطاً أشد من الهيئات الدولية. إنها الذهنية نفسها التي تعمل في هذه الحالة. فإذا لم نشأ أن تتدخل السلطة العامة في الحياة الاقتصادية للأمم، فلن نرغب، من باب أولى، في أن تصدر هيئة فوق وطنية توجيهات. وإذا كنا نعتبر أن «الحكومة حاضرة أكثر من اللازم» في بلدنا، من البديهي أن نرتاب من كل ما يشبه «حكومة عالمية»، مثل الأمم المتحدة؛ أو فيما يتعلق بأوروبا، من «حكومة قارية» كذلك التي تتخذ من بروكسل مقراً لها.

وعلى المنوال نفسه، سرتاب تلقائياً من العرافات المتبصرات اللواتي يتنبأن بكوارث عالمية ويطالبن، لمواجهةها، بأشكال من التعاضد والتضامن الفعلية التي تتجاوز الإطار الوطني. ولا أنوي الاسترسال في هذا السياق في السجال حول مسألة تغير المناخ، إنما يبدو لي من المفيد التشديد على أن التشكيك، في هذا المجال، يتبع ذهنية مماثلة. فالمناوئون لكل حوكمة عالمية سينزعون إلى تفضيل الحجج التي تُشكك بحقيقة الاحتباس الحراري ومسؤولية الأنشطة البشرية عن الاضطرابات المناخية. وبالعكس، فالواقفون بالهيئات الدولية سيميلون إلى تصديق أكثر الأرقام إنذاراً بالخطر.

أما وقد شددتُ على صمود العقيدة المستلهمة من آدم سميث وطول عمرها المدهش، فلا بد لي من الإضافة بأن قدرتها على الخروج

منتصرة من مبارزتها مع الماركسية لا يعني أنها تشكل رداً مناسباً على التحديات التي يطرحها العالم اليوم.

وأن يكون النظام الموجّه الاشتراكي فكرة جيدة خاطئة لا يعني بالضرورة أن «اليد الخفية» تمثل الحل الأعجوبة لجميع الشرور الحاضرة والقادمة. فهل يمكن لنا أن نعتبر بجدية، على سبيل المثال، أنه يكفي، في مجال البيئة، أن يفعل كل منا ما يبدو له أنه يخدم مصلحته لكي تكون النتيجة إيجابية للبلد برمته، وللكوكب بأسره؟ الجواب هو بالنفي طبعاً؛ ومع ذلك، يبدو أن بعضهم يعتقد ذلك، لا سيما في الولايات المتحدة.

وفي العلاقات بين الدول، هل يكفي أن تتصرف كل دولة حسب مصالحها، وطموحاتها، لكي نرى البشرية جمعاء تمضي قدماً نحو السلام والرخاء؟ وفي هذه الحالة أيضاً، يجب أن يكون الجواب بالنفي. ولكن المواطنين الذين يرتابون من «تدخلات» دولتهم في شؤونهم يرتابون بقدر أكبر من كل ما يشبه الإدارة العالمية أو فوق الوطنية.

لقد شددت على هذه الحقائق، لأنه يبدو لي من المحير أن الإيديولوجيا التي تسود وتحدد المعايير في عالمنا المعولم، حيث تنتشر الصورة والأدوات والأفكار، وكذلك الأمراض والحمّيات، بسرعة الضوء، تقوم على الأنانية المقدّسة للأفراد و«عشائريهم» من أمم ومجموعات عرقية وشتى الطوائف والجماعات.

وإننا نتبين بوضوح المسلك التاريخي الذي أفضى إلى هذه المواقف. غير أنه لا يسعنا سوى التخوف أمام الثقة المفرطة التي تولى إلى «المجموع الحسابي» لأنانياتنا الكوكبية. وفي ذلك، بالطبع، جنوح نحو اللاعقلانية، نحو نوع من التفكير السحري الذي يدل على ارتباك عميق أمام الطابع المعقّد للعالم. إننا نريد أن نعتقد، لأننا نشعر بأننا أصبحنا عاجزين عن إيجاد حلول ملائمة، بأن تلك الحلول ستأتي من تلقاء نفسها، كما لو بفعل أعجوبة، وأنه يكفي أن نثق بيد السماء الخفية أو القدر.

وأخشى أن ذلك لا يُشّر بما يشيع الطمأنينة في العقود القادمة.

السمة الأخرى المقلقة من سمات عصرنا، والتي تستند إلى الرؤية نفسها للعالم، هي إضفاء مشروعية على الفروق الاجتماعية، مهما بلغت حدتها.

صحيح أن قلائل ما زالوا يعتبرون أن المساواة الفعلية بين جميع البشر هدفٌ معقول. غير أن المفهوم نفسه، رغم امتهانه، كان قائماً حتى الحين باعتباره مرجعية أخلاقية رمزية، والجميع يحرص، في مطلق الأحوال، على عدم الإشادة بهذه الفروق. يعرف الجميع أنها محتومة، ولكن لا أحد يخطر بباله التهليل لها. وبوسعنا أن نقول الشيء نفسه عن البطالة: فمنذ فترة لا بأس بها، لم يعد هناك أحد يؤمن بالعمالة الكاملة، غير أننا لم نكن نرى فيما مضى البورصات العالمية ترحب بالشركات التي تبادر إلى فصل الموظفين بأعداد كبيرة بالإقبال على عمليات الشراء.

هذا ما تغير مع روح العصر الجديدة. فحتى في بلدي الأم، فرنسا، حيث يتواصل إعلاء مبدأ المساواة، أصبح يُنظر إلى الإثراء الفاحش بانبهار بالأحرى وليس بتقزز؛ وإذا كانت مداخيل بعض

مديري الشركات تظل تثير الاستهجان، فمداخيل لاعبي كرة القدم أو الممثلين أو نجوم الغناء لم تعد تثير الاستهجان على الإطلاق. ويزداد هذا الموقف حدة أيضاً في بلدان مثل روسيا أو الصين، حيث ظلت نزعة سطحية للمساواة لفترة طويلة تصلح تمويهاً للظلم والاستبداد.

وعندما تستعرض وسائط الإعلام، كما يحصل في أغلب الأحيان، أضخم الثروات قياساً بما يملكه سائر البشر، فالأمر لا يثير أي مسخط. لا أحد يتوقع بعد اليوم انتفاض «المستضعفين في الأرض»، وسيكون من المخيف أصلاً أن ينتفض هؤلاء يوماً ويمحوا كل ما مرّ، كما في نشيد الأممية. فهذه الانتفاضة ستؤدي فحسب إلى حمام دم هائل وعريضة من الدمار. ومن المؤكد أن هذا ليس ما يتمناه من يؤمنون حتى الآن بالمثل العليا للترقي والحرية والفضيلة، لا بل حتى المساواة. وإذا كانت الفروق مشيرة للقلق في أيامنا الراهنة، فليس لأنها قد تتسبب بانتفاضات شعبية في جميع أنحاء الأرض، بل لأن اختفاء البوصلة الأخلاقية التي يمثلها مبدأ المساواة يسهم، في كل من بلداننا كما بالنسبة إلى البشرية جمعاء، في تفكك النسيج الاجتماعي.

تبدو هذه المعايينة ضرباً من البداهة بالنسبة إلى من يتابعون يوماً بعد يوم مسيرة العالم، وإن لم يكن من السهل دعمها بالحجج المفعمة. فما السبيل إلى الإثبات أنه لا مفر، في أزمنة يثير فيها الإثراء الفاحش الانبهار والأحلام، من استشراء الفساد لدى الطبقات الحاكمة، وفي المجتمع بأسره؟ وأن أواصر التضامن بين مختلف فئات السكان تنصرم

عندما تكون أنانية الأفراد والجماعات، مبرّرة ومشروعة، بل وتعتبر أداة بيد العناية الإلهية؟ وأن كل سلم القيم يتعرض للتسفيه عندما يتحول «الأثرياء والمشاهير»، مهما كانوا أزدالاً، إلى قدوة؟

لقد أوضح لافونتين، في قصة الصرّار والنملة، عبرة عصره، والتي كان يبدو أن صحتها كونية وأزلية، أي إن العمل الدؤوب والمثابر واليومي قيمة أكيدة كان يجدر بالصرّار أن يستلهمها عوضاً عن «قضاء الصيف لاهياً يتغنى».

وفي القصة، تؤدي النملة الدور الصالح. فمثابرتها على العمل، في جميع الفصول، موضع ثناء الجميع، وتضع الساخرين في صفها. «فأجابت: إن تكن غيت قدماً فارقص الآن هائثاً». كان الصرّار، إذا ما جاز التعبير، مخرجاً. أما في عصرنا الراهن، فالعكس يحصل. فالنمل تتعرّض للتهكم والازدراء، والشباب الذين شاهدوا أهلهم يكدحون طوال حياتهم، من الصباح إلى المساء، دون الحصول أبداً على الرفاه المادي، أو الارتقاء إلى الطبقة المتوسطة، ناهيك عن الخروج من وضعهم المغمور، يشعرون نحوهم بالشفقة عوضاً عن التقدير. ولا شيء يحثهم على أن يحذو حذوهم، بل إن كلّ شيء، على العكس، يشجعهم على التمايز عنهم، لمحاكاة الذين «نجحوا»، الذين اغتنوا، وإن حققوا ذلك بضروب الاحتيال والأعمال الوضيعة أو لنيل لحظة مجد، بأي وسيلة كانت، في عالم الشهرة.

ولن نغالي في التشديد على أن انقلاب المثل والمعايير يُسبب اضطرابات شديدة في المجتمعات، عندما يبدأ الناس يعجبون بما اعتبر لفترة طويلة شائناً، وبازدراء ما اعتبر لفترة طويلة نموذجياً. هل نحن بحاجة حقاً إلى براهين مطوّلة لكي نفهم أن الحي الذي ينتزع فيه مروّجو المخدرات الإعجاب أكثر من المعلمين يصبح بؤرة للانحلال الاجتماعي؟ وعندما يصبح المجتمع برمته يدين بالذهنية نفسها، وتحظى الأنشطة المربحة مادياً بقيمة تفوق قيمة الأنشطة المفيدة اجتماعياً، يصبح من المستحيل التحكم بالعواقب المدمّرة. وستأثر كل تصرفات المواطنين بذلك...



على غرار الكثيرين ممن يهتمون بالفن أو الأدب، أشعر بنفسي قريباً من النملة ومن الصرّار على السواء، وسأمتنع عن اعتبار نشاط الأولى أكثر تقديراً من نشاط الثاني. وإنني أخشى ما أخشاه، في هذا المقام كذلك، أن تتفوق العوامل التي تؤدي إلى تفتت المجتمعات البشرية على العوامل التي تُعزّز لحمتها.

لقد أشرتُ، منذ الصفحات الأولى لهذا الكتاب، إلى المفارقة الشديدة الإرباك التي تتمثل في عالم يواصل مسيرة التقدم في مجال العلوم، والابتكارات التكنولوجية، وفي التنمية الاقتصادية، ولكنه يبدو متعزّراً بل ومتقهقراً في مجالات أساسية أخرى، لا سيما كل ما يتعلق بالعلاقات بين مختلف المجتمعات البشرية.

إننا نجد أنفسنا في صميم هذه المفارقة عندما ننكبُّ على دراسة الآثار التي خلفتها في العقود الأخيرة النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة على «اليد الخفية». فمن جهة، لقد حرّرت هذه النظريات الطاقات الكامنة، وحفّزت التبادلات التجارية، وسرّعت وتيرة الابتكار. وفي الوقت نفسه، أدى إنكارها للدور المنظم الذي تؤديه السلطات العامة وتمجيدها للإثراء الجامح إلى تقويض فكرة المنفعة العامة بذاتها، وإضعاف الأواصر بين المواطنين.

ويبدو لي أن الوجه الآخر للعملة غير قابل للجدل، ومثقل بالعواقب، وإن كان من الصعب تحديد معالمه. فما السبيل لاحتساب فقدان الحس المدني في بلد ما؟ ما السبيل إلى قياس تراخي الصلات أو توثيقها بين مختلف فئات المجتمع؟ ما السبيل إلى البرهان أن ثمة صلة قائمة بين الارتياح من السلطات العامة وتعاضم النزعة الجماعية والعنف والفساد؟ إننا هنا نتكلم على ما يصعب اكتناحه ويتعذر تقديره كميّاً، ولا فائدة تُرجى من مراكمة الأرقام والوقائع.

غير أن إحساسي هو أن الجنوح الذي تشهده البشرية في أيامنا الراهنة ليس معدوم الصلة بالتغيير الذي أحدثته الثورات المحافظة في الطريقة التي ينظر بها إلى دور السلطات العامة.

ولإيضاح فكرتي، سأبدأ بطرح السؤال التالي: ما الذي يعزز لحمة المجتمعات البشرية؟ ما الذي يمنح أفراداً أو جماعات الرغبة في العيش المشترك، وإرادة الانتماء إلى الجماعة نفسها، والأمة عيناها؟

إنها ليست مجرد أسئلة تطفئ فيها البلاغة على المضمون، إنني أتساءل بصدق وليس لدي رأي قاطع. فثمة عوامل عديدة يمكن أن تُعزّز اللحمة بين سكان البلد الواحد: الشعور بأن لديهم مستقبلاً مشتركاً، وأسلافاً مشتركين، وقيماً مشتركة، بل وعدواً مشتركاً... والقائمة ليست حصرية، وهي تتبدّل بحسب العصور.

وتتمثل إحدى سمات هذا القرن بالضبط في تضائل العوامل التي توحد وتجمع. وأكاد أضيف: لا سيما حين يتعلق الأمر ببلدان تقوم على التعددية. ولكن لا طائل من التحديد. فالبلدان قائمة كلها على التعددية، وإن أقرّ بعضها بذلك أكثر من بعضها الآخر. ومن ثم، فإنها تواجه كلها صعوبة في إقامة صلات متينة بين الأفراد والأسر والمجتمعات التي سلكت مسارات مختلفة.

والوصفات التقليدية التي أدت إلى نشوء الأمم على مر القرون لم تعد صالحة كثيراً في أيامنا الراهنة. فإذا لم يكن لدينا أسلاف مشتركون، لا يسعنا أن نخترعهم من العدم. وإذا انتفى وجود «رواية وطنية» تحظى بالقبول تلقائياً لدى الجميع، فلا يسعنا كذلك أن نفرضها. وحتى القيم المشتركة لم تعد تؤدي دور «اللحمة» حقاً. ولوددنا لو أدت هذا الدور، وإننا نتصرف مثلما لو كانت تؤديه، ولكن الأمر أشبه، في الكثير من الأحيان، للأسف، بحكاية متخيلة سمحة عوضاً عن انعكاس للواقع.

فتجد أنفسنا، أينما كان في هذا العالم، محرومين، محتارين، نجاضرين في الانصهار والاندماج وفضائل التنوع، في حين أن أشكال

التعاقد والتضامن تنهالك، ونعود - التقهقر مرة أخرى؟ - إلى أشكال التضامن الفطرية، الأكثر بروزاً للعيان والأشد حدة، والتي لا تحتاج إلى أي حرية خيار حقيقية. ويكفي أن يسلك كل إنسان منحدره، كما تدعوه «روح العصر».

والأمثلة لا تعد ولا تحصى! وسأكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى التوترات العرقية في الولايات المتحدة. لربما ساد الاعتقاد لدينا أن هذه التوترات ستخفُ وطأتها بعد إحراز كل هذا التقدم في مجال الحقوق المدنية، ولا سيما بعد الدلالة الرمزية العظيمة التي شكلها انتخاب باراك أوباما رئيساً للبلاد. ولكن ما حدث هو عكس ذلك، بل لقد تفاقمت هذه التوترات.

من نافلة القول إن الأميركيين من أصول أنغلوساكسونية أو هسبانية أو إفريقية ليس لديهم الأسلاف أنفسهم. ولكن كان في وسعنا أن نأمل بأن يكون لديهم رؤية مشابهة للأمة، ومصير مشترك. ومن الواضح أن الأمور لا تسير في هذا الاتجاه.

هل كان من الممكن أن تكون الأمور خلاف ذلك؟ هل سيكون أمراً لا يعقل أن نفترض بأن حدة التوترات العرقية كانت ستخف لو لم يُطلق العنان للفروق الاجتماعية؟ ولو لم يعلن ريغان الحرب على الدولة الراعية وعلى ملكة الرعاية الأسطورية؟ إن الأسلوب الذي طرحته هذا التساؤل ينمُّ عن صميم اقتناعي.

فأنا في الواقع ممن يعتقدون بأنه من الممكن تخفيف حدة التوترات بين مكوّنات الأمة على اختلافها عندما توظف الجهود بذكاء في إرساء الوئام الاجتماعي، بل أرغب في أن أكرر ما قلته بشأن مانديلا وأسلوبه في معالجة التوترات العرقية في بلده: يحدث أن السخاء يكون أقل الحلول السيئة؛ ويحدث أن يكون عمل صالح كذلك صفقة مريحة.

غير أن الحرص على الموضوعية يحتم عليّ أن أضيف بأن التاريخ، حتى الآن، لم يحسم الأمور بعد. لا بالنسبة إلى المسألة الشائكة للعلاقات بين الأعراق في جنوب إفريقيا أو في الولايات المتحدة؛ ولا بالنسبة إلى مسألة أخرى، أوسع نطاقاً وبالغة القدم، وهي مسألة الدور الذي يجب أو لا يجب أن تؤديه السلطات العامة في توزيع الثروات. ولست لامبالياً بالحجة التي يسوقها الذين يتمردون على العبيثات البيروقراطية أو على الزيادة المتواصلة للرسوم والضرائب. ومع ذلك، يبدو لي أن الدولة لها دور دقيق يصعب اكتناؤه إنما لا يستعاض عنه: إنها تسهم، بشتى الطرق، بإقامة صلات، ما يعزز الشعور بالانتماء المشترك؛ ولدى إنكار وجودها إنكاراً منهجياً، لا يعود بإمكانها أن تؤدي هذا الدور.

ولذلك، إذا كان من الصواب التسليم بأن الدولة، كما كان يقول ريفان، يمكن أن تكون أحياناً «المشكلة»، فمن المشروع تماماً التساؤل إذا كان غياب الدولة لا يشكل، أحياناً، مشكلة أشدّ خطورة.

٣

في عداد التحولات البارزة التي أتت الثورات المحافظة بها، سنحت لي الفرصة لكي أذكر، إضافة إلى إعادة النظر في دور الدولة، الاحتدام المتعاطم للمشاعر المرتبطة بالهوية. ويبدو لي أن الأثر المتضافر لهذين العنصرين يُبرّر، إلى حد كبير، الانحراف الذي تشهده البشرية في هذا القرن.

أما العنصر الأول، فيصعب الإحاطة بآثره، كما رأينا أعلاه، بعكس العنصر الثاني الذي تتجلى آثاره الوخيمة للعيان. فلقد سَمَّمت جموح الأهواء المرتبطة بالهوية أجواء الكوكب بأسره، وكل مجتمع من مجتمعاتها على وجه الخصوص. ولكن، إذا كانت أعمال العنف الناجمة عن هذا الجموح تتجلى أمام أنظارنا كل يوم، فالخطاب الذي تركز عليه «يُضللُّ الآثار»، نوعاً ما، لأنه يتكلم دائماً على التضامن، والإخاء، أو جبر أشكال الظلم، وليس من السهل دائماً التعرف، بما يتجاوز الكلمات التي توحد، إلى الآثار المنحرفة.

هذا ما كنت ألمح إليه عندما تحدثت عن العوامل التي تعزز حقاً لحممة المجتمعات البشرية مقابل العوامل التي يفترض بها أن تعززها

ولكنها لا تفعل ذلك. من المؤكد، على سبيل المثال، أن الانتماء الديني يذكر دائماً في الخطابات المرتبطة بالهوية، وأنه يتسم بفعالية مخيفة في غرس تمييز قاطع بين «نحن» و «هم» في عقول أبناء الدين الواحد. غير أننا، لو نظرنا إليه عن كثب، لتبين لنا أنه قلما يمثل عامل تماسك، حتى بين المؤمنين. وهذا الأمر يصح بشكل خاص على الأديان الكونية الكبرى. فكلما نجحت هذه الأديان في الانتشار والغزو والتبشير، تضاءلت قدرتها على إقامة علاقات سياسية متينة بين أتباعها. وفي أفضل الأحوال، يمكنها أن تشجع بعض التآلفات الثقافية. ولكن عرى التضامن القوية هي بالأحرى من اختصاص الطوائف الصغيرة التي تشعر بالحاجة إلى التكتل، نظراً لإحساسها بالضعف، مما يضمن لها في أغلب الأحيان تأثيراً لا يضاهي على الإطلاق أهميتها العددية. كم من مرة نسمع من يقول عن هذه الطوائف إنها تؤدي دوراً بارزاً، «مع أنها أقلوية». ومن الأصح القول إنها تسود «لأنها أقلوية». وكما أشار المؤرخ ابن خلدون في القرن الرابع عشر، فإن «العصية» تظهر بسهولة أكبر في الجماعات الضيقة، فتعزز لحياتها وتضمن لها أحياناً تفوقاً حاسماً في علاقاتها بالجماعات الأخرى. ومن أشهر الحالات في عصرنا عصية طائفة العلويين في سوريا التي تنتمي إليها أسرة الأسد؛ فلقد استطاع رجال ينتمون إلى هذه الطائفة السيطرة على الجيش في ستينيات القرن الماضي، ثم الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها إلى أجل غير مسمى. وشهدنا ظاهرة مشابهة في العراق

مع الطائفة السنية العربية التي ينتمي إليها صدام حسين؛ وتطلب الأمر غزواً حاشداً للقوات الأميركية لإرخاء قبضتها.

إن لحمة بهذه القوة لا يمكن أن توجد إلا في طائفة متراسة. وليس من الممكن تصورها في مجموعة أوسع نطاقاً، وليس بالتأكيد في « المناطق الحضارية » الشاسعة التي تناظر الأديان الكبرى في العالم وهي المسيحية أو الإسلام أو البوذية، التي يشكل أتباعها أغلبية السكان في بلدان كثيرة، والتي تمثل مجتمعة أكثر من نصف عدد سكان العالم.

ولقد استقرت هذه الأديان، بحكم توسعها المذهل، في مجتمعات شديدة التنوع، نجد بينها فروقاً هائلة من حيث اللغات والعادات الثقافية، والنظم السياسية أو الأسرية؛ مجتمعات بينها أحياناً نزاعات على الأراضي، وتضارب مصالح، بل وبكل بساطة ضغائن مبهمة ترجع أسبابها إلى عهود سحيقة؛ مجتمعات لا تُحلُّ فيها النزاعات، بإشهار راية الدين، بل يُؤجَّج سعيها.

وثمة مثال يبدو لي بليغاً للغاية في هذا السياق. ففي عام ١٩٤٧، قررت السلطات البريطانية أن تمنح الاستقلال لشبه القارة الهندية، ولكنها فعلت ذلك بتقسيمها إلى دولتين كبيرتين: الهند للهندوس، وباكستان للمسلمين.

سارت الأمور على ما يرام بالنسبة إلى الهندوس. فالهندوسية،

وإن فاق عدد أتباعها البليون، ظلت، بصفة أساسية، ديانة بلد واحد، ولهذا السبب، أصبحت عاملاً يُعزّز لحمّة وطنية نسبية. وإنني على يقين بأن الهند كانت ستتقدّم بوتيرة أسرع وعلى نحو أكثر تناغمًا لو لم يحدث هذا التقسيم المؤلم والمأسوي؛ لا سيما وأن عددًا كبيراً من السكان المسلمين، المناوئين تقليدياً لنظام الطبقات، كانوا سيعيدون النظر على الأرجح ببعض المفاهيم القديمة التي ترخي بثقلها. ولن أسعى إلى سوق البراهين على ذلك، فالأمر مجرد إحساس دفين... وبالمقابل، ما من أدنى شك، لأنه ليس حدساً شخصياً بل حقيقة واقعة، أن الانفصال كان مأساة مفعجة للمسلمين في شبه القارة الهندية.

وكانت الفكرة تقوم على وجودهم معاً، يقودون مركبهم الخاص، يحدوهم الطموح بتحقيق إنجازات أفضل من جيرانهم، وإعطاء القدوة. كان الآباء المؤسسون لباكستان، وكانوا غالباً رجالاً ذوي شأن، مقتنعين بأن الإسلام سوف «يعزز لحمّة» الأمة الجديدة، التي اجتمعت فيها أقوامٌ عديدة، تختلف لغاتها وتقاليدها الاجتماعية، ولكنها تشترك في الديانة نفسها.

وأكبرهم عدداً البنغاليون الذين كانوا يعيشون في باكستان الشرقية آنذاك، ولكنهم يشعرون بأنفسهم مهملين من السلطة المركزية التي اتخذت لها مقراً في باكستان الغربية، تحت سيطرة البندجاييين. وبلغت التوترات أشدها عندما اجتاحت منطقة البنغال، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، إعصار استوائي هائل، من أكثر الأعاصير فتكاً في التاريخ.

فوقع بسببه ما لا يقلُّ عن مئتين وخمسين ألفاً، وربما خمسمئة ألف قتيل.

فتمرد الإقليم الشرقي الذي كان مقتنعاً بأن الحكومة المركزية لم تفعل ما يجب لإغاثة الضحايا وأعلن استقلاله من جانب واحد، تحت اسم بنغلاديش. وسعت السلطات الباكستانية لمعارضة ذلك بالقوة، ولكنها هُزمت أمام الجيش الهندي، واضطرت للإذعان.

لقد زرتُ الدولة الجديدة بعد إنشائها بفترة وجيزة. كانت آثار الإعصار لا تزال ماثلة للعيان، مع أنه قد تعذر عليّ التمييز بين المآسي التي تسبب بها الإعصار وتلك التي تعزى إلى البؤس المزمن. كانت الأسر تعيش داخل أنابيب لولبية كبيرة، ووضعها رغم كل شيء أقل سوءاً من أسر أخرى تعيش على قارعة الطريق، بلا جدران تحميها أو سقف يؤويها.

ولكن تلك لم تكن أسوأ الصور التي شاهدتها، بل صور الشقاء الذي لا يطاق لأقلية البيهاريين العرقية. كان البيهاريون مسلمين مهاجرين من الإقليم الهندي الذي يحملون اسمه، متمسكين بشدة بوحدة إقليم باكستان الذي أصبح وطنهم، ولقد أعلنوا ولاءهم للحكومة المركزية، ضد الانفصاليين، وعوملوا جماعياً، عند الاستقلال، مثل أعداء الأمة الجديدة. كانوا أفقر من الفقراء المعدمين لأن كل أملاكهم قد صودرت، وقد احتجزوا في مباني خاوية وغير صحية، بانتظار أن يُقرر مصيرهم.

هل قلت إنهم «احتجزوا»؟ الحق يقال إنهم لم يكونوا كذلك فعلياً؛ فالحرس المسلحون على الأبواب كانوا يمنعون «الوطنيين» في الخارج من الاعتداء على «الخونة» الذين يحرسون، من جهتهم، على عدم المجازفة بمغادرة مكان احتجازهم.

غالباً ما عاودت التفكير بمصير البيهاريين الذي لا يحسدون عليه، وإن أضيفت شعوب أخرى منذ ذلك الحين إلى قائمة مهزومي التاريخ والمضطهدين، لا سيما في تلك المنطقة نفسها من آسيا الجنوبية، مثل شعب البروهينغا. ففي عالم يسود فيه الغليان المرتبط بالهوية، كل إنسان هو خائن بالضرورة في نظر إنسان آخر، وأحياناً، في نظر جميع الأطراف معاً. فكل شخص ينتمي إلى الأقليات، كل مهاجر، كل كوزموبوليتي، كل حامل لجنسيتين يحتمل أن يكون «خائناً»...



ولدى التأمل في ما جرى، يوحى لي المثل الباكستاني بملاحظات أخرى، أكثر مثاراً للقلق.

الملاحظة الأولى هي أن التجزؤ، بمجرد الدخول في منطق «التقسيم»، يتواصل بلا حدود. ففي البداية، يفصل المسلمون عن الهندوس. ثم يفصل البنغاليون عن البنجابيين. ولكن في كنف الدولة التي تغلب فيها تلك الشعوب، ثمة شعوب أخرى أيضاً تخشى المهانة، والاضطهاد، بل والإبادة؛ ألا يجدر بها، بدورها، أن يكون لديها بلدها؟ قال لي مرة أحد المؤرخين المنشائمين: «لكل سمكة صغيرة،

سمكة أصغر منها». وفي الواقع، ابتداءً من اللحظة التي يعتبر فيها أن الانفصال حلٌّ ملائم، لا سبب على الإطلاق لتوقف «التشطير»...

الملاحظة الثانية هي أن السكان الذين يصبحون هم الأغلبية في بلد ما لا يزيد تسامحهم بل، وعلى نحو متناقض، يتضاءل. وأقول «على نحو متناقض»، لأن الرغبة في البقاء ضمن الجماعة الواحدة تُبرّر مبدئياً بعدم الاضطرار لخشية اعتداءات جماعة مناوئة؛ ولذلك، يفترض أن تزداد سكينّة السكان ونبل أخلاقهم إذا أصبحوا يشكلون الأغلبية العظمى. وللأسف، لا تسير الأمور على هذا النحو، بل يحصل العكس: فما دامت الأقليات تحتفظ بوزن كبير، تؤخذ حساسيتها في الاعتبار في السجال العام، مما يحث القوى السياسية على إيجاد السبل الكفيلة بتنظيم العيش المشترك من منطلق الإنصاف والوثام. وعلى عكس ذلك، عندما تصبح الأقليات غير ذات شأن، وتكون غلبة الرأي لجماعة الأغلبية، يسود منطق مختلف تماماً، هو منطق المزايدة.

إن جميع البلدان التي تقوم بإنشاء نظام جماعي تشهد في نهاية المطاف مثل هذا الانزلاق، ولكن الانزلاق بلغ في باكستان ذروة جامحة، وجموحاً في التعصب قلما شوهد له مثيل في بلدان أخرى. فجميع الأقليات فيه تتعرّض للاضطهاد والإذلال، وكل الساعين إلى الدفاع عنها أو إضافة بعض التعقل والسكينة إلى الحياة العامة يخضعون للمصير نفسه، ما يشكل مأساة لجميع السكان، بطوائفهم كافة.

إن التجانس وهمٌ باهظ وقاس، تُدفع أثمان غالية لبلوغه، وأثمان أغلى إذا ما تحقق أصلاً.

وتستند ملاحظتي الثالثة إلى ملاحظتي الأولى وكذلك الثانية مع بعض التوسع في مضمونهما. إنني أنساءل إذا كان ضلال البشر، كما نلاحظه في أيامنا الراهنة، لا يعزى جزئياً إلى تلك العادة المذمومة التي درجنا عليها، اعتباراً من القرن التاسع عشر، بتقسيم المجموعات التي تتجاوز فيها عدة أمم، حتى تعيش كل منها بصورة منفصلة عن الأخرى. ويحدث أحياناً أن أفكر بأن النظرية التي مؤداها أن الامبراطوريات «سجون لشعوبها» يجب على تلك الشعوب التحرُّر منها للعيش «في نطاق مناطقها» وفق نظام حكمها، داخل حدودها، هي أكثر النظريات القاتلة في الأزمنة الحديثة.

ويخطر ببالي على وجه الخصوص مصير كيانين كبيرين متعددي الأعراق تعرّضا للتقسيم غداة الحرب العالمية الأولى: الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية التي أدى تفتتها إلى وقوع عشرات ملايين الضحايا وحفّز نشوء أسوأ الأنظمة الاستبدادية؛ وكذلك الإمبراطورية العثمانية التي يتواصل تقطيع أوصالها اليوم، فيُخيم شبح الرعب والتقهقر على البشرية جمعاء.

لا يعني ذلك بالضرورة أنني أشعر بحنين إلى هاتين الإمبراطوريتين. ولا أتوق بالتأكيد إلى عودتهما. لا إمبراطورية سلافة

هابسبورغ، ولا إمبراطورية القياصرة، ناهيك عن إمبراطورية السلاطين. إنني أشعر بالأسف على اختفاء ذهنية سادت في عصر الإمبراطوريات، ترى أن من الطبيعي والمشروع أن تعيش شعوب في إطار الكيان السياسي نفسه من دون الانتماء إلى الدين نفسه، أو اللغة نفسها، أو المسار التاريخي نفسه. ولن أتوانى أبداً عن محاربة الفكرة القائلة إنه من الأفضل للشعوب التي تنطق بلغات مختلفة أو تعتنق أدياناً مختلفة أن تعيش منفصلة الواحدة عن الأخرى. ولن أستطيع أبداً التسليم بأن الإثنية أو الدين أو العرق تشكل الأسس المشروعة لبناء الأمم. كم من الإخفاقات الزرية، كم من المجازر و«حملات التطهير» سنشهد بعد، قبل الكف عن اعتبار المقاربة الهمجية للقضايا المرتبطة بالهوية الطبيعية وواقعية و«متوافقة مع الطبيعة البشرية»؟

٤

تحدثت، في هذه الفصول المتعاقبة، عن حسراتي وندمي وحنيني أو كآبتي. ولدى استخلاص الدروس، تتبادر هذه المفاهيم بالضرورة إلى الذهن، ولا يسعنا إلا أن نسلم بها مع أننا نعلم أنها غير ملائمة وغير صحيحة في أغلب الأحيان، بل وتفتقر كلياً إلى العقلانية. وكم من مرة تحسرت على اختفاء «فردوس أرضي» لم أعرفه! وكم من مرة شعرت بالخرج، وربما بشيء من الذنب، إزاء سلوكيات حصلت قبل مولدي! لكأنني مضطر، لدى تسلّم الإرث المعنوي للذين سبقوني، أن أتقبل أيضاً أوهامهم وخيالاتهم وضياعهم.

وسعياً لعدم الوقوع باستمرار في مثل هذه العيوب، اعتدت تسمية كل المآسي التي عصفت بعصري وحياتي بالكلمة نفسها، أكثر الكلمات العادية، وهي كلمة «حزن» - أستعملها أحياناً بصيغة الجمع، لربط الإحساس الملتبس بذكريات محددة.

أحزاني تسرد جميعها القصة نفسها، قصة رجاء عظيم تعرّض في نهاية المطاف للخيبة والخيانة والتشويه أو التداعي. الأحزان المتعاقبة

لفردوسِي طفولتي، فردوس أمي ثم فردوس أبي. الحزن على شعوب المشرق، جميعها دون استثناء، من يفترض بهم أن يكونوا «الآخرين» ومن يفترض بهم أن يكونوا «أبناء وطني»، ويغرقون في المستنقع نفسه مع مواصلة تبادل اللعنات. الأحزان المتكررة للمجتمعات العربية التي تسعى، مرة أو مرتين في كل جيل، أن تنطلق، أن تحلّق قليلاً، ثم تهوي بكل ثقلها مثل الصقور المهیضة الأجنحة. والحزن أيضاً على المثل الكريمة التي تطبعت بها فترة شبابي، والتي تتعرض للمهانة والتحقير، في خريف حياتي: الكونية، المسار الصاعد للتاريخ، والازدهار المتناغم للحضارات، وتقارب القيم، والمساواة في الكرامة بين البشر. إن أعظم أحزاني اليوم يتعلق بأوروبا. وعندما يصدف أن أتحدث عنها، أتلقي الجواب نفسه بأنني أصبحت شديد التطلب، وأنه يجدر بي ألا أنسى ما كانت عليه هذه القارة لقرون عديدة، وحتى تاريخ ليس بعيد، أي مسرحاً للمواجهة بين القوميات الجامحة، وحقل اختبار لأفزع أشكال الهمجية... ألم تُطوّر تلك الصفحات القائمة، وإلى الأبد؟ إننا نجتاز الحدود الفرنسية-الألمانية من دون أن نتنبّه لذلك، كما لو أننا ما زلنا في البلد نفسه، كما لو أنه لم تحصل معارك دموية قط للاستيلاء على منطقة الألزاس-اللورين. وفي برلين، نمرّ من حي في الشطر الغربي للمدينة إلى حي في شطرها الشرقي من دون أن نغير انتباهاً لمخطط الجدار القديم. في أي جزء آخر من العالم عرفنا ذلك؟ ليس بالتأكيد في منطقتي الأم التي سلكت الطريق المعاكس، فأصبحت

عدة مناطق ومدن فيها كنت أستطيع في شبابي أن أجوبها دون الكثير من المخاطر، غير سالكة.

ولذلك، لا أريد التقليل من شأن أشكال التقدم الهائل التي أحرزها الأوروبيون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وإنني أرحب بها من كل قلبي. ومع ذلك، لا يسعني الإنكار بأنني أشعر اليوم بشيء من الخيبة. فلقد كنت أتوقع شيئاً مختلفاً من قارتي بالتبني: أن تقدّم للبشرية جمعاء بوصلة، أن تجنّبها التشتت والضياع، أن تمنعها من التشرذم إلى قبائل وجماعات وفصائل وعشائر.

عندما أتأمل اضطرابات هذا القرن، يعتريني الأسف لغياب أي سلطة سياسية ومعنوية بوسع أبناء عصرنا أن يتوجهوا إليها بثقة وبأمل، أي سلطة حاملة للقيم الكونية، وقادرة حقاً في الوقت نفسه على التأثير في مسيرة التاريخ. وعندما أجيل ببصري في العالم متسائلاً، إنما بوجل، عمن يستطيع اليوم أن يتولى هذه المهمة، يبدو لي أن أوروبا وحدها ستكون قادرة على توليها، إذا ما تزوّدت بالوسائل اللازمة.

لماذا أوروبا؟ في الحقيقة، إنها ليست «المرشحة الطبيعية» لأداء هذا الدور. فمنطقياً، يجدر بهذا الدور أن يسند بالأحرى إلى الولايات المتحدة. فلديها منذ وقت طويل الرغبة في ممارسة القيادة على الصعيد العالمي، وهي تتمتع بمعظم الصفات اللازمة. وتبين المبادئ التي قام عليها اتحادها منذ البدء حرصاً لا سبيل لإنكاره على

الشمولية، وتكوينها الإنثي يعكس تنوع العالم، بصورة غير كاملة، لا ريب، إنما أكثر من بلدان كبيرة أخرى. ولقد تبوأ، على وجه الخصوص، في القرن العشرين، مركز الصدارة بين القوى العظمى وفي جميع الميادين: الإنتاج الصناعي، والقوة العسكرية، والبحث العلمي، والنفوذ السياسي والفكري، الخ. واكتسبت، بين الأمم، بعد انتصارها في ثلاث مواجهات كبرى على مستوى الكوكب، هي الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية، ثم الحرب الباردة، تفوقاً ما من أحد يستطيع حقاً منازعتها عليه. وكان يجدر بها منطقياً أن تصبح، بالنسبة إلى البشرية جمعاء، السلطة المرجعية، ولفترة طويلة. ولكنها لم تنجح في الارتقاء إلى مستوى هذه المهمة.

والمدھش في الأمر أن فشلها، الذي يتجلى للعيان اليوم، لا يعزى إلى فقدان قوتها - التي ما زالت هائلة وقت تأليف هذا الكتاب - ولا إلى أفعال خصومها، بل إلى عدم قدرة قياداتها المتعاقبة على تولي زمام التفوق الذي انتزعت به بصورة متسقة.



يحلو للمناوئين الكثيرين للرئيس دونالد ترامب الظن أن عهده كان إيداناً بتقويض المكانة المعنوية لبلده. ومن وجهة نظري، لقد سلك هذا المنعطف الحاسم قبل ذلك بكثير، لحظة انتهاء الحرب الباردة. فألفت الولايات المتحدة نفسها في موقع لم تستطع أي أمة

أخرى أن تطمح إليه منذ فجر التاريخ، وهو موقع القوة العظمى الوحيدة على نطاق العالم. كان في وسعها أن ترسي لوحدها أسس نظام عالمي جديد؛ فما من أحد يشكك جدياً بتفوقها.

لقد عقد الزعيم الأخير للاتحاد السوفياتي، ميخائيل غورباتشيف، العزم على أن ينخرط ببلده على طريق الليبرالية الاقتصادية والسياسية، وأظهر استعداداً للتخلي عن الإمبراطورية التي أنشأها ستالين في شرق أوروبا غداة الحرب العالمية الثانية. وكان أمام المسؤولين الأميركيين الخيار، إزاء هذا الوضع غير المتوقع، والذي كان يتجاوز آمالهم وتوقعاتهم، بين موقفين: إما أن يواكبوا التطور الذي استهله غورباتشيف، ويقدموا له الدعم الاقتصادي والسياسي لتيسير الانتقال العسير والشجاع الذي كان يحاول تنفيذه، وإما أن يستفيدوا من الضعف الظاهر للقوة العظمى الخصم للقضاء عليها نهائياً.

ولقد واجهت الولايات المتحدة معضلة حقيقية. كانت تواجه، منذ أكثر من أربعين عاماً، خصماً مرهوب الجانب، حاربها بشراسة على جميع الصعد، وكانت ترسانته العسكرية تشكل بالنسبة إليها خطراً قاتلاً. أما وقد سقط هذا الخصم، فهل يجب مساعدته على النهوض؟ ألا يجب بالأحرى اغتنام الفرصة السانحة للتخلص منه إلى غير رجعة؟ كان ذلك الخيار الأخير يبدو الأكثر واقعية، وهو الخيار الذي اعتمد. فلم يُبدل أي جهود لإنقاذ غورباتشيف، وترك الاتحاد السوفياتي ينحل، ثم شرع في تقطيع أوصاله. وأدمج عدد من جمهورياته السابقة في

منظمة حلف شمال الأطلسي، على الرغم من الاحتجاجات الشديدة لموسكو.

وعلت بعض الأصوات في واشنطن للتنبيه إلى ضلال السبيل. وكان أبرزها صوت جورج ف. كينان، وهو دبلوماسي عجوز يحظى باحترام الجميع، حتى أنه أصبح أسطورة حية وأيقونة. وكان هو الذي حذر أميركا في الأربعينيات من القرن العشرين، وكانت وقتذاك تتسم بسذاجتها تجاه حليفها السوفياتي، بأنها لا يجب أن تفرط في الثقة، وأن مواجهة ضارية وطويلة الأمد ستحصل بين المعسكرين العالميين؛ وكان هو كذلك الذي شدد، قبل غيره، على ضرورة التزود بجهاز يهدف إلى «كبح» الاتحاد السوفياتي - أو «احتوائه» وفق الصيغة التي شاعت باللغة الإنجليزية آنذاك - من الناحية العسكرية والسياسية والإيديولوجية، للحد من توسعه. وبالتالي، كان الجميع يعترف بدوره الحاسم في الانتصار الذي حققه الغرب، والذي تُوِّج عام ١٩٨٩ بسقوط جدار برلين. وكان الرجل موضع ترحيب أينما حلَّ باعتباره أحد الصناع الرئيسيين للاستراتيجية المنتصرة، ونموذجاً للتبصر والعزم.

وبعد أن تحقق الانتصار الذي كان يرجوه، كان كينان يقول لمواطنيه، ولا سيما لصناع القرار الذين يستشيرونه: «لا تنسوا السبب الذي حاربنا لأجله! كنا نريد إعلاء شأن الديمقراطية على الديكتاتورية، ولقد حالفنا النجاح. وعلينا أن نستخلص الدروس. لا يسعنا الاستمرار

في معاملة خصوم الأمتس كأنهم سيظلون خصوماً إلى الأبداء». ويتميز هذا الدبلوماسي العجوز بأن كراهيته الناشطة للنظام السوفياتي تترافق بمحبة عميقة للشعب الروسي، وثقافته، وأدبه، ولا سيما لتشيخوف.

وعبثاً صرح مراراً وتكراراً أن إذلال الروس سيؤدي إلى تعزيز صعود التيارات القومية والمؤيدة للعسكرة، وتأخير مسيرة البلد نحو الديمقراطية، فلم يلقَ آذاناً صاغية. وكما يحصل في أغلب الأحيان، للأسف، ظهرت الشهامة التي يدعو إليها، ساعة الانتصار، مثل موقف ينم عن الضعف والسذاجة. فساد رأيٌ مفاده يرى وجوب مواصلة الاستفادة من المكاسب، من دون تردد، ودون إبداء ضعف بسبب المبادئ الأخلاقية أو الألاعيب الفكرية. وعندما طلب الرئيس كليتون إلى أحد مستشاريه، عام ١٩٩٧، إذا كان يجب الإصغاء إلى تحذيرات كينان، سمع جواباً بأن الدبلوماسي العجوز يخطئ الظن، وأن الروس سيقبلون في نهاية المطاف كل ما يفرض عليهم لأن ليس لديهم الخيار. نخطئ إذا رمينا بحجر هذا الرئيس الأميركي أو ذاك، أو مستشاريه. فالمهمة الملقة على عاتقهم إبان الخروج من الحرب الباردة كانت شاقة وحساسة. لم يكن الأمر يتعلق بأن يضطلعوا بدور، بل بأن يخرعوا هذا الدور من الأساس، وسط مشهد عالمي غير مسبوق. وإنني أشدد على هذه النقطة التي تبدو لي أساسية لإدراك الطريقة التي جنحت بها الأمة الأميركية العظمى على هذا النحو، وتسيبت بانسياق البشرية جمعاء معها.

أن تصبح الولايات المتحدة، بالنسبة إلى جميع بلدان العالم، قوة «أبوية» ترشد البعض، وتُفَرِّع البعض الآخر، من دون أعداء ترهب جانبهم سوى الجنس البشري - إنه حلم تبشيري لطالما راود المسؤولين الأميركيين، وتجلى غداة الحرب العالمية الأولى، ثم غداة الحرب العالمية الثانية. ولقد سعت الولايات المتحدة إلى إعادة بناء أوروبا بفضل خطة مارشال، وإلى تحويل اليابان إلى قوة سلمية وديمقراطية.

ولكن الغاية التي تُبرِّر هذه الجهود كانت على وجه التحديد مواجهة التحدي الذي تطرحه الشيوعية السوفياتية على نحو أفضل. وكانت الفكرة القائلة باستراتيجية عالمية لا تتمحور على محاربة عدو تبدو في ذاتها عبثية. فالسعي إلى أن تصبح جميع بلدان العالم حليفة أو محمية يتنافى مع كل الممارسات في مجال السياسة منذ فجر التاريخ. فلا بد على الدوام من حشد الجهود، وشحذ الأسلحة، وإقامة التحالفات ضد خصم. والعدو المتوَعَّد في أغلب الأحيان، للأسف، يلوح مثل نجمة قطبية لا يُهتدى بدونها إلى وجهتنا أو أفعالنا أو هويتنا. ولست ممن يعتقدون أن الوضع سيظل يسير على هذا المنوال إلى الأبد، ولكن هكذا تجري الأمور منذ عهد بعيد ولا بد من التحلي بقدر شديد من الابتكار والجرأة لتحليل أسلوب آخر في إدراك العالم، والآخرين، وأنفسنا.

وكانت تلك الجرأة وتلك القدرة على الابتكار مطلوبتين من

القادة الأميركيين لدى انتهاء الحرب الباردة. فما هو السلوك الذي يجب أن تنتهجه قوة عظمى لم يعد لديها أي خصم يضاهيها؟ كيف يجب أن تتعامل مع خصوم الأمس؟ هل تساعدكم على تغيير وجهتهم والنهوض من كبوتهم؟ ومع حلفائها السابقين؟ هل تظلّ تعاملهم معاملة الأصدقاء والمحميين، أم هل يجب أن ترى فيهم من الآن فصاعداً ما هم عليه، أي منافسين تجاريين؟ ومع سائر العالم؟ هل يجب أداء دور «شرطي العالم» المأثور أم ترك الأمم والقبائل والفصائل التي لا عِدَّ ولا حصر لها تتناحر على هواها؟ كان كل موقف من هذه المواقف ينطوي على فوائد ومخاطر وأوجه من الحيرة.

ويتضح جلياً، مع إمعان النظر في ما حدث، أن الولايات المتحدة لم تستطع النجاح في الامتحان العسير الذي وضعها التاريخ أمامه. فخلال العقود الثلاثة التي أعقبت انتصارها وتتويجها، أظهرت أنها عاجزة عن تحديد نظام عالمي جديد، وعاجزة عن إرساء مشروعيتها باعتبارها «قوة أبوية»، وعاجزة عن الحفاظ على مصداقيتها الأخلاقية التي تراجعت اليوم على الأرجح إلى أدنى مستوى لها في أي مرحلة أخرى خلال السنوات المئة الأخيرة. وعاد خصوم الأمس ليصبحوا خصومها، ولم يعد حلفاء الأمس يشعرون بأنهم حقاً حلفاؤها.

لم يحصل التقوض الأخلاقي مرة واحدة، بل عن طريق سلسلة طويلة من الانزلاقات، والإخفاقات، والتراجعات أو العثرات، وأثناء

حكم عدة رؤساء متعاقبين كانت خياراتهم السياسية على طرفي نقيض. وأظهرت الولايات المتحدة أحياناً نزعة محمومة للتدخل، كما حصل إبان حرب العراق عام ٢٠٠٣؛ كانت تريد تحطيم أنظمة، وإعادة تأسيس أمم، وإعادة تشكيل مناطق برمتها حسب رؤيتها للعالم. وفي مراحل أخرى، سئمت من المهمة الجسيمة للغاية التي ألقته بصورة متهورة على عاتقها، فبدلت موقفها رأساً على عقب، وتعهّدت بعدم التدخل إطلاقاً، وعدم وطء الأرض الحارقة بجزماتها العسكرية، وبترك الفصائل المحلية تتناحر ما طاب لها. وبلغ هذا الموقف الأخير ذروته في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣؛ فبعد أن أكد الرئيس أوباما تأكيداً لا لبس فيه أن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا خطأ أحمر يُحظر تجاوزه، وسيؤدي إلى رد فعل حازم من جانب الولايات المتحدة، قرّر أن ليس من مصلحته التحرك في نهاية المطاف.

ويخشى أن الكثير من الضواري المفترسة في أنحاء العالم قد اعتبرت هذا التراجع وعداً بالإنفلات من العقاب.

ذكرت، على مرّ هذه الصفحات، ثلاثة أو أربعة فصول بارزة، وكان في وسعي أن أذكر فصولاً كثيرة غيرها. فعلى غرار جميع أبناء عصري، رأيت أميركا متعددة الوجوه تتجلى على الساحة العالمية، خلال العقود المنصرمة. أميركا سخية وأميركا بخيلة. أميركا وقحة وأميركا خائفة. أميركا جريئة، في ١١ أيلول/ سبتمبر، كنا نرغب في

أن نعرب لها عن مدى محبتنا لها وكم نحن بحاجة إلى كل ما هي عليه وكل ما قدّمته لساثر العالم. ثم، بعد مرور ستين، إبان حرب العراق، أميركا فاسدة، ساخرة، مدّمة، لا تطاق.

وعلى سبيل الإنصاف، يجدر بي أن أضيف بأن مثل هذه السلوكيات لن تثير الاستنكار نفسه لو بدرت من بلد آخر. ولكن ليس هنا بيت القصيد. فالمسألة ليست في تحديد موقف واشنطن، أمام هذه الأزمة أو تلك، ومعرفة ما إذا كان سلوكها أفضل أم أسوأ من سلوك برلين أو باريس أو موسكو أو بكين. إنه يتعلق بمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة جديرة بأن تؤدي، أمام الأمم الأخرى، دور الحكم، أو سلطة الوصاية. والجواب عن هذا السؤال لا يمكن إلا أن يكون بالنفي، للأسف. فلقد كان فشل أميركا جلياً، ولم يكفّ عن التفاقم، ويبدو في الوقت الحاضر أنه يتعذر إصلاحه.

في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ البشرية، تبرز الحاجة إلى «ربان» يتولى مصير السفينة بأكملها، لا مصيره فحسب. وكان من المضحك والفظيع في آن معاً لو صرخ ربان سفينة التايتانيك في مكبر الصوت، أثناء اندفاع الركاب نحو زوارق النجاة: «ابتعدوا! سأمرُّ أنا الأول!».

٥

هل كانت أوروبا ستقدر أن تتولى هذا المنصب «الأبوي» أفضل من الولايات المتحدة؟ أن ترسي بنفسها أسس نظام عالمي جديد يتكيف مع الحقائق الجديدة، وتحدد قواعده واتجاهاته، وتدفع على احترامها في سائر أنحاء الأرض؟

لن نعلم ذلك أبداً، لأن القارة القديمة لم تتزوّد بالوسائل التي تكفل لها أداء هذا الدور. غير أنني على يقين أنها كانت تستطيع أن تكون، أقله، «قائدةً مشاركاً» متنبهاً، وقادراً على دعم أميركا المتحمسة بإخلاص مع السعي إلى تهدئة نزاعاتها إلى الجموح؟

لماذا أوروبا؟ لأسباب عديدة، ليس أي منها حاسم الأهمية في ذاته، ولكنها تهيئها مجتمعةً إلى تولي هذه المسؤولية التاريخية أفضل من غيرها.

والسبب الأول أن هذه القارة كانت مهد الثورة الصناعية، على غرار الحضارة التي واكبتها؛ وبالتالي، نوعاً ما، «المشغل» الذي صيغت فيه البشرية الحديثة. وليس في الأمر إهانة بحق مشرقى الأم، مهد أقدم الحضارات، إذا اعترفت بأن كل ما يكتسب منذ قرنين أو ثلاثة قرون،

أهمية في وجوده - الأفكار، والأدوات، والأسلحة، وكذلك نمط العيش - جاءه من أوروبا.

لا أذكر «مشرقي» إلا على سبيل المثال. فالحضارة الأوروبية أصبحت المرجعية للكوكب بأسره. وقد يثير هذا التفوق الحقن بصورة مشروعة، ولن نجانب الصواب إذا ما افترضنا بأنه لن يكون أزلياً. ولكن لا أحد بوسعه الإنكار أن هذه الحضارة تمثل اليوم المعيار الذي تتموقع جميعاً بالنسبة إليه، نظراً إلى أن علومها أصبحت هي العلوم، والتكنولوجيا التي اخترعتها أصبحت هي التكنولوجيا، وفلسفتها أصبحت هي الفلسفة، ومفهومها للاقتصاد لا يجد مفاهيم غريبة تتمتع بالمصداقية، وأن كل ما لم تشمله بنعمها ونقمها، أصبح هامشياً، قديماً، مغموراً، ويكاد يكون عديم الوجود.

إن هذه الغلبة التي وصفتها تخص مجمل العالم الغربي، والولايات المتحدة أقله بقدر أوروبا. ولكن أوروبا تملك، للتمكن من أداء دور «أبوي» إزاء سائر العالم، مواصفات تكميلية لا تملكها «ابنتها الكبرى» في الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي، مهما بلغت حيويتها واشتدَّ بأسها.

وإحدى المزايا الكبرى للقارة القديمة أن التاريخ لقن شعوبها، وسط الآلام في أغلب الأحيان، دروساً ثمينة. لا شك أن هذه الشعوب غزت جميع أقاليم الأرض وسيطرت عليها لفترة طويلة، ولكنها قاست

في نهاية المطاف حدود هذه السيطرة، الأمر الذي أضفى عليها مزيداً من الحكمة والمسؤولية، وأحياناً أيضاً، فلنعترف بذلك، مزيداً من الذعر.

ولدى معظم الأوروبيين، استعاض عن صلافة المستعمرين بموقف أكثر تحفظاً، وأكثر احتراماً للآخرين.

*

والدروس التي تعلمتها القارة من تمزقاتها الداخلية على القدر نفسه من الأهمية بنظري. ولقد شرعت القارة، في سعيها إلى التغلب على هذه التمزقات، في كتابة صفحة أساسية في تاريخ البشرية.

وغداة الحرب العالمية الثانية، أدرك صُناع المشروع الأوروبي أنه يتحتم عليهم إعادة بناء القارة على أسس مختلفة كل الاختلاف، سعياً لدفع مختلف شعوبها إلى التسامي على الخلافات القديمة، والعيش معاً وكأنها الفروع المختلفة لأمة واحدة.

وهذه الفكرة ليست جديدة، فلقد أعربت عنها، قرناً بعد قرن، شخصيات مرموقة، مثل إيراسموس أو فكتور هيجو، على سبيل المثال لا الحصر. غير أن واقعنا اليوم يتضمن حقائق خاصة تضيف على المشروع الأوروبي بعداً كونياً.

ففي الواقع، إن ما يميز الكوكب في عصرنا أنه منقسم، مثل أوروبا، إلى عدد كبير من البلدان المستقلة، لكل منها تاريخه، وروايته الوطنية، ولغاته، ومعتقداته، ومرجعياته الثقافية، وفي أغلب الأحيان نزاعات قديمة مع جيرانه.

وسواء أدركت ذلك جميع هذه البلدان، الكبيرة أم الصغيرة الحجم، الثرية أم الفقيرة، أم لم تدركه، فمن مصلحتها بشدة التسامي على مشاحناتها وضمان حضور قوي في العالم عن طريق الاندماج في مجموعات واسعة تحافظ فيها جميع الأمم، وجميع اللغات، وجميع الثقافات، على وجودها وكرامتها.

غير أن ذلك يفترض وجود نموذج يمكن أن تستلهمه هذه البلدان، «مشروع تجريبي» في طور التحقيق يدل بصورة عملية على كيفية إحداث قطيعة مع سلوكيات الماضي للعيش معاً تحت سقف واحد. ووحده المشروع الأوروبي كان بوسعه أن يطرح هذا النموذج، لأنه يتطلع بالضبط إلى جمع شمل بلدان تناحرت على مرّ تاريخها، وأصبحت تسعى إلى بناء مستقبل مشترك.

لو تسنى للقارة القديمة بناء ولاياتها المتحدة، لكانت أثبتت للبشرية جمعاء أن هذا المستقبل مقبول تماماً، وليس مجرد فكرة طوباوية أو مجرد وهم.

وصحيح أنه كان يجدر بالاتحاد الأوروبي، لكي يجسد هذا النموذج المرجعي كلياً، أن يتحول إلى دولة اتحادية تتمتع بجميع مقومات القوة العظمى العالمية، في المجالين السياسي والعسكري وفي المجال الاقتصادي، كي يستطيع أن يؤثر حقاً في مسيرة العالم. ولكنه افتقر إلى الإرادة اللازمة. ولا شك أن شعوبه لا تشتهي كثيراً أداء

مثل هذا الدور. ولا شك أن قادة مختلف الأمم لا يريدون أن يتجرّدوا من سيادتهم.

والمأساة بالنسبة إلى الأوروبيين أن التخلي عن التحول إلى قوة عظمى قوية في هذا العالم عديم الشفقة الذي نعيش فيه يؤدي، في نهاية المطاف، إلى الوقوع ضحية الاستقواء وسوء المعاملة والابتزاز. فلا يصبحون حكماً محترماً، بل ضحية محتملة، ورهينة في المستقبل.



وهذا هو سبب الإحباط الهائل الذي يعتريني اليوم عندما أتأمل في مصير قارتي بالتبني. من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي أنشئ، واتسع، وهو يمثل تقدماً باهراً بالنسبة إلى الحقبة السابقة. ولكنه بناء هش، غير مكتمل، مختلط، ويتعرض اليوم للزعزعة بعنف.

وأقول «مختلط» لأن الآباء المؤسسين لم يعرفوا الاختيار بين النهجين اللذين أتيا لهم: نهج الاتحاد الحقيقي، الكامل والنهائي، على غرار اتحاد الولايات المتحدة الأميركية؛ أو نهج يقوم على التحول إلى مجرد منطقة للتبادل الحر. لقد أرادوا الاعتقاد أن هذا القرار يمكن أن يتخذ لاحقاً. ولكن اتخاذه لم يكن ممكناً. وما كان يتسنى التفاهم بشأنه بين ستة أو تسعة بلدان، لا يمكن أن يتقرر بين سبعة وعشرين أو ثمانية وعشرين بلداً. وليس إذا كان الأمر يقتضي القيام بذلك بالإجماع، كما هو الحال اليوم بالنسبة إلى جميع القرارات التأسيسية.

وفي الحقيقة، أظهر الاتحاد فرطاً من الديمقراطية، مع منح كل

دولة حق النقض، الأمر الذي يمنع إحراز أي تقدم جريء باتجاه اتحاد حقيقي؛ وأظهر نقصاً في الديمقراطية، باختياره أن يعهد بالسلطة إلى بروكسل وإلى مفوضين تُسميهم الدول، عوضاً عن حكومة أوروبية ينتخبها مباشرة مواطنو الاتحاد.

فالشعوب التي تتمتع بممارسة طويلة من الديمقراطية لا يمكن أن تتماهى مع قادة لم يحصلوا على مسحة الاقتراع الشعبي.

ثمة أمور كثيرة بوسعي قولها عن هذه التجربة التي كانت، في اعتقادي، أكثر التجارب الواعدة في تاريخ البشرية، والتي ينفرط عقدها أمام أنظارنا. وأكرر القول إن هذا يمثل بالنسبة إليّ أحد أعظم أحزان عصرنا. وحتى لو اقتصرت رؤيتي لأحداث الكوكب على هذا التفتت للحلم الأوروبي، فسأظلُّ أتحدث عن الفرق...

٦

لربما بالغت بالاستعارة البحرية، فأوحيت للقارئ بأن «سفينة» البشر لن تستطيع تفادي الغرق بدون «ريان» موثوق لإدارة دفتها. لقد سرت التنبؤات دائماً بأن أهوال يوم القيامة تنتظر جنسنا البشري، ولكنه ها هنا، أكثر رخاء، وأكثر إبداعاً، وأكثر طموحاً من أي وقت مضى، على الرغم من كل نزعاته التدميرية، وكل سلوكياته الغريبة. ألا يجدر بي أن أؤمن، ولو لمرة، بوجود «يد خفية» تحميننا، قرناً تلو القرن، من الاندثار؟

ومع أن هذه المقاربة لا تعبر عن رؤيتي للأمر، لا يسعني التخلي عنها من دون أي شكل آخر من المحاكمة. ولا بد لي من الاعتراف بأنها تتضمن جزءاً من الحقيقة. فعلى غرار جميع الذين عاشوا حقبة الحرب الباردة، عشت لقرون عديدة هاجس حدوث كارثة نووية قيل إنها محتومة. فكم من مرة سمعنا أن آلاف الرؤوس النووية التي راكمتها القوى العظيمة ستؤدي بالضرورة، بسبب أحد المجانين أو بفعل سلسلة متعاقبة من الانزلاقات، إلى مواجهة شاملة ستطيح كل

حضاراتنا! وقبل لنا إن لا أحد سوى الساذج يمكنه أن يظن بأن المباراة بين المعسكرين الكونيين ستنتهي من دون انفجار أشبه بيوم القيامة. ولكن هذا ما حدث. فعندما تفوق أحد الخصمين، تقبل الخاسر هزيمته من دون أن يطلق صاروخ واحد. ولقد خرجنا من حقل الألغام هذا سالمين، كما لو أننا نهتدي السبيل، أجل، بفضل يد خفية. أسيكون من الغريب أن نرجو، أمام المخاطر الجديدة التي تلوح في الأفق، أنه يكفي أن ننق، مرة أخرى، بحسن طالعنا؟

لطالما أردت أن أؤمن بهذه الرؤية للتاريخ التي تشيع الطمأنينة، واليوم، على الرغم من كل مخاوفي، ما زال جزء مني يتشبث بها. لا لأن لدي إيماناً أعمى بحكمة البشر، بل لسبب مختلف كل الاختلاف، يتعلق بالسمة الخاصة لعصرنا وبالقوانين التي تحكم تحولاته. والظاهرة المعقدة التي ندعوها «عولمة» أو «كوكبة» تؤدي، بحكم طبيعة التكنولوجيات التي تواكبها، إلى حركة قوية وعميقة تدفع بمختلف مكونات البشرية إلى التقارب. وتجاوزها المحتوم، سواء أكان مادياً أم افتراضياً، يثير التآلفات والعداوات في آن معاً. ويتراءى لي أن إحدى المسائل الكبرى في عصرنا هي أن نعرف أيّاً من الموقفين ستكون له الغلبة في نهاية المطاف. هل سنشهد عودة التوترات المرتبطة بالهوية، ثم اضمحلالها؟ أم سنراها تحتدم وتتفاقم، وتفضي إلى مزيد ومزيد من التقسيم والتفتت؟

عندما نتأمل أحداث العالم، نلاحظ على وجه الخصوص تجليات البغضاء، لأنها قوية، بشكل لا يقبل الجدل، إنما كذلك لأنها أكثر وضوحاً، وأكثر ضجيجاً، وأشد استعراضية. أما الحركة العكسية، تلك التي تنطلق من تألفاتنا، فهي أرفف، وأقل بروزاً للعيان، ما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى التقليل من شأنها. ومع ذلك، فالأمر يتعلق بنزعة تاريخية، راسخة وقوية، يمكن أن تصح آثارها على جميع المجتمعات البشرية.

وأكد أقول إن البشر أمثالنا لم يكونوا يوماً أمثالنا بهذا القدر. وعبثاً تخاصموا وتباغضوا وتناحروا، فليس في وسعهم ألا يقلدوا بعضهم بعضاً. إنهم يعيشون، أينما كانوا، حاملين الأدوات نفسها بين أيديهم، ويطلعون على المعلومات نفسها والصور عينها، ويكتسبون بشكل متواصل عادات ومرجعيات مشتركة.

إذا كنا في الماضي ننزع تلقائياً إلى استعادة الحركات نفسها التي يقوم بها آباؤنا وأجدادنا، فنحن ننزع اليوم بالأحرى إلى استعادة حركات أبناء عصرنا تلقائياً. وإننا لا نعتزف بذلك بملء إرادتنا، بل نحافظ بورع على أسطورة مفادها أن الانتقال يحصل «عمودياً» من جيل إلى آخر، داخل الأسر، والجماعات، والأمم، وطوائف المؤمنين؛ أما الانتقال الحقيقي فهو «أفقي» على نحو متزايد، بين أبناء العصر، سواء عرفوا بعضهم بعضاً أم لا، سواء تحابوا أم تباغضوا.

أعترف بأن هذه الرؤية للأمور لطالما خففت عني مصابي في

اللمحظات التي يشتدُّ فيها اليأس. وحين كنت أراقب من حولي تصاعد التشنجات المرتبطة بالهوية أو جموح الضغائن، كنت أطمئن نفسي قائلاً إنها معارك متخلّفة، واختلاجات عالم انقضى، وعقّى عليه الزمن، وراح ينهار، ويتشبّت يائساً بممارساته وأفكاره المسبقة الغابرة.



غير أن ما كان يثير قلقي بعض الشيء، وما يقصّ مضجعي اليوم بقدر أكبر، أن لا أحد يحمل بصورة واعية هذه الاندفاعة الجامعة، التي يحملها جميع أبناء عصرنا بصورة لا واعية. وبوسعنا القول إن هذه الحركة الجوفية قوية، إنما «يتيمة»؛ فمعظم أبناء عصرنا، مع أنهم تقولوا وتحولوا وأعيد تشكيلهم بهذه الموجه التوحيدية التي تسترشد بالتقدم التكنولوجي، يعتقدون رغم ذلك عقائد تُمجّد الخصوصيات. ويتشابه أبناء عصرنا كل يوم بقدر أكبر، على الرغم من نزاعاتهم وضغائنهم المتبادلة. وهذه المفارقة ستكون أقل إشاعة للطمأنينة إذا ما قمنا بصوغها على نحو عكسي: لقد توافقت أشكال التقدم الثابتة للشمولية بإضعاف لجميع الحركات وجميع العقائد التي تنادي بهذه الشمولية نفسها.

إن التأكيد القوي والشرس في أغلب الأحيان على الهوية يشكل على الدوام عنصراً أساسياً في خطاب القوى التي تؤايتها الرياح، قوى الثورات المحافظة، وتصورها للعالم. ويكاد هذا الأمر يتجلى أينما

كان، في إفريقيا كما في أوروبا، وفي البلدان العربية كما في إسرائيل، وفي الهند أو الولايات المتحدة.

ويعتبر سلوك بعض القوى التي تتمركز تقليدياً في معسكر اليسار على القلق كذلك: فقد كانت هذه القوى ترفع فيما مضى لواء المذهب الإنساني والشمولية، ولكنها تفضل اليوم الدعوة إلى خوض معارك تنسم بطابع مرتبط بالهوية، وتتحول إلى ناطقة باسم مختلف الأقليات الإثنية أو الجماعية أو الفتوية؛ كما لو أنها تأمل، بإقلاعها عن بناء مشروع للمجتمع برمته، أن تعود لتصبح أغلبية بسعيها إلى تحقيق تأزر النقمات.

لا شيء في ذلك ما يشير الاستهجان أو الاستنكار، لا سيما وأن مطالب الأقليات المضطهدة غالباً ما تتمتع بشرعية معنوية أصيلة. ولكن عندما تُؤسّس الاستراتيجية على مثل تلك الشقاكات، فإن ذلك يسهم حتماً في التقسيم والتفتت.

إن تغير المنظور والخطاب لدى دعاة التقدمية هو حصيلة ظاهرة سبق أن ذكرتها في هذا الكتاب، ألا وهي انقلاب «ميزان القوى» الفكري في العالم، مع الصعود المحتوم للقوى المحافظة، التي باتت تحدد، من الآن فصاعداً، شروط السجال. ويُرغمُ الخاسرون على التخلي عن «أدواتهم الفكرية» للاستعانة بأدوات الفائزين، مع السعي إلى استعمالها لمصلحتهم. ولقد أسبغت على جميع الخصوصيات

صفة شرعية لشدة ما انحط قدر العقائد التي تمجد الشمولية في العقود الأخيرة.

وينحى اللوم في المقام الأول على ضلالات الماركسية، ولكن الماركسية لا تتحمل وحدها العواقب. ففي معظم المجتمعات البشرية، تُشجّع اليوم المساعي للتأكيد على الهوية، وتعتبر المواقف الأكثر تمييزاً وتوازناً ومسكونيةً ساذجة مذعورة بل مشتبهاً فيها. ولقد ضلت السبيل جراء ذلك شعوبٌ كثيرة لطالما كانت في طليعة المعركة من أجل الشمولية. ويكفي أن نجيل الطرف على المجتمعات التي كانت، لفترة طويلة، منارات للبشرية جمعاء لتقدير حجم الأضرار.

وتخطر ببالي، على سبيل المثال، هولندا والبلدان الإسكندنافية التي كانت رائدة في ممارسة الانفتاح والتسامح، وأصبح يصعب عليها أكثر فأكثر أن تحافظ على هذا التوجّه. وتخطر ببالي إنكلترا التي يتهالك نظامها السياسي بعد أن ظلّ طويلاً قدوة للأرض بأسرها، تحت تأثير ديماغوجية قومية تناهز الاحتيال. وتخطر ببالي أيضاً إيطاليا التي كانت حياتها السياسة والفكرية، بالنسبة إلى الجيل الذي أنتمي إليه، مرجعية دائمة وموضع إعجاب، والتي أصبحت ممسوخة.

هل هذه ردود فعل متسارعة، تستثيرها التوترات الآنية، ومرشحة للاضمحلال بمرور الوقت، أم أنها ظاهرة عنيدة، مستدامة، يصعب الرجوع عنها، قد تجرّ البشر إلى دوامة مدمّرة؟

ينبئني إحساسي بأننا انتقلنا، في العقود الأخيرة، من سيناريو إلى آخر. فمن سيناريو كلاسيكي، غالباً ما شهدناه في الماضي - جماعات من أصول مختلفة تتجاور، وتبدأ تنظر بريبة بعضها إلى بعض وتتبادل الطعنات، قبل أن تشهد علاقاتها السكينة وتنسى، في نهاية المطاف، أنها كانت في عداوة -، انتقلنا إلى سيناريو لا وجود فيه لهذه «النهاية السعيدة».

ومن العوامل الحاسمة لهذا الانتقال الاضطرابات السياسية والأخلاقية التي تزعزع العالم العربي منذ نكسته الكبرى عام ١٩٦٧، والتي تفاقمت حوالي العام ١٩٧٩ مع حلول الثورات المحافظة في الشرق والغرب، وأفضت، اعتباراً من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إلى «انفلات» الكوكب بأسره، وأثارت ردود فعل تسلسلية تقودنا اليوم نحو المجهول - ولا شك نحو الغرق.

ومن أكثر جوانب هذا الانفلات مثيراً للقلق، «الانحراف الأوروبي» الذي يشهده العالم في عصرنا الراهن. وعذراً من الأديب البريطاني لهذه التسمية، ولكنها تعدُّ، بنظري، تكريماً، كما لو أننا نربط بمرضٍ اسم العالم الذي اكتشفه، وسعى جاهداً لمكافحته.

كان جورج أورويل، المناوئ للتوتاليتارية، يريد أن ينبّه أبناء عصره إلى أشكال الاستبداد الآتية، واستخدامها المحتمل للوسائل الحديثة من أجل سحق الحرية والكرامة الإنسانية. ولقد تخيل حكاية رمزية شديدة الواقع في روايته التي تحمل عنوان ١٩٨٤م يكن في وسعها إلا أن تطيع العقول وتحثها على التفكير. هل نحن ماضون نحو عالم سيرى فيه الأخ الأكبر ويسمع كل شيء، حتى أكثر أفكارنا حميمية؟ نحو عالم لن نستطيع أن نعرب فيه سوى عن آراء تتوافق مع الخطاب الرسمي لشدة ما يخضع فيه الكلام للمراقبة والتحريف؟ نحو عالم تخضع فيه كل الحركات، وكل الآراء، وكل المشاعر إلى المعاينة والتقييم على يد سلطة كلية الحضور تزعم أنها تعمل باسم المصالح العليا للجنس البشري؟

قُدِّر لأورويل الذي أبصر النور عام ١٩٠٣ أن يشهد صعود نظامين توتاليتاريين رئيسيين في القرن العشرين، هما نظام ستالين ونظام هتلر. ولقد ناهض هذا النظام وذاك؛ بالسلاح إلى جانب أنصار الجمهورية الإسبانية، ثم من خلال مؤلفاته. وقُدِّر له أن يتهج لانهيال النازية،

ولكنه عندما توفي - وفاة مبكرة، عام ١٩٥٠، بداء السل - كان النظام التوتاليتاري الآخر في أوج ازدهاره. فستالين كان يمسك بزمام السلطة بقوة، مُكَلِّلاً بمكانته المجيدة لأنه خرج منتصراً من الحرب العالمية الثانية؛ وكانت جيوشه تحتل نصف أوروبا؛ ولقد حصل تَوّاً على القنبلة الذرية، وكانت نهاية المواجهة بين الغرب والاتحاد السوفياتي غير معلومة علم اليقين. ولقد انطلق الكابوس الذي يصفه المؤلف من فرضية مفادها أن نظاماً ديكاتورياً من النمط الستاليني سيشطر على العالم بأسره، ولا سيما في إنكلترة.

ولو تلقت رثنا أورويل عناية أفضل، لُقِّدَ له العيش حتى السنة الرمزية لروايته، وربما بعدها، حتى انهيار النظام السوفياتي. ولكننا احتفلنا بحضوره عوضاً عن تكريمه بعد وفاته. وكان ابتهاجه محققاً، بما أن التهديد الذي أنذر البشر بشأنه يبدو أنه قد تبدّد نهائياً.

واليوم، يحتمل هذا الأمر قدراً أقل من اليقين. فالأخ الأكبر الذي خرج من الباب يعود إلينا، نوعاً ما، من الشباك، لا بحكم مجيء سلطة توتاليتارية جديدة، بل بسبب ظاهرة أكثر التباساً، وأشدّ خبثاً ألا وهي التصاعد المتعنت لهواجسنا الأمنية.

مع نظرتنا الاستعادية البسيطة في اللحظة التي أكتب فيها هذه السطور، أصبح من الواضح أن العالم ما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر لن يشبه أبداً العالم الذي كان قائماً من قبل. فالحرب على

الإرهاب تميز عن كل الحروب التي سبقتها، لا سيما عن الحربين العالميتين والحرب الباردة، بأنها غير مرشحة للانهاء. وتلوح الأمور بعض الشيء وكأن الحرب أعلنت على الخطيئة، أو على الشر الأعظم. ولن تكون هناك مرحلة تالية للحرب أبداً. ولن يمكن، في أي لحظة، التحلي عن اليقظة وإعلان تبدد الخطر، لا سيما عندما نراقب ما يجري في العالم العربي الإسلامي. متى سيسترجع هذا العالم توازنه وسكيبته؟ يقيننا الوحيد أنه يلزمنا عشرات السنين قبل أن تسنح فرصة لاستتباب الأوضاع.

نتظرنا مرحلة طويلة من الاضطرابات، تتخللها شتى العمليات الإرهابية والمجازر والفظائع. إنها مرحلة ستكون حتماً محفوفة بالمخاطر ومأسوية، ستريد فيها قوة عظمى مثل الولايات المتحدة، أياً كانت إدارتها، أن تحمي نفسها، ونظار أعداءها أينما تواروا عن الأنظار، والتنصت على جميع مكالماتهم الهاتفية، ومتابعة كل ما يكتبونه على الإنترنت، ومراقبة كل معاملة من معاملاتهم المالية... ولا مناص من ذلك، ولا يمكن تفادي التجاوزات التي ستحدث. سنريد منع تحويل الأموال إلى الجماعات الإرهابية، ولكننا سنستفيد كذلك للتحقق من عدم تهريب المواطنين الأميركيين من الضرائب. ما هي الصلة بين الإرهاب والتهريب من الضرائب؟ لا صلة بينهما على الإطلاق، ولكن بمجرد أن لدينا التكنولوجيا المناسبة، وذريعة قوية للتحكم، فإننا سنتحكم.

سنسعى إلى التنصت على المكالمات بين الإرهابيين، ونغتني الفرصة كذلك للتنصت على مكالمات المنافسين التجاريين.

ما هي الصلة بين مكالمات واضح قبلة ومكالمات صناعي إيطالي أو فرنسي أو كوري؟ لا صلة على الإطلاق، ولكن بمجرد أن لدينا ذريعة قوية للتنصت، وأن ذلك قد يساعد الشركات الأميركية، فستنصت. ستنصت حتى على المكالمات الخاصة للقادة الألمان أو البرازيليين أو الهنود أو اليابانيين؛ وإذا ما علموا بذلك في نهاية المطاف، سنعتذر، ثم نعاود الكرة وتنصت إلى مكالماتهم مع اتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية حتى لا يذاع الخبر.

لقد ذكرت الولايات المتحدة في المقام الأول، ولكن المسألة تصح - أو ستصح في السنوات القادمة - على روسيا أو الصين أو الهند أو فرنسا، وبصفة أشمل على كل الذين سيكونون قد عرفوا اكتساب القدرات المناسبة.

إنه قانون يكاد يكون من قوانين الطبيعة البشرية: كل ما يتيح لنا العلم القيام به، سنفعله، عاجلاً أم آجلاً، بأي ذريعة كانت، أقله ما دامت المنافع تبدو لنا أنها تفوق المساوي.



سأسارع، بعد أن أعربت عن هذه المخاوف، وقبل أن أعرب عن مخاوف أخرى، إلى التأكيد على أن العالم الذي نعيش فيه اليوم، لحسن الحظ، لا يشبه بعد، العالم الذي وصفه أرويل في روايته.

وحتى الساعة، تتعلق المخاوف التي يمكن أن تساورنا على وجه التحديد بمخاطر محتملة. فأشكال المراقبة المتعددة التي يخضع لها أبناء عصرنا اليوم تثير الانزعاج، والذهول، وأحياناً الاستهجان المشروع؛ ومن المؤكد أنها لا توحى بالرعب مثل انهيار البرجين في مدينة نيويورك، أو اختطاف التلميذات النيجيريات على يد جماعة «بوكو حرام» المريعة، أو قطع الرؤوس أمام عدسات الكاميرا. إن أشكال هلعنا الأخرى تضمحل بالضرورة أمام مثل تلك الفظائع. ولكننا نخطئ إذ نقلل من شأن المخاطر المتأصلة في الانحراف «الأورولي»، لأن ذلك الانحراف يتميز بخاصية تجعله، على المدى الطويل، خبيثاً.

في الواقع، وفيما تذكرنا الأفعال الوحشية القاتلة بتقهقر نحو الحقب الحالكة من الماضي، يأتينا الانحراف الذي حذرنا منه مؤلف رواية ١٩٨٤ بالأحرى من المستقبل، إذا جاز لي التعبير. وما يجعله ممكناً هو بالضبط أشكال التقدم العلمي والابتكارات التكنولوجية، التي تواكبها في كل خطوة، مثل ظلها، وتفسدها. إننا نظن أننا نتقدم، فيما نحن، في الحقيقة، ننحرف عن مسارنا. إننا نحرز تقدماً في ميادين عديدة، ونعيش بشكل أفضل، ولفترة أطول. ولكن شيئاً ما يضيع أثناء ذلك. حرية الذهاب والمجيء، حرية الكلام والكتابة، من دون أن نكون خاضعين للمراقبة باستمرار.

وحريتنا تسرّب منا، مثل زيت خزان مثقوب، قطرة تلو القطرة، من دون أن نولي الأمر اهتماماً. كل شيء يبدو طبيعياً. وبوسعنا حتى أن نواصل القيادة بسرعة، مدندنين أغنية، حتى تأتي اللحظة التي يتعطل فيها المحرك، ولا تعود السيارة تتقدّم.

لقد ذكرتُ مراقبة الاتصالات الهاتفية والمعاملات المصرفية، للإعراب عن قلقي من أساليب استعمالها التعسفية من جانب السلطات، حتى في الأنظمة الديمقراطية العريقة. وإنها مجرد أمثلة على انحراف يذهب أبعد من ذلك، وبوسع الجميع أن يلاحظه اليوم في الحياة اليومية.

يحدث أحياناً أن أبادل الأحاديث، بالبريد الإلكتروني، مع أصدقاء أدباء أو ملحنين. ومنذ بضع سنوات، تحدث ظاهرة، بشكل منتظم جداً. فبينما أكتب لهم، أو أقرأ رسائلهم، يبرز إطار صغير على شاشة حاسوبي، يقترح عليّ أن أشتري كتبهم أو أسطواناتهم. ويحدث الشيء عينه إذا ذكرت، في رسالتي، سيمون دو بوفوار أو سول بيلو أو روبرت موسيل. وسرعان ما تظهر إطارات على الشاشة، وتقترح عليّ أن أشتري أعمالهم بأسعار أرخص.

عندما لاحظت ذلك للمرة الأولى، انتابني الفضول، بل والضيق، ثم اعتدت الأمر، وهذا لا يعني أنني أوافق على الأسلوب.

فلكي يعمل هذا الأسلوب على هذا النحو، وبمثل هذه السرعة، يستلزم الولوج الفوري إلى ما أكتبه، وتحليل المفردات الرئيسة،

والقدرة على عرض نص منبثق من مراسلاتي الخاصة، بصورة آنية، على شاشة حاسوبي.

لن أدخل في التفاصيل التقنية، فأنا لا أتمتع بالكفاءة الكافية للخوض فيها، وفي جميع الأحوال، لشدة ما تحدث التحولات بسرعة فائقة في هذا الميدان، ستكون الممارسات التي تبدو مبتكرة اليوم قد تقادمت على الأرجح في غضون سنتين. وما سيبقى صحيحاً، بل وسترسخ صحته، أن كل كلمة تُرَفُّها على الحاسوب، كل كلمة نلفظها عبر الهاتف، كل صورة نلتقطها ونحتفظ بها على منصة رقمية، يمكن أن يراها أو يسمعها مجهولون يملكون الوسائل لتحليلها وتخزينها واستعمالها كما يحلو لهم.

والى جانب الإصغاء إلى أحاديثنا، يمكن، في كل لحظة من لحظات اليوم، أن يُحدّد موقعنا، بل وأن يُصوّر، بفضل هواتفنا المحمولة، وكاميرات المراقبة، والطائرات المسيّرة من بعد، والسواتل، وغيرها من الأدوات المتطورة التي ستخترع لاحقاً. وعلى هذا النحو، سيكون من الممكن أن يعرف بدقة من التقى من، وماذا تبادلنا من أحاديث، وأين أمضى كل شخص ليلته، إلى غير ذلك من تصرفات لا تحصى.

على الصعيد الشخصي، كل هذه الأمور تزعجني قليلاً في حياتي اليومية. أعلم أن البرامجيات الحاسوبية التي تُحلّل محتوى رسائلي وتظهر لي إشارات إعلانية على شاشتي مجرد روبوتات آلية، ومن غير

المرجح أن تسعى عينٌ بشرية إلى التجسُّس عليّ. ولست مصاباً بهوس التكم، ولا يزعجني كثيراً أن يعلم أحدهم أين أشتري كتيبي أو نبيذي أو قمصاني، وتحت أي سقف أمضي لياليّ.

غير أنه ليس من الضروري أن يتصور المرء سيناريوهات معقدة لإدراك أن الإمكانية المتاحة اليوم لمختلف السلطات من أجل التدخل في حميمية أبناء عصرنا قد تؤدي إلى تجاوزات لا يمكن السكوت عليها، سواء تعلق الأمر بوكالات حكومية حريصة على مراقبة الآراء السياسية للمواطنين، أو مؤسسات خاصة متعطشة لحيازة الكم الهائل من المعلومات التي تُقدِّمها - هذا المعين الشاسع من البيانات الذي اعتدنا تسميته البيانات الضخمة - لبيعها بعد ذلك بأسعار باهظة. لقد تسلَّع كل شيء: أذواقنا، آراؤنا، عاداتنا، وضعنا الصحي، معلومات الاتصال بنا وبالأشخاص الذين نخالطهم، وغير ذلك من العناصر الكثيرة.

وفي وسعنا أن نخوض سجالاً لا ينتهي لمعرفة حقيقة ضرر هذا «الاستجماع» لحيواتنا، وما إذا كان ببساطة سمة مزعجة إنما غير مؤذية من سمات العالم الحديث. ولا يسعني إلا أن اعتبره موبوءاً، وقادراً على جرّنا إلى منحدر زلق.



تتبدّد الحدود يومياً بقدر أكبر بقليل بين ما يبقى خاصاً، في حياتنا، وما يُستعرض في الحيز العام. وفي كثير من الأحيان، إننا أنفُسنا

متواطئون في هذا الانكماش لحيزنا الحميم الخاص. فبفعل الرغبة بالتواصل وانتزاع الإعجاب، بفعل محاكاة الآخرين، بفعل الرضوخ أو الجهل، نستسلم للاجتياح. وقلما نسعى إلى التمييز بين ما يغنينا وما يفقرنا، بين ما يُحرّرنا وما يستعبدنا.

إننا نملك أدوات تتزايد تطوراً، تمنحنا الإحساس بأننا نعيش في رخاء ونتمتع بسلطة مطلقة؛ ولكن هذه الأدوات أشبه بالأساور الإلكترونية التي يضعها المحتجزون في حالة السراح المشروط، أو مثل أطواق نضعها حول أعناقنا، من دون أن نكتثّر لمعرفة الأيدي التي تمسك بها من الطرف الآخر.

فكيف ندهش لأن مثل هذا الانحراف يذكر بعضنا، بالعالم المثير للهواجس في رواية ١٩٨٤، بتلك العيون التي لا عدّ ولا حصر لها التي تلاحق السكان في الشوارع، وفي المكاتب، وحتى داخل البيوت، لحساب الأخ الأكبر وشرطة الفكر؟

٨

منذ المراهقة، شُغِفْتُ بمؤلفات أورويل، مع تأملها بنظرة ناقدة وانتقائية. ولئن اعتبرت على الدوام أن روايته مزرعة الحيوانات من الروائع التي لا تضاهى، فقد كنت أقل إعجاباً برواية ١٩٨٤. كانت فكرتها قوية، بصورة لا تقبل الجدل؛ غير أن الرواية، مثلما هو الحال في كثير من الأحيان في روايات الأطروحة، تختنق بعض الشيء تحت وطأة الأطروحة. وعلاوة على ذلك، عندما بدأت أتابع عن كثب أحداث العالم، كان ستالين قد توفي، ورفاته قد أخرجت من ضريح الساحة الحمراء، بل لقد تقرر تغيير اسم مدينة ستالينغراد؛ ولم يعد التهديد بنظام ستاليني متصراً، الذي كان هذا الكتاب يُحذرننا منه، مقنعاً جداً، وناقوس الخطر الذي يدقّه يبدو بلا مبرر.

ثم تصالحت مع رواية ١٩٨٤ حين أدركت أن أهمَّ ما في العمل الأدبي ليس الرسالة التي شاء مؤلفه أن ينقلها إلينا، بل الزاد الفكري والعاطفي الذي يستطيع كل قارئ أن يستقيه منها بنفسه. وأدركت لدى قراءة هذه الرواية مجدداً في مرحلة الرشد أن المجتمعات البشرية،

مهما تقدّمت، مهددة بأن تقع يوماً في فخ بعيد النظر في كل ما شيّدته منذ فجر التاريخ.

لا ريب أن الشكل الذي يتخذه هذا التهديد اليوم ليس ذاك الذي كان المؤلف يخشاه. لقد كانت مخيلته محكومة بحقائق زمانه: فنظراً إلى أنه شهد الانحرافات التوتاليتارية في القرن الذي عاش فيه، كان يظن أنه يعلم من أين ستأتي أشكال الاستبداد المقبلة، وباسم أي معتقدات ستحكم، وبأي أساليب ستدوم. وكان مخطئاً في ذلك. ولكنه كان على صواب بالإجمال، لأن قلقاً أكثر تجذراً كان يساوره، في ما يتجاوز كراهيته للأنظمة الديكتاتورية اليسارية واليمينية على السواء، وهو أن يحيد العلم عن مقاصده، وأن تفسد المثل العليا، وأن تستعبد البشرية بما كان يفترض به تحديداً أن يُحرّرّها.

ذلك هو القلق الذي نقله إلينا من خلال مؤلفاته. ويظلّ هذا القلق، للأسف، مبرراً تماماً، إن لم يكن بسبب الكابوس التوتاليتاري الذي كان يقضّ مضجعه، فأقلّه بسبب كوابيس أخرى، كانت سترعه بلا شك لو تخيلها.

أليس وجود عالم مذعور، حيث المراقبة اليومية لأفعالنا وتصرّفاتنا محكومة برغبتنا الحقيقية والمشروعة بحماية أنفسنا في كل لحظة، في نهاية المطاف، أكثر مدعاة للقلق من عالم يفرض فيه حاكم مستبد مصاب بجنون الارتياب والعظمة هذه المراقبة علينا بالقوة؟ في ذهن أورويل، كان اسم «الأخ الأكبر»، كاذباً بالطبع، على

غرار اسم «الأب الصغير للشعوب» الذي كان يُلقَّب به ستالين أحياناً. فافتراض طابع «أخوي» أو «أبوي» يُسبِّغ على الصلات بين المستبد وضحاياه هو بالضرورة ناجم عن انحراف مربع. أما بالنسبة إلينا نحن الذين نعيش في القرن الواحد والعشرين، فتلك العيون الإلكترونية التي تتبعنا في كل مكان لا ينظر إليها على أنها عدائية.

أمام العالم المتجهم الذي يحيط بنا، تتعاطم حاجتنا إلى العيش بأمان. ولذلك، لا نعتبر من يؤمنون حمايتنا بمشابة طغاة بل بمشابة «إخوة كبار». وهؤلاء لا يُبَيِّتُونَ أية نية شريرة؛ فتغلغلهم في عوالمنا الحميمة ينجم بصفة عامة عن انحراف ينساقون إليه معنا بصورة متزامنة.

ألم أسلم بأن مثل هذه التعدييات لا تزعجني كثيراً في حياتي اليومية؟ وفي الحقيقة، إنني أتكيف معها بسهولة، بالإجمال، وأرى فيها أحياناً فوائد. وأظن أن ذلك هو الوضع كذلك بالنسبة إلى معظم أبناء عصري. فعندما نعلم بأن مجرماً قد كشفت هويته بفضل الكاميرات التي تُصوِّر على الدوام الشوارع التي سلكها، أو أن زعيماً فاسداً قد فضح احتياله بسبب فواتير اتصالاته الهاتفية المفصَّلة، التي أطلق عليها لقبُ محبِّب، «الجنيات الصغيرة»، نبتهج لذلك.

ولا نتمرّد ونستهجن إلا حين نواجه اجتياحاً مفرطاً لحميئتنا. ولكن استهجاننا قصير الأمد، ومنخفض الحدة، وكأن قدرتنا على التفاعل قد تبيّدت، أو تخدّرت.

في ظروف غير تلك التي نعيش فيها اليوم، كان أقل انتهاك لحرياتنا سيثير لدينا ثورة عارمة من الغضب. فأن يتسنى التنصت إلينا، وتصويرنا، ومراقبة تحركاتنا، كان سيبدو لنا مرفوضاً جملة وتفصيلاً؛ وأن يصبح من الجائز في المطارات تفتيشنا ومسحنا بالأشعة، وإرغامنا على خلع أحذيتنا أو نزع أحزمتنا، كان سيتراءى لنا مهيناً؛ وكانت ستتشكل روابط من المواطنين لفرض حدود صارمة على السلطات. ولكن ردود فعلنا ليست على هذا النحو. وإذا ما جازفت واستعرت من مفردات البيولوجيا، فسأقول إن ما حدث في العالم خلال العقود الأخيرة كان له أثر يتمثل في أنه « ثبط » داخلنا « إفراز الأجسام المضادة ». فالتعدييات على حرياتنا تصدمنا بقدر أقل. ونحن لا نحتج إلا احتجاجاً واهناً. ونميل إلى الوثوق بالسلطات التي تحميننا؛ وإذا ما صدف أن تجاوزت هذه السلطات الحدود، فمنحها ظروفاً تخفيفية.

ذلك التبلد لحسنا النقدي يمثل بنظري تطوراً هاماً يثير بالغ القلق. ذكرت أحياناً، في هذا الكتاب، المصيدة التي انزلقنا فيها جميعاً في هذا القرن. ومن خلال هذه الفكرة المتمثلة في « تثبيط الأجسام المضادة »، يمكننا أن نعاين عن كثب آلية المصيدة: تصاعد حدة التوترات المرتبطة بالهوية يسبب لنا مخاوف مشروعة، تحملنا على البحث عن الأمان بأي ثمن، لأنفسنا ولأحبائنا، وعلى توخي اليقظة كلما شعرنا بالتهديد. ولذلك، إننا أقل يقظة بالنسبة إلى الانتهاكات

التي قد يفضي إليها هذا الموقف المتيقظ، أقل يقظة عندما تتعدى التكنولوجيا على حياتنا الخاصة، وأقل يقظة عندما تُعدّل السلطات العامة القوانين وتضفي عليها منحى أشد سلطوية واستعجالاً؛ وأقل يقظة في مواجهة مخاطر حدوث انحراف «أورويلي»...



لا بد من إيجاد توازن، بالنسبة إلى كل جيل، بين مطلبين: الحماية من الذين يستفيدون من النظام الديمقراطي للترويج لنماذج اجتماعية تقمع كل الحريات؛ والحماية أيضاً من الذين يكونون على استعداد لخنق الديمقراطية بذريعة حمايتها. واليوم، لا يترأى لي أن هذا التوازن قد اختلّ، على الرغم من بعض الانحرافات في هذا الاتجاه أو ذاك؛ ولكن آفاق الغد ليست مشرقة على الإطلاق. لقد أطلقت ديناميةً تعامل البشر كالأطفال وتنطوي على الاستعباد، وسيكون من الصعب كبح جماحها؛ وستفتح لها التطورات التكنولوجية حتماً مجالات جديدة، والتهديدات التي تُبرّرها لن تتبدّد. ويرى البعض فيها مسعى خبيثاً، إن لم يكن توتاليتارياً فأقلّه سلطوياً ومتلاعباً؛ أما أنا فلا أرى فيها، للأسف، سوى حصيلة حتمية لشياطين الهوية التي تعصف بالعالم، والتي عجزنا عن ترويضها.

وقد تنفّقم تلك الدينامية المشؤومة وتسارع أبعد مما يتصوّره العقل اليوم. ولا أجرؤ على أن أتخيل ما ستكون عليه سلوكيات أبناء

عصرنا إذا تعرّضت مدننا غداً لهجمات شاملة، بأسلحة غير تقليدية جراثومية أو كيميائية أو نووية.

وأرجو أن نتجنب تلك المصائب، ولكننا لا نجنب الصواب إذا ما اعتقدنا أنها قد تحدث يوماً، وأن عواقبها على مجتمعاتنا ستكون مدمرة.

وحتى لو توصلنا إلى تأخير حدوث تلك الفظائع إلى أجل غير مسمى، فالانحراف مستمر. ويتبين لنا، في كل اقتراع، سواء في أوروبا، أو في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى، أن الناخبين أصبحوا يعيرون آذاناً صاغية لأولئك الذين يقولون لهم إنه يجب حماية أنفسهم بكل الوسائل، أكثر مما يعيرونها لأولئك الذين يحذرونهم من مغبة الاستخدام غير المعتدل للقوة ومن الهوس الأمني. وهذا الموقف مفهوم للذي يخشى أن يكون هدفاً، ويشعر بنفسه مهاناً؛ ويبقى أن نعرف، إلى أي مدى سيصل هذا التطلع إلى التمتع بالحماية من دون أن يعيد النظر في تطلعات أخرى لا تقلُّ عنه مشروعية.

ومن المؤكد أن مسيرة العالم، كما يتسنى لنا أن نراقبها اليوم، لن تخفف من المخاوف الأمنية لمجتمعاتنا.

والحق يقال إنني لا أجد سيناريو واحداً يمكن فيه لتلك النزعة أن تنعكس. وتشير كل الدلائل إلى أنها ستستمر، أحياناً ببطء، وأحياناً بوتيرة متسارعة، إنما على الدوام في الاتجاه نفسه، ألا وهو الاتجاه نحو تفاقم المخاوف.

ماذا ستكون عليه هيئة بلداننا بعد عشرين عاماً، أو بعد خمسين عاماً؟ لوددت أن أستطيع التنبؤ بأن التغيرات في المشهد السياسي كما في المشهد الفكري ستكون زائلة، وأن المخاوف بشأن الإرهاب أو حركات الهجرة ستكون عابرة، وأن مجتمعاتنا ستخرج من هذه المحن أكثر سخاءً وتسامحاً وتسامياً. ولكن هذا لا يلوح للأسف في الأفق. ويخشى أن يتزايد إصغاء أبناء عصرنا وأحفادهم إلى الأصوات التي ستقول لهم إنه من الأفضل العيش في حصن منيع بأسوار عالية، يتمتع بحماية فاعلة، وإن تطلّب ذلك خنق بعض الحريات، وانتهاك بعض القيم.

لقد جعل أورويل إحدى الشخصيات في رواية ١٩٨٤ تقول، بسخرية: «الخيار، بالنسبة إلى البشرية، هو بين الحرية والسعادة، وبالنسبة إلى السواد الأعظم، السعادة أفضل». ولا أحد سيعرض علينا الأمور بمثل هذه الصراحة الجارحة؛ ولكن، في سياق هذا القرن، لم تعد هذه المعضلة تبدو عبثية تماماً.

لقد أسهبت في الحديث عن الانحراف «الأورولي»، وذلك لأنه يهدّد مستقبل الديمقراطية، ودولة القانون، ومجمل القيم التي تضيف معنى على المغامرة البشرية. غير أن هذا التهديد، مهما كان مخيفاً، ليس الوحيد الذي يلوح في الأفق. ففي عالم متفكك، تسوده الأنانية المقدسة للقبائل والأفراد والجماعات، تتعقد أوضاع كثيرة وتردى، حتى تصبح إدارتها أمراً مستحيلاً.

ومن بين الأمثلة الكثيرة على ذلك، وليس أقلها: مثال الاضطرابات المناخية. فمنذ بضعة عقود، يحذرنا بعض العلماء من احترار الكوكب والآثار الكارثية التي قد تترتب على ذلك من غرق بعض الأراضي وتعرّض غيرها للجفاف، الأمر الذي قد يؤدي إلى موجات هجرة واسعة النطاق؛ بل وربما إلى ارتفاع في درجات الحرارة لا يعود بإمكاننا صدّه، وقد يجعل كوكب الأرض مكاناً غير صالح للعيش.

إننا نتلقى تحذيرات باستمرار بأن التدابير المتخذة حتى الآن لمنع الكارثة غير كافية، وأن آثارها طفيفة، وأن المؤشرات المقلقة تتكاثر: فحجم الجليديات يتضاءل أسرع مما كان متوقعاً، وبعض التيارات

البحرية تتصرف بصورة عشوائية، وظواهر مناخية شديدة تحدث بوتيرة مذهلة. وفي نهاية كل سنة، نعلم أنها من بين السنوات التي سُجِّل فيها أعلى ارتفاع في درجات الحرارة.

لا يخفى عليّ وجود مشكّكين، ومن المشروع أن يتواصل النقاش. ولكن عندما يعرب الكثير من العلماء الموقرين عن بالغ قلقهم، يجدر بنا، أقله، أن نرى بأنهم ربما ليسوا مخطئين.

وفي الحقيقة، إنني أرجو أن يكونوا مخطئين. فإذا ما ثبتت صحة فرضياتهم، لسوء الحظ، كما أخشى، يبدو تفادي الكارثة صعباً، نظراً إلى حالة الضلال السائدة في أيماننا الراهنة. فهذا الرئيس يعتبر أن تحذيرات العلماء مجرد مناحات بدافع من رؤية إيديولوجية عالمية المنحى، وأنه لا بد من المضي في إيلاء الأولوية القصوى للأداء الاقتصادي؛ وذلك الرئيس الذي يرى أن بلده يبذل بالفعل قدراً كافياً من الجهود، وأن على الدول الأكثر تصنيعاً أو الأكثر تسيباً بالتلوث أن تتحمل قسطها من العبء؛ وذلك الرئيس أيضاً الذي يكتفي بتصريحات فضيلة، أو بتدابير تُخلف أصداً إعلامية إيجابية، دون مزيد من الاكتراث لتأثيرها الحقيقي...

وأياً كانت الحجج التي تساق لتبرير عدم التحرك، أو لبذل الحد الأدنى من الجهود، يتضح أن عالمنا الراهن الذي يتسم بريية متعاطمة إزاء الهيئات الدولية وبتمجيد لمنطق «كل امرئ لنفسه»، غير قادر

إطلاقاً على توليد اندفاعة التضامن التي لا بد منها لمواجهة خطر يمثل هذا الحجم.

ويوماً ما، ستتذكر بهلع أن رئيساً أميركياً ابتهج علناً، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، عشية يوم سبت محتدم في شوارع باريس، لأن قلاقل اندلعت في المدينة التي وُقِّع فيها على الاتفاق الدولي لمكافحة الاحتباس الحراري.

وإلى هذا التهديد المناخي يضاف تهديد آخر، مألوف بقدر أقل للمهتمين بالتاريخ، إنما لا يقل عنه إثارة للقلق: سباق التسلح. فبعد أن استكان هذا السباق منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، عاد بوتيرة متسارعة، لا سيما بين البلدان التي تتوق إلى أن تصبح قوى عظمى على صعيد العالم أو أن تسترجع هذه المكانة، وبين الولايات المتحدة التي عقدت العزم على الوقوف لهذه البلدان بالمرصاد.

من الطبيعي أن يكون لدى أمة كبيرة مثل الصين، شهدت تطوراً بسرعة مذهلة في العقود الأخيرة، طموح بأداء دور بارز على الساحة العالمية. وإنها تملك لذلك الموارد البشرية، والموارد المالية، والقدرات الصناعية، وهي تُعوّض بخطى حثيثة عن تأخرها في بعض التكنولوجيات العسكرية الفائقة التطور. كما أن لديها نظاماً سياسياً قادراً على التخطيط الطويل الأجل، وهذا مكسب قل وجوده في عالمنا اليوم.

وستكون المنافسة بين بكين وواشنطن التي نشهد بوادرها ضارية

بالضرورة؛ وستتخذ أحياناً أشكال الحرب التجارية أو الإعلامية أو الدبلوماسية أو الإلكترونية، ويواكبها بالفعل سباقٌ محموم للتسلح، برّاً وفي الفضاء.

وتعتزم روسيا أداء دور أهم، فلقد خرجت من الحرب الباردة مفلسة ومهانة ومحبطة، وهي تسعى جاهدة في الوقت الحاضر إلى استرجاع الحيز الذي فقدته - سياسياً، كما في سوريا، أو حتى جغرافياً، كما في شبه جزيرة القرم. وبالنسبة إلى موسكو أيضاً، المباراة مع واشنطن، ومع سائر الغرب، قائمة في شتى المجالات.

وإلى هذه القوى العظمى تضاف قوى أخرى تطمح إلى أداء دور عالمي أو إقليمي أكثر رسوخاً، وستشارك، هي كذلك، في سباق التسلح. وإنني أفكر بالهند، وباكستان، وتركيا، وإيران كما إسرائيل، من دون إغفال فرنسا أو ألمانيا أو الكوريتين وكذلك اليابان.

إن مثل هذا «الالتحام» ليس ظاهرة غير مسبوقة. فلقد شهد كل قرن بلداناً تطمح باحتلال موقع أبرز، وبلداناً أخرى تواجه وتسترجع مواقعها، أو على العكس، تنكفي، ثم تنهار. ولقد كانت مواجهاتها أشد شراسة من مواجهاتنا.

وما يجعل حقبتنا أكثر خطورة أن دراية خبيثة قد انتشرت في جميع أنحاء الأرض، وأدوات هلاك جديدة قيد التطوير باستمرار، وذلك بالضبط بحكم ما أحرزناه من أوجه تقدم في المجال العلمي.

وأصبحت دول كثيرة تحوز هذه الأدوات أو تسعى لحيازتها، وكذلك بعض الحركات المتطرفة، بل والمنظمات المافيوية.

ولذلك، تزداد صعوبة تجنب الانزلاقات، التي قد تكون عواقبها مدمرة. فكيف لا نتوجس حين نخطر ببالنا «القنابل القذرة» القادرة على أن تنشر من حولها مواد إشعاعية وأن تلوث لفترة أطول أقاليم بحالها؛ أو الأسوأ من ذلك، تلك القوارير التي يقال لنا إن ما تحتويه قد يؤدي إلى فناء سكان مدينة؟

نتوق أطراف كثيرة في جميع أنحاء العالم إلى الانتهاء من أعدائها الألداء، وفي بعض الظروف، قد تقرر القول بالفعل. ونأمل فقط ألا تتاح لها هذه الإمكانية إطلاقاً!



إن أفضل ما تجيد البشرية القيام به يفسده أسوأ ما تحسن القيام به - تلك هي المفارقة المأسوية لعصرنا، وهي تتحقق في قطاعات كثيرة.

فحتى أكثر الفتوحات الطبية الواعدة والمفيدة لمستقبل جنسنا البشري قد تصبح خطرة في عالم يتفكك. فإذا تسنى للعلم غداً أن يتحكم بعملية شيخوخة الخلايا وكذلك عملية استبدال الأعضاء، وبالتالي أن يطيل بشكل هائل من مدة الحياة، ألن يكون ذلك، بصورة لا تقبل الجدل، تطوراً مذهلاً؟ ولكنه سيكون كذلك مخيفاً، نظراً إلى أن هذه التقنيات الباهظة لن يستفيد منها سوى نسبة ضئيلة جداً من سكان

العالم، أقله لجيلين أو ثلاثة أجيال؛ وأن هذه الآلية من المحظوظين ستتمايز عندئذ عن جموع أبناء عصرها لتؤلف بشرية مختلفة، ستكون فترة تعميرها أطول بكثير جداً من فترة تعمير البشر. فكيف سيعاش هذا الفارق، وهو التوزيع الأخير لجميع أشكال اللامساواة؟ هل يتكيف المقصيون عن الحياة المديدة مع مصيرهم؟ يمكن أن نفترض، على العكس، بأنهم سيزدادون سخطاً ويحلمون بانتقام دموي. وأصحاب الامتياز؟ ألن يرغبوا في التمرس وراء أسوار عالية، وسحق أولئك الذين يهددونهم دون رحمة؟

قد يبدو هذا الاحتمال بعيداً، إنما ثمة احتمال آخر يسلك الاتجاه نفسه، وهو وشيك جداً، بل وعلى قاب قوسين أو أدنى من أن يتحقق. وأعني به الفتوحات المذهلة للذكاء الاصطناعي والروبوتية والنمنمة، التي ستفضي إلى نقل أنشطة لا تعد ولا تحصى كانت حتى الساعة حكرأ على البشر إلى آلات متطورة.

وثوغل نشأة هذا التطور بالطبع في القدم، وترجع إلى بداية الحقبة الصناعية. ففي ذلك الوقت، تبينت فوائد المكننة التي انتقدت بشدة بل وجرى تهويلها، لأنها أتاحت تقليص التكاليف وحفز الإنتاج مع تحرير العمال من أكثر المهام مشقة. ولكن طبيعة ما يجري في أيامنا الراهنة مختلفة. فالمسعى ليس في إعادة إنتاج الحركات الروتينية فحسب، بل الذكاء البشري بطابعه المعقد المذهل هو الذي يُحاكى، وسيتم تجاوزه تدريجاً.

وكما يعلم الجميع، إن أفضل لاعب شطرنج حالياً هو حاسوب، وكذلك أفضل لاعب لعبة «الغو». وإنهما مجرد بيرقين صغيرين مزروعين على القمة المرئية لجبل الجليد.

يمكن التحقق بالطبع، وكل يوم بقدر أكبر، من الاستعاضة بالآلات عن البشر، في جميع القطاعات، سواء تعلق الأمر بالمواصلات أو التجارة أو الزراعة أو الطب أو، بالطبع، الإنتاج الصناعي. وتتوافر حالياً روبوتات تقود السيارات، وروبوتات تسلم البضائع، وروبوتات تستقبل الإمدادات، وروبوتات تحاسب الزبائن، وروبوتات تترجم شفويًا، وروبوتات تقوم بعمليات جراحية، وروبوتات تخلص المعاملات الجمركية، الخ. والقائمة لا تنتهي، ويضاف إليها المزيد مع التقدم في مجال البحث العلمي. وتشير كل الدلائل إلى أن «أقاربنا الآليين» سيكونون في المستقبل حاضرين حضوراً مهيماً أينما كان في منازلنا، وشوارعنا، ومكاتبنا، ومتاجرنا، ومصانعنا.

أستعمل على الدوام مصطلح «روبوت»، مع أنه ليس دقيقاً أحياناً. فالآلات المزودة بقدر معين من الذكاء أو البراعة لا هيئة بشرية لها على الدوام، فلدى بعضها أذرع وسيقان ورأس وصوت، ولكن آلات كثيرة أخرى لديها بكل بساطة هيئة الآلات أو يريقها أو قرقتها. ولكن الكلمة نفسها، التي دخلت كما هي في لغات كثيرة، احتفظت من أصولها التشيكية بالفكرة الأسطورية لعمل ينحرّر منه الإنسان ويحيله

إلى مخلوق مصنوع على هيئته لأنه سيكون من الشاق أو المزعج أو المستحيل جسدياً أن يقوم به بنفسه.

وغداً، حين سنرغب في استكشاف كواكب المريخ والمشتري وزحل أو كواكب أخرى أبعد منها، تقع خارج النظام الشمسي، من رواد الفضاء الذين سنرسلهم غير الروبوتات؟ فالروبوتات وحدها ستكون قادرة على إنجاز مهام تدوم ثلاثين أو ثمانين عاماً، في ظروف جوية لا تطاق بالنسبة إلينا. والروبوتات وحدها بوسعها أن تنشئ قاعدة دائمة على قمرنا، من دون الاكتراث لندرة الأوكسجين.

ولن يبقى من ملحمة البشر من رواد الفضاء سوى ذكرى زمن البطولات، زمن التلمسات الأولى.

من المرجح أن ظاهرة مماثلة ستحدث في المجال العسكري، أقله بالنسبة إلى أغنى البلدان. فلماذا ترسل جنودها إلى حتفهم، عندما تستطيع روبوتات مُسَيَّرة بطائرات بدون طيار أن تؤدي المهام نفسها؟ يبدو أنني أنغمس في قصص الخيال العلمي، ولكنه تساؤل تطرحه بالفعل بعض الدول، ويعمل عليه الباحثون يومياً.

من المؤكد أن الجندي البشري يستطيع أن يؤدي بعض المهام أفضل بكثير من الرجل الآلي. ولكن العكس يصبح بقدر أكبر كذلك. فالروبوت يمكن أن يُبرمج للركض بسرعة مئة كيلومتر في الساعة، وأن يكون بحجم سنجاب أو فيل أو جرد. وامتيازه الهائل على وجه

الخصوص أنه لن يثير، إذا ما «لقي حتفه» في ساحة المعركة، أي اضطراب على الجبهة الداخلية. فلا أكياس للجثامين، ولا نعوش ملفوفة بالعلم الوطني، ولا عائلات مفجوعة، ولا قدامى محاربين مصدومون، ولا تظاهرات للمطالبة بإعادة «أبنائنا» إلى أرض الوطن. وبالطبع، سيستمر وقوع الضحايا في المعسكر المقابل، ولكنها مشكلة من نوع آخر، لا يصعب على القادة أبداً إدارتها سياسياً وإعلامياً.

إننا نسعى أحياناً إلى أن نطمئن أنفسنا فنذكر بأن وراء كل هذه الروبوتات، مهما بلغ إتقان صنعها، يد الإنسان وعقله على الدوام. لا ريب في ذلك، ولكن هذا ليس بيت القصيدة. فالأمر لا يتعلق بمعرفة ما إذا كان الإنسان سيظل ضرورياً بل في معرفة كم عدد البشر الذين سيكون العالم بحاجة إليهم خلال عشرين عاماً أو خلال أربعين عاماً. فإذا ما تواصلت النزعة الحالية نحو الروبوتية، ستختفي في نهاية المطاف مئات الملايين من الوظائف، وفي غضون عقود قليلة، لن يبقى سوى عدد ضئيل من أبناء جنسنا يشارك في إنتاج الثروات.

فماذا سيحل بالآخرين، بالبلايين الآخرين؟ كيف سيعيشون بعد إقصائهم عن العمل، وتهميشهم، و«عدم استعمالهم»؟ هل ستكفل الأقلية «المفيدة» رعايتهم، باسم التكافل بين البشر؟ ألا يجوز أن تعتبرهم هذه الأقلية فائزين، مزعجين، طفيليين، وربما ضارين؟ إن مفهوم البشرية نفسها، الذي شُيد بصبر على مر آلاف السنين، سيتفكك حينذاك من دلالة.



لقد استعرضتُ بعض المخاطر التي تحدث أو ستحدث بنا في هذا القرن. وكان في وسعي أن أذكر مخاطر كثيرة غيرها! بعضها سيرز بالضرورة يوماً ما على طريقنا، نظراً إلى أنه ناجم مباشرة عن أشكال التقدم في معرفتنا؛ وبعضها الآخر يعزى بالأحرى إلى أشكال الضلال التي عرفناها في العقود الأخيرة.

ومن الواضح، في جميع الأحوال، أننا دخلنا في منطقة مضطربة، لا يمكن التنبؤ بها، محفوفة بالفخاخ، ويبدو أن مصيرها أن تستمر وتطول. لم يعد معظم أبناء عصرنا يؤمنون بمستقبل من التقدم والرخاء. إنهم يعانون، أينما عاشوا، الحيرة والحنق والمرارة والضيق. إنهم يشعرون بالريبة تجاه العالم الزاخر بالأحداث الذي يحيط بهم، ويميلون إلى إصاخة السمع إلى رواة غريبين.

أصبحت جميع الانحرافات ممكنة، وليس بمقدور أي بلد أو أي مؤسسة أو أي نظام قيم أو أي حضارة، اجتياز هذه الاضطرابات والبقاء بمأمن من الأذى.

خاتمة

الأسوأ ليس أكيداً على الدوام.

بيدرو كالديرون دي لا باركا (١٦٠٠ - ١٦٨١)،

عنوان ملهاة

لدى استهلال هذا التأمل في أحوال العصر المحيّر الذي قُدّر لي
أن أعيش فيه، تعهدتُ بعدم التحدث عن نفسي إلا عندما كنت شاهد
عيان للأحداث مباشرة أو من خلال المقربين إلي؛ ولم أفعل ذلك إلا
إذا كنت قادراً على إلقاء إضاءة مفيدة بواسطة السرد بضمير الأنا. كنت
لا أريد على وجه الخصوص التخلي عن دوري كمتفرج أو إيلاء رؤيتي
للأمور موقعاً غير متناسب.

ولقد توقفت، غير مرة، بين فصلين، للتحقق من أنني لست ضحية
«وهم بصري»، وأن العالم يغرق حقاً، ليس عالمي فقط - مصر أمي،
ولبنان أبي، وحضارتي العربية، وموطني بالتبني، أوروبا، ومثلي العليا
الشمولية الشجاعة. غير أنني في كل مرة استأنفت الكتابة، مقتنعاً بأنني
للأسف لست مخطئاً.

لا، ليس الحنين هو الذي يتكلم من خلالي، بل قلقي على الغد،
وخشيتي المشروعة أن أرى أبنائي، وأحفادي، وأبناء عصرهم، يعيشون
في عالم قد تحوّل إلى كابوس. وإنها كذلك خشيتي من تبدّد كل ما
يضيف معنى على المغامرة البشرية.

عندما ذكرتُ، في الفقرة الاستهلاكية من الكتاب، الحضارة المحتضرة التي أبصرت النور في أحضانها، لم أكن أفكر بالمشرق فحسب. لا شك أنه كان أكثر احتضاراً من حضارات أخرى، إذا جاز لي التعبير؛ فلطالما كان هشاً، مترنحاً، مضمحلّاً، ولقد أصبح الآن مُدمراً. ولكنه ليس الوحيد الذي أجاهر بانتمائي إليه، وليس الوحيد الذي احتضنتني، وليس الوحيد، كذلك، الذي يتعرض اليوم لخطر الغرق.

ولا بد لي أن أضيف، فيما يتعلق بحضارتي الأم، أن اندثارها، إذا كان مأساة حتماً لمن ترعرعوا في كنفها، فإنه كذلك بالقدر نفسه لساكني العالم. وإنني أظُلُّ مقتنعاً، في الواقع، بأن مشرق التعددية، لو قُدِّر له البقاء وشهد الرخاء والازدهار، فالبشرية بمجملها، بجميع حضاراتها، كانت ستتهدي إلى السبيل لتجنب الانحراف عن المسار الذي نشهده في أيامنا الراهنة.

لقد بدأت الظلمات تخيم على الكون انطلاقاً من أرضي الأم. تلك الجملة، لكنت ترددت في كتابتها منذ بضع سنوات، ولترأى لي أنني أعمم تعميماً متسرعاً انطلاقاً من تجربتي الشخصية وتجربة أهلي. واليوم، ما من شك، على الإطلاق، بأن الاختلاجات التي تسري في بدن الكوكب مرتبطة ارتباطاً مباشراً بتلك التي عصفت بالعالم العربي في العقود الأخيرة.

لن أذهب إلى حد القول إن السنة اللهب التي أحرقت وسط القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، وتلك التي أشعلت البرجين في نيويورك بعد نصف قرن، تعودان إلى الحريق نفسه. ولكن الجميع

يلاحظ اليوم وجود علاقة سببية بين غرق «مشرقي» الأم وغرق الحضارات الأخرى.

خلال سنوات حياتي السبعين، قدّر لي أن أشهد تعاقبا لا ينتهي من الأحداث عن قرب أو عن بعد. وإنني أعانقها اليوم بنظرتي وكأنها جزء من لوحة جدارية واحدة. أتبين خطوط التشكيل، وتعاقد الألوان، ومناطق الظلال، والتعرجات، ويخالجني الشعور بأنني أستطيع أفضل من قبل «فك رموز» الكون الذي يحيط بي.

لا أنكر أنني بلغت بالجرأة مبلغاً بعيداً في بعض الأحيان، فأسندتُ تواريخ مفرطة في الدقة إلى تطورات معقدة، حين كتبت، على سبيل المثال، أن اليأس العربي ولد في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أو أن «سنة الانقلاب الكبير» في العالم كانت سنة ١٩٧٩. وكان بمقدوري الاكتفاء بصيغ تقريبية بقدر أكبر، وأقل مثاراً للنقد. غير أنني شئت إعطاء الأفضلية للإلحاح والفعالية والوضوح. فوثقتُ بحدسي، حدس الشاهد القريب والمتنبه، على أمل أن تتكشف بذور الحقيقة في تأكيدات المتهورة عن فائدتها لمن يريد حقاً أن يفهم المآسي التي تلوح في الأفق.



ألم أجازف، عندما لوحْتُ، كما فعلت في هذا الكتاب، بشبح الغرق الوشيك، بأن أدفع بقرائي إلى شفير اليأس؟
لم تكن نيتي التبشير بالإحباط، ولكن من واجب كل إنسان، في

الظروف البالغة الخطورة التي نشهدها في هذا القرن، أن يظل متبصراً، صادقاً، وجديراً بالثقة. فعندما نختر، لتهدئة مخاوف أبناء عصرنا، أن ننكر حقيقة المخاطر وأن نقلل من شأن ضراوة العالم، نجازف بأن تأتينا الوقائع وتُكذِّبنا بسرعة فائقة.

إذا كانت دروب الغد مزروعة بالفخاخ، فأسوأ سلوك هو التقدم بعيون مغمضة متممين بأن كل شيء سيكون على ما يرام.

وإنني على اقتناع، من ناحية أخرى، بأن الصحو ما زالت ممكنة. ويشقُّ عليّ الاعتقاد بأن البشرية سترضخ بإذعان لتدمير كل ما شيدته. فجميع المجتمعات البشرية وجميع الحضارات تخسر ما دمنا نضلُّ السبيل على هذا النحو، وجميعها تريح إذا ما أعدنا تثبيت وجهتنا. وفي اليوم الذي سندرك ذلك، ستبدل السلوكيات جذرياً، ويلغى الانحراف عن المسار، وتنطلق دينامية خلاصية.

ولذلك، من الضروري، بل ومن الحتمي، التنبيه والتوضيح والحض والتحذير، من دون إعياء أو مجاملة أو إحباط، ولا سيما من دون ضغينة، ومن دون أن يغيب عن بالنا أن المآسي التي تحصل في أيامنا الراهنة تنجم عن دوامة لا أحد يتحكم بآلياتها، نساقي فيها جميعاً، أغنياء وفقراء، ضعفاء وأقوياء، محكومين وحكاماً، سواء شئنا ذلك أم أبينا، وأياً كانت انتماءاتنا أو أصولنا أو آراؤنا.

وإذا ما تجاوزنا تتابع الأحداث والأحوال الطارئة في قضايا الساعة يومياً، وتجاوزنا ضوضاء القرن وثرثراته المصمّة للآذان، يبرز

همَّ أساسي يجب أن تسترشد به تأملاتنا وأفعالنا على الدوام: كيف نقتنع أبناء عصرنا بأنهم يهيئون أولادهم لمستقبل مروع يبقائهم سجناء المفاهيم القبلية للهوية أو الأمة أو الدين، وباستمرارهم في تمجيد الأنانية المقدسة؟

في عالم تتجاوز فيه مختلف الشعوب على مثل هذه المسافة اللصيقة، وتتوافر فيه كل هذه الأسلحة الفتاكة بين أياد كثيرة، لا يمكن أن يطلق كل منا العنان لأهوائه وأطماعه. وإذا تخيلنا أن المخاطر ستبدد من تلقاء نفسها، بفضل «غريزة بقاء جماعية»، فإننا لا نظهر تفاؤلاً وإيماناً بالمستقبل، بل نكون في حالة إنكار وتعامٍ ونهور.

*

في السنوات الأخيرة، تراءت لنا، من كل خطر من المخاطر التي ذكرتها في هذا الكتاب، لمحات معبرة، بل وأحياناً بواذر مريعة - مثل مذاق مسبق لما قد يحدث غداً إذا لم يبلغ هذا الانحراف عن المسار. فهل سنحسن استخلاص الدروس قبل أن تصفعا هذه المصائب صفعاً؟ هل ستحلى برباطة الجأش لاستعادة وعينا وإعادة تثبيت وجهتنا قبل أن يفوت الأوان؟

ما زلت أود أن أتمنى حدوث ذلك. فسيكون من المحزن أن نظل سفينة البشر تمضي على هذا النحو نحو هلاكها، غير مدركة للخطر الداهم، يحدوها اليقين بأنها لا تُدمر، مثل سفينة التايتانيك فيما مضى، قبل أن تصطدم في الليل بجبلها الجليدي المشؤوم، بينما الأوركسترا تعزف ترتيلة ياربي أقرب منك، والشمبانيا تُسكب في الكؤوس.

يجب تناول تحليلات أمين معلوف باهتمام؛ فتجليات حدسه هي بمثابة تنبؤات نظراً إلى سعة معرفته المسبقة بالتحويلات الكبرى التي شهدتها التاريخ. كان القلق يساوره منذ عشرين عاماً بسبب تنامي «الهويات القاتلة»، ثم منذ عشر سنوات بسبب «اختلال العالم». وها هو يشرح لنا اليوم أسباب تعرض النطاقات الحضارية كافة لخطر الغرق.

منذ أكثر من نصف قرن، يتأمل المؤلف العالم ويحجب أرجاءه. كان موجوداً في سايغون عندما وضعت حرب فيتنام أوزارها، وفي طهران عندما اندلعت الثورة الإسلامية. وفي هذه الدراسة الثقافية والمسهبّة، إنه المشاهد المهمّ بالمجريات والأحداث والمفكر على السواء، يمزج بين سرد الوقائع وعرض الطروحات، فيروي أحياناً أحداثاً بارزة كان أحد الشهود العيان للقاتل عليها، ثم يرتقي إلى مصاف المؤرخ متجاوزاً تجربته الشخصية ليوضح لنا أسباب الانحرافات المتعاقبة التي شهدتها البشرية حتى بلغت شفير هذا الانهيار.

فيقول إن «الظلمات بدأت تنتشر انطلاقاً من أرضي الأم» قبل أن يتطرق إلى اندثار مشرق التعددية والهزات المتتالية التي ألمت بالعالم العربي الإسلامي وانتشرت انعكاساتها اللاحقة شيئاً فشيئاً في كل أرجاء العالم. كما يطرح المؤلف فرضية جديدة عن «انقلاب كبير» أدى إلى تحولات جذرية في المجتمعات البشرية كافة بحيث أصبحنا الآن ورثتها المفزوعين. ويختتم دراسته بالقول إنه لا بد من حدوث صحوة؛ فسفينة العالم لا يمكنها الاستمرار في إبحارها نحو هلاكها.

لأمين معلوف أعمال روائية منها ليون الإفريقي، وسمرقند، وصخرة طانيوس (جائزة غونكور عام ١٩٩٣) والناثهون؛ ومؤلفات تاريخية أبرزها بدايات، ومقعد على ضفاف السين، والحروب الصليبية كما رآها العرب؛ ودراسات هـما الهويات القاتلة واختلال العالم. ولقد ترجمت أعماله إلى نحو خمسين لغة، وانتخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية عام ٢٠١١ في المقعد الذي كان يشغله كلود ليفي ستروس.

9 786144 850114



9 786144 850114